تفجر الصراع على السلطة بين
محمد نجيب وعبد الناصر

الفصل الواحد والعشرون

obeikandl.com

obeikandl.com

قصة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر التي اشتعلت خلال شهري فبراير ومارس عام 1954 لم تنشأ من فراغ وإنما كانت لها بذور دفينة أخذت في النمو منذ الأشهر الأولى من الثورة، فلقد بدأ عبدالناصر يشعر بالغيرة منذ أن تركزت كل الأضواء على اللواء محمد نجيب باعتباره الرجل الذي قاد الثورة وطرد الملك وأنقذ الشعب المصري من عهد الظلم والطغيان، وأصبح أمل البلاد في تحريرها من الاستعمار البريطاني الجاثم على صدرها منذ سبعين عامًا، ولم يكن عبدالناصر برتبته الصغيرة وشخصيته المجهولة من معظم أفراد الشعب والجيش بقادر على أن يدخل في منافسة متكافئة مع نجيب بشعبيته الضخمة بين الجماهير، ومكانته المرموقة داخل مصر وخارجها، إلى الحد الذي كان يدفع الجماهير إلى التدافع والتزاحم في حماسة حول سيارته والتصفيق والهتاف بحياته كلما صادفهم موكبه بصورة لم يسبق لها مثيل، وكانت صوره توضع في أبرز الأمكنة في المنازل والمكاتب، وأحاديثه وخطبه تتصدر الصفحات الأولى من الصحف المصرية والعربية، كما كانت الصحف الأجنبية تتسابق لنشر أحاديثه وصوره، وصدرت بعض المجلات العالمية ذائعة الصيت على أغلفتها صورة له بملابسه العسكرية، كانت ملامحه فيها تمثل الصلابة والقوة وقد كتب تحتها بالإنجليزية عبارة الرجل القوي the strong man محمد نجيب، وكانت هذه العبارة كما روى لي محمد نجيب نفسه تثير ثائرة عبدالناصر، وتبعث في نفسه كوامن الغيرة والحسد رغم حرصه على إخفاء مشاعره الحقيقية عن كل من حوله.

وأصبح محمد نجيب بعد أقل من شهرين من قيام الثورة، يتولى أخطر ثلاثة مناصب في مصر وهي: رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة، مما جعل في حوزته سلطات لم تتجمع مثلها لشخص واحد من قبله، ولذا حرص عبدالناصر قبل إعلان إلغاء الملكية وقيام الجمهورية في مصر في 18 يونيو 1953 وتولي محمد نجيب رئاسة الجمهورية، على أن ينزع قيادة القوات المسلحة منه كي يتولاها صديقه الحميم وموضع ثقته

الرائد عبد الحكيم عامر الذي أصر على ترقيته من رائد إلى لواء دفعة واحدة، وبرغم المعارضة العنيفة التي أبداها محمد نجيب إلى حد التهديد بالاستقالة، وبرغم تذمر بعض أعضاء مجلس الثورة من هذه الترقية الشاذة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجيش المصري، فإن عبدالناصر استمات في سبيل تحقيق هدفه ولجأ إلى جميع الطرق والوسائل حتى نجح في أن يولى عبدالحكيم القيادة العامة، وكان أول قرار وقعه محمد نجيب بصفته رئيسًا للجمهورية هو الأمر الجمهوري رقم 1 بتعيين الرائد أ .ح. عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة مع منحه رتبة اللواء، ولكن تعيين عبدالحكيم عامر قائدًا عامًا أحدث بالطبع حالة من عدم الرضا بين قادة القوات المسلحة، ولكنهم جميعًا رضخوا للأمر الواقع حرصًا على مناصبهم وامتيازاتهم باستثناء قائد واحد هو اللواء طيار حسن محمود قائد سلاح الطيران الذي بادر بتقديم استقالته حرصًا على كرامة رتبته كما قال، وكان عبدالناصر يستهدف من وراء ذلك ألا يجمع محمد نجيب بين أربع رئاسات كبرى في وقت واحد، وأن يضمن ولاء القوات المسلحة له عن طريق صديقه عبدالحكيم عامر باعتبارها العامل الحاسم في أي صراع على السلطة يقع بينه وبين محمد نجيب في المستقبل، أو عند رغبته في التخلص من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ونتيجة لسيطرة عبدالحكيم عامر على قيادة القوات المسلحة تم إقصاء باقي أعضاء مجلس الثورة تدريجيًا عن أسلحتهم بحجة ترك حرية العمل للقائد العام، كما حرص ضباط مكتب القائد العام الذين كان يرأسهم الصاغ (الرائد) صلاح نصر مدير المكتب ومساعده اليوزباشي (النقيب) عباس رضوان، على إبعاد ضباط الأسلحة عن ممثليهم في مجلس الثورة عن طريق التهديد والوعيد تارة، وعن طريق الترغيب والتلويح لهم بالمناصب المغرية والخدمات المرجوة تارة أخرى، حتى تم بالفعل عزل أعضاء مجلس الثورة عن أسلحتهم وزملائهم تمامًا، وفضلاً عن ذلك نجح عبدالناصر بالاشتراك مع عبد الحكيم عامر في تكوين مجموعات وشلل من الأعوان الموالين لهم في مختلف أسلحة الجيش، فقد كان بعضهم من الضباط الأحرار من الصف الثاني وكان البعض الآخر من الانتهازيين المنافقين الذين فاتهم شرف الاشتراك في الثورة، فأرادوا ألا تفوتهم فرصة اجتناء المغانم والمكاسب بإظهار الخضوع والولاء لمن يملكون أسباب القوة والنفوذ ومن في يدهم توزيع المناصب والمزايا على الأنصار والمريدين.

ولقد قامت هذه المجموعات بأخطر الأدوار في أزمتي فبراير ومارس عام 1954، حيث قاوموا كل اتجاه يهدف إلى حل مجلس قيادة الثورة أو إعادة الدستور والحريات العامة والحياة النيابية والديمقراطية إلى البلاد، وكانوا على أتم الاستعداد لاستخدام السلاح وإغراق مصر في بحر من الدماء في سبيل استبقاء السلطة في أيدي عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وباقي أعضاء مجلس الثورة، لا إيمانًا منهم بأن ذلك كان في مصلحة الوطن ولكن ضمانًا لاستمرار بقائهم في مناصبهم الكبيرة والحفاظ على امتيازاتهم الضخمة ومكاسبهم الوفيرة، وفضلاً عن ذلك كانوا يخشون أن تؤدي إعادة الدستور والحياة الديمقراطية ورفع الرقابة عن الصحف إلى افتضاح أمر بعضهم وانكشاف سر ما اقترفوه من جرائم وآثام أو تنكيل بالمواطنين أو استغلال للنفوذ، مما كان سيؤدي إلى وقوعهم تحت طائلة القانون وتقديمهم إلى المحاكمة لينالوا جزاءهم الرادع.

ومنذ أواخر عام 1953 بدأت مظاهر الخلاف التي كانت كامنة في الأعماق تطفو على السطح، ويشعر بها الكثيرون، فلقد نجح عبدالناصر بفضل صلاته الوثيقة ببعض كبار الصحفيين مثل مصطفى وعلي أمين وحسنين هيكل ومحمد التابعي وحسين فهمي وجلال الحمامصي في جعل الصحف المصرية تبرز صوره وأنباءه في صفحاتها الأولى باعتباره الرجل القوي الذي يمسك بزمام الأمور في مجلس الثورة، والذي يوجّه أحداث السياسة الخارجية المصرية، وعمل عبدالناصر من جانبه على ترسيخ هذه الصورة بشتى الطرق والوسائل وإفهام الناس أنه صانع الثورة الحقيقي، وأن محمد نجيب لم يكن سوى الواجهة وأنهم لم يحضروه إلا ليلة الثورة بحكم سنه ورتبته، ولم يكتف عبدالناصر بما كانت توليه الصحف الموجودة من اهتمام به ومتابعة لأعماله، فقد حرص على إصدار جريدة لتكون لسان حال الثورة ولسان حاله بالطبع، وتم له تحقيق ذلك بإصدار جريدة الجمهورية واختار لرئاسة تحريرها أحد كبار الصحفيين وهو حسين فهمي، وكان وقتئذ من أقرب المقربين إليه وأسند مسئولية إدارتها إلى المقدم أنور السادات زميله في مجلس قيادة الثورة وأحد الموالين له في المجلس بشكل مستديم ولافت للنظر، وكان عبد الناصر يراجع بنفسه المانشيتات والعناوين الرئيسية لهذه الجريدة قبل

صدورها وبذا أصبح لعبد الناصر وزن كبير في المجال الإعلامي فاق كثيراً ما كان يتمتع به محمد نجيب رئيس الجمهورية.

وشهدت الشهور الأخيرة من عام 1953 تفاقم هذا الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر الذي كان يؤيده معظم أعضاء مجلس الثورة، وكان من ضمن أسباب ثورة محمد نجيب على عبدالناصر تصرفات أعضاء الوفد المصري في المفاوضات الرسمية التي كانت تجرى مع بريطانيا من أجل تحقيق جلاء القوت البريطانية عن مصر، وكان الوفد المصري برئاسة محمد نجيب وعضوية جمال عبدالناصر وعبد اللطيف البغدادي وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية، وقد ذكر محمد نجيب في مذاكراته «كلمتي للتاريخ» أنه لاحظ ظاهرة كانت تتكرر خلال الجلسات وهي كتابة بعض الأعضاء العسكريين أوراقًا صغيرة وتمريرها إلى عبدالناصر الذي كان يقرأها ويشير إلى مرسلها بهزة رأس خفيفة، بما كان يعني تجاهل أعضاء الوفد المصري لرئيسهم أمام الوفد البريطاني، وقد استدعى محمد نجيب عبدالناصر إلى مكتبه بسبب ذلك، وثار في وجهه ثورة عنيفة وذكر له أن هذه التصرفات أمام المفاوضين الإنجليز لن تضعف شخصيته هو، ولكنها تضعف شخصية مصر، وأنها تدل على وجود خلافات، ومن مصلحة الإنجليز تعميق هذه الخلافات والاستفادة منها، وإذا كان هذا معقولاً داخل مجلس الثورة أو خارجه، فإنه لا يمكن أن يكون معقولاً على مائدة المفاوضات مع العدو.

ووصلت الخلافات إلى ذروتها عندما أجرى مجلس الثورة تعديلاً وزاريًا في وزارة محمد نجيب برغم عدم حضوره الاجتماع بسبب وجوده في الإسكندرية.. فقد قرر المجلس في أكتوبر 1953 أن يتفرغ عبدالناصر لعمله نائبًا لرئيس الوزراء فقط، وأن يتخلى عن وزارة الداخلية، وتبع ذلك صدور قرار بتعيين زكريا محيي الدين وزيراً للداخلية وجمال سالم وزيراً للمواصلات، وكان الأمر الذي لم يحدث له مثيل في أي بلد في العالم أن الوزيرين الجديدين باشرا العمل في وزارتيهما دون أداء اليمين القانونية أمام محمد نجيب بوصفه رئيسًا للجمهورية.

وبدأ الخلاف ينتقل إلى مرحلة العلانية، فقد ألقى عبدالناصر أثناء انعقاد مؤتمر شعبي في الإسكندرية في 29 نوفمبر 1953 خطابًا حمل فيه على الطغيان والاستبداد، وطلب من المستمعين ألا يسمحوا لأي منافق أو مخادع أن يخدعهم أو يغشهم وغضب محمد نجيب لأنه أدرك أن عبدالناصر يقصده بكلماته وتضاعف غضبه عندما استمع إلى خطابي صلاح سالم والشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف اللذين خطبا بعد عبدالناصر، فقد نهجا نفسه منواله من حيث التعريض به، مما أثار اندهاش الحاضرين وأصبح موضع تعليقاتهم.

ولم يلبث عبدالناصر أن نقل دائرة الخلاف إلى محيط الصحافة، فقد أصدر توجيهاته إلى رؤساء تحرير الصحف المصرية بعدم نشر أحاديث وصور محمد نجيب في صحفهم إلا في أضيق الحدود، كما حرص صلاح سالم وزير الإرشاد القومي (الإعلام) على تجنب إذاعة خطب وأحاديث محمد نجيب عن طريق دار الإذاعة إلا عند الضرورة القصوى، وفي الوقت الذي ركزت فيه أجهزة الإعلام اهتمامها على عبد الناصر خضوعًا لتوجيهات وزيرها صلاح سالم، اشتدت الشكاوى من جانب محمد نجيب لأن خطبه وأحاديثه لا تذاع بالقدر الكافي ولا تعطي الصحف لصوره وأنبائه القدر المفروض لرئيس الدولة من مساحتها، وبذل عبدالناصر جهوده لاستقطاب أعضاء مجلس الثورة إلى صفه منذ بداية الثورة.

ولم يجد عبدالناصر أية صعوبة في ذلك الأمر فقد ضمن بسهولة حشد أصوات أعضاء المجلس إلى جانبه في الصراع الضاري على السلطة مع اللواء محمد نجيب تمهيدًا لإزاحته والحلول مكانه في جميع مناصبه، إذ إن عبدالناصر هو صاحب الفضل الأول في تمتعهم بعضوية هذا المجلس الذي حقق لهم السطوة والنفوذ والشهرة والهيمنة على كل مقاليد السلطة في البلاد، برغم أن ذلك قد تم دون اختيار أو انتخاب لهم من الضباط الأحرار الذين اشتركوا بالفعل في عمليات الثورة، وكانوا معرضين للإعدام في حالة فشلها، ولذا فهم أصحاب الحق في انتخاب ممثليهم في مجلس الثورة بلا جدال، خاصة أن بعض أعضاء المجلس لم يكن لهم أي دور ليلة 23 يوليو، كما أن بعضهم لم يكن له أية شعبية بين ضباط الجيش، والدليل على ذلك سقوط أحدهم سقوطًا مدويا في انتخابات نادي الضباط الشهيرة في 31 ديسمبر 1951 وهو جمال سالم.

وتبعًا لذلك طلب عبدالناصر من أعضاء المجلس الاجتماع بمنزله مرة كل أسبوع قبل الموعد الأسبوعي المحدد لاجتماع المجلس بمقره بالجزيرة وهو يوم الأحد للاتفاق مسبقًا على جميع الموضوعات حتى يصبح الاجتماع الأسبوعي برئاسة محمد نجيب اجتماعًا شكليًا ولا جدوى من انعقاده، وحتى يشعر محمد نجيب أنه وحده في جانب، والمجلس كله في جانب آخر، وبذا يتم عزله وشله، وساعد عبدالناصر على المضي في خطته انحياز جمال سالم له انحيازًا تامًا، وهو الذي كان يشكل بالنسبة له في الماضي عنصر إزعاج مستمر داخل المجلس بسبب شدة عصبيته وحدة ألفاظه وارتفاع صراخه أثناء المناقشات، فقد تقدم جمال سالم باقتراح تفويض عبدالناصر أحيانًا في اتخاذ القرارات بعد استطلاع رأي زملائه تليفونيًا دون الحاجة إلى اجتماع المجلس، وبرغم اعتراض البغدادي وصلاح سالم على ذلك إلا أن الاقتراح أصبح قرارًا ملزمًا بعد أن حصل على موافقة أغلبية الأعضاء، ومن العجيب أن جمال سالم كان أشد أعضاء المجلس ندمًا فيما بعد على هذه السلطة التي خولها المجلس لعبدالناصر، والتي اصطلى هو شخصيًا مثل باقي الأعضاء بنارها، وعندما عاتبه البغدادي بعد فترة طويلة على اقتراحه الخاطئ الذي أدى إلى إضعاف شخصية مجلس الثورة ونقل السلطة بكاملها إلى عبدالناصر، فسّر موقفه وقتذاك بأنه كان يثق ثقة عمياء في عبدالناصر، ولم يكن يظن أنه رسم لنفسه خطة لتركيز كل السلطات في يديه.

وبرغم الهدوء الظاهري الذي ساد العلاقة بين محمد نجيب وعبدالناصر في أوائل عام 1954 فإن الخلاف لم يلبث أن تفجر بينهما بصورة حادة يوم الخميس 11 فبراير 1954، وكان السبب هو إصرار محمد نجيب على حضور حفل الذكرى السنوية لوفاة حسن البنا المرشد العام الراحل للإخوان المسلمين، والذي كان موعده يوم الجمعة 12 فبراير، فقد كان عبدالناصر يرغب في أن يذهب وحده إلى هذا الحفل ليقضي على الشائعة التي ذاعت وقتئذ وهي أن محمد نجيب يعطف على الإخوان المسلمين، وأنه كان معارضًا للقرار الذي صدر من مجلس الثورة في 14 يناير 1954 باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبًا سياسيًا وبذا يطبق عليها قرار مجلس

الثورة الصادر في 17 يناير 1953 بحل جميع الأحزاب السياسية، وما تبع ذلك من اعتقال المستشار حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين وما يربو على 450 عضواً من أعضاء الجماعة البارزين، كان من بينهم عدد من ضباط الجيش والشرطة؛ ولذا لم يكد عبدالناصر يعرف من صلاح سالم أثناء انعقاد مجلس الوزراء صباح ذلك اليوم بما انتواه محمد نجيب من حضور حفل الذكرى السنوية هو الآخر، حتى خرج من قاعة اجتماع المجلس وهو في حالة عصبية شديدة.

لماذا اقترح جمال سالم اغتيال محمد نجيب؟

ويبدو أن عبدالناصر كان يعلق آمالا كبيرة على حضوره وحده حفل الذكرى السنوية للمرحوم حسن البنا دون أن يشاركه محمد نجيب في حضورها كوسيلة لاستمالة العناصر المعتدلة في جماعة الإخوان المسلمين إليه، بعد ما حاق بالجماعة من أضرار بالغة بسبب القرار الذي صدر بحلها ثم باعتقال مرشدها العام وعدد كبير من قادتها وأعضائها، وفي الوقت نفسه لكي يضعف من صلات الإخوان المسلمين التي بدأت تتوثق مع نجيب تمهيداً لمحاولة استقطابهم إلى صفه والاستفادة من شعبيتهم في الصراع المحتدم بينه وبين محمد نجيب، وهي المحاولة التي نجحت بالفعل فيما بعد عندما نشبت أزمة مارس 1954.

ونظراً لأن حضور محمد نجيب حفل الذكرى السنوية كان يهدد خطته بالفشل، لذلك ثار عبدالناصر بطريقة لم يتعودها زملاؤه من قبل، ولم يكن سبب الخلاف في هذه المرة ـ وهو حضور محمد نجيب ذكرى وفاة سنوية ـ يستحق كل ما أظهره من غضب وثورة إلى الحد الذي جعله يتصل هاتفيًا بأحد زملائه وهو عبداللطيف البغدادي بعد ظهر اليوم نفسه بعد عودته إلى منزله عقب اجتماع مجلس الوزراء في الصباح ويبلغه في عصبية شديدة أنه عاص، وأنه سيعود إلى الجيش مرة ثانية تاركًا السياسة لمحمد نجيب حتى ينكشف للبلد، فتطالب البلاد بعودته هو ثانية، ولكن البغدادي عمل على تهدئة ثائرته وإفهامه بمدى خطورة هذا التصرف وأنه لابد من التفكير في حل آخر.

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس قيادة الثورة بدون محمد نجيب في السادسة مساء يوم الجمعة 12 فبراير 1954 بمنزل جمال عبدالناصر، كشف عبدالناصر عن مدى ما أصابه من غيظ وإحباط نتيجة لاعتزام محمد نجيب حضور حفل الذكرى السنوية للمرحوم حسن البنا، فقد روى لزملائه أعضاء المجلس أنه في صباح اليوم نفسه اتصل هاتفيًا بالنقيب إسماعيل فريد ياور محمد نجيب وطلب منه أن يبلغ محمد نجيب بعدم ذهابه إلى حفل ذكرى وفاة حسن البنا، وأنه يحذره من الذهاب وإلا فإن العاقبة ستكون وخيمة عليه، وذكر جمال لزملائه أنه سب ولعن محمد نجيب بأشنع النعوت والألفاظ، وطالب إسماعيل فريد بأن ينقل إليه هذه الشتائم دون تحريف أو تخفيف، كما طلب منه أيضًا أن يبلغه بأن مجلس الثورة يعقد اجتماعات متواصلة لبحث موقفه واتخاذ قرار بشأنه، وكان عبدالناصر يستهدف من نقل رسالته المليئة بالتحذير والشتائم إرهاب محمد نجيب، وأن يوضح له أن مجلس الثورة بأكمله في صفه هو، وأن عليه الانزواء والخضوع حتى لا يتخذ مجلس الثورة قرارًا يؤدي إلى الإطاحة به.

وقد اتضح أن محمد نجيب عدل عن حضور حفل الذكرى السنوية للمرشد الراحل حتى لا يحدث صدام علني بينه وبين عبدالناصر أمام الناس، وربما أراد ترك المجال له مادام مصرًا على الحضور وحده بهذه الصورة غير العادية، والذي حدث أن عبدالناصر حضر هذا الحفل بالفعل وبرفقته صديقه الصدوق وقتئذ صلاح سالم وألقى كلمة على الحاضرين بمناسبة هذه الذكرى السنوية، ويبدو أن امتناع محمد نجيب عن حضور الحفل نتيجة لثورة الغضب التي انتابت عبدالناصر ـ برغم ما في هذا التصرف من مرونة وتسامح ـ قد شجع عبدالناصر على ممارسة مثل هذه الضغوط على محمد نجيب في المستقبل لحمله على الخضوع لمطالبه اعتقادًا منه أن محمد نجيب لم يذعن لمطلبه بالامتناع عن حضور الحفل إلا نتيجة لضعفه.

ونظرًا لأن المناقشات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بشأن العلاقة مع محمد نجيب لم تؤد إلى أية نتائج ولم يتم التوصل لأية حلول، لذا اشتد التوتر والانفعال بالحاضرين إلى الحد الذي جعل جمال سالم يقترح على زملائه بأنه سيقوم باغتيال محمد نجيب للخلاص من هذا المأزق، وعلى المجلس أن يقوم بعد ذلك بمحاكمته، وبرر قيامه بهذا العمل بأنه قد أصبح معروفًا عنه

في البلاد بأنه ميرابو الثورة (كان ميرابو هذا الذي أراد جمال سالم التشبه بـه هـو خطيـب الثـورة الفرنسية، ولم يعرف عنه بتاتًا ميله إلى القتل أو سفك الدماء) ومن حسن الحظ أن مجلس الثورة لم يوافق على اقتراح جمال سالم.

ولم يلبث أن تدهور الموقف بين محمد نجيب ومجلس الثورة بسرعة بالغة؛ ففي يوم الأحـد 21 فبراير 1954 حضر محمد نجيب إلى مكتبه بمقر مجلس الثورة بالجزيرة لحضور الاجتماع المقرر عقده أسبوعيًا، وكان أعضاء المجلس مجتمعين بمكتب عبدالناصر بعد أن تم اتفـاقهم مـن قبـل على محاولة عزل محمد نجيب بعيدًا عن المجلس وشله عن العمل، وعندما مضت حوالي سـاعة ونصف الساعة دون صعود أعضاء المجلس إلى مكتب محمد نجيب لكي يبدأ الاجتماع، أرسـل محمد نجيب ياوره النقيب إسماعيل فريد إلى مكتب عبدالناصر لاستعجالهم في الـصعود إليـه، وعندئذ ثار عليه جمال سالم وسبه هو ورئيسه الذي أرسله بشتائم مقذعة ممـا دفعـه إلى الخـروج من الغرفة مهرولاً، وكظم محمد نجيب غيظه رغم ما جرى لياوره واتصل هاتفيًا بنفـسه بمكتـب عبدالناصر فرد عليه حسين الشافعي، وعندما سأله عن سر تأخرهم في الحضور إلى مكتبه أجابه حسين الشافعي أن عددهم لم يكتمل بعد، وأنهم منتظرون حضور صلاح سالم.

وعندما أيقن محمد نجيب أن أعضاء المجلس يرفـضون الاجتمـاع بـه غـادر مقـر المجلـس غاضبًا بسبب هذه التصرفات الصغيرة غير اللائقة، وفوجئ أعضاء المجلـس بـالبروجي يعلـن مغادرة الرئيس للمقر ودار النقاش بين أعضاء المجلس عقب انصراف محمد نجيب عـن المـشكلة التي أصبحوا يواجهونها بشأن العلاقة بينهم وبـين محمـد نجيـب، وضـرورة البحـث عـن حـل للخروج من هذا المأزق، واستقر رأي الأعـضاء بعـد مناقـشات طويلـة علـى ضـرورة توزيـع السلطة التنفيذيـة، فيكتفـي محمـد نجيـب بمنـصب رئـيس الجمهوريـة، بينمـا يعهـد إلى جمـال عبدالناصر بتولى رئاسة الوزراء، وكان البعض يـرى وجـوب إصـدار المجلـس هـذا القـرار في الحال، ولكن البعض الآخر وجد أن الحكمة تقتضي تأجيل اتخاذ هذا القرار حتى يـذهب وفـد من أعضاء المجلس كان يتكون من جمال سالم وحسين الشافعي وكمال حسين إلى محمـد نجيـب

للتفاهم معه وإقناعه بالاكتفاء برئاسة الجمهورية، وأن يتولى عبدالناصر رئاسة الوزراء حتى لا يسري الاعتقاد بين الناس بأن القرار قد اتخذ رغمًا عن إرادته، خاصة أن الصحفيين داخل المبنى قد لاحظوا دون شك أن المجلس استمر في الانعقاد رغم مغادرة محمد نجيب لمقر المجلس.

لماذا قدم محمد نجيب استقالته؟

في يوم الثلاثاء 23 فبراير 1954 اجتمع مجلس الثورة بكامل أعضائه في مقره بالجزيرة فيما عدا محمد نجيب، وقام جمال سالم بعرض نتيجة مقابلته مع زميليه لمحمد نجيب في اليوم السابق، فقد أبلغوه بضرورة تحديد الاختصاصات وأفهموه ضمناً أنه من الأفضل له الاكتفاء برئاسة الجمهورية دون رئاسة الوزراء، ولكن محمد نجيب لم يوافق على رأيهم، وبدا أمامهم شديد الوثوق بنفسه، وفي أثناء الاجتماع حضر إسماعيل فريد ياور محمد نجيب وقدم لكمال حسين باعتباره سكرتير المجلس خطاباً معنوناً باسمه، وعندما فضه كمال وقرأ ما بداخله تبين للحاضرين أنه استقالة مقدمة من محمد نجيب وكان نص الاستقالة كما يلي:

(السادة أعضاء مجلس قيادة الثورة: بعد تقديم وافر الاحترام يحزنني أن أعلن لأسباب لا يمكنني أن أذكرها الآن أنني لا يمكن أن أتحمل مسئوليتي في الحكم بالصورة المناسبة التي ترتضيها المصالح القومية؛ ولذلك فإني أطلب قبول استقالتي من المهام التي أشغلها وإني إذ أشكركم على تعاونكم معي أسأل الله القدير أن يوفقنا إلى خدمة بلدنا بروح التعاون والأخوة).

هذا ولم يقرر محمد نجيب تقديم استقالته إلا بعد أن أيقن أن استمراره رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس قيادة الثورة أصبح أمراً مستحيلاً، فلقد صبر طويلاً على سلسلة متصلة من التجاهلات والإهانات له من جانب أعضاء مجلس الثورة، فقد كان المجلس يجتمع أحياناً في غيابه، ويتخذ قرارات يفاجأ بها محمد نجيب منشورة في الصحف، ووصل التجاهل غايته عندما اتخذ المجلس قراراً بإعطاء صلاحيات المجلس لعبد الناصر في حالة عدم انعقاده، وبالإضافة إلى هذه التصرفات والمضايقات المتعمدة والتجاهل المعيب لرئيس الجمهورية كان

محمد نجيب يعاني من هموم كثيرة كشف الستار عنها في الصفحتين 186 و 187 من مذكراته «كلمتي للتاريخ» فقد ذكر ما يلي : «كان من الأسباب الرئيسية لتقديم استقالتي أيضًا إلى جانب وصول الخلافات إلى ساحة الشعب سحب أموال الدولة وبعثرتها كمصاريف سرية وصرفها دون حساب، وقبل أيام من تقديم استقالتي لم أتورع عن مهاجمة هذه التصرفات علنًا في اجتماع المؤتمر المشترك لمجلس القيادة ومجلس الوزراء، عندما تساءل جمال سالم لماذا أنت غاضب علينا؟ ورويت له قصة شقيقه الذي طبع بطاقة عليها اسمه وتحتها هذه الكلمات (شقيق جمال سالم وصلاح سالم) ليستخدمها في الوساطة وتسهيل الأمور، وتحدثت عن مظاهر الثراء التي بدت على بعضهم وعن المصاريف السرية التي توزع على الأصدقاء والأنصار، وتفسد ذمم الضباط وضمائرهم، وعن دولة المخابرات التي يتم إنشاؤها وتعزيزها ويشرف على تنظيمها بعض ضباط المخابرات الأمريكية، وكذلك بعض الضباط الألمان الذين كانوا من الجستابو، الاستقالة الآن ليست من أجلي فقط، ولكنها من أجل شعب مصر الذي أستمد منه سلطتي ومركزي، والذي انتقلت الخلافات إلى ساحته، وكتبت الاستقالة في كلمات محدودة بأنني غير قادر على التعاون مع المجلس وغير موافق على كثير من قراراته، صحيح أنني أنا الذي وضعت لائحة العمل الديمقراطي في المجلس، ولكن شعب مصر ليس هو مجلس الثورة، نحن لم نجلس في مواقعنا بانتخابات شرعية، ولا يمكن أن تتبلور إرادة شعب مصر في عدد محدود من الأفراد، تبينت أنهم لا يعملون بوحي من ضمائرهم المجردة، وإنما يتحرك معظمهم بأساليب ومناورات تستهدف المصلحة الذاتية قبل المصلحة العامة، وعندما كتبت الاستقالة شعرت براحة نفسية هائلة، وأصبح الأمر في يد الشعب وأرسلت لهم الاستقالة».

وكان وقع الاستقالة على أعضاء المجلس أشبه بالصاعقة، وطلب عبد الناصر من إسماعيل فريد إبلاغ محمد نجيب بعدم مغادرته منزله حتى تصدر إليه أوامر أخرى من المجلس، وجلس أعضاء المجلس يواجهون المأزق الذي غدوا فيه، وقد توترت أعصابهم، واستبدت بهم الحيرة، فقد كان إعلان استقالة محمد نجيب يحمل خطر نشوب ثورة داخلية نتيجة لشعبيته الجارفة، كما أن رفضهم لقبولها معناه خضوعهم له وانصياعهم بعد ذلك لأوامره، ورغم الاقتراحات المتعددة التي انهالت من الأعضاء، فلقد ظل عبدالناصر ساكتا لا يتكلم، وعندما

هدأ الجو قليلاً بدأ عبدالناصر يتكلم، فذكر للأعضاء الذين أنصتوا جميعًا إليه أن الحل الذي يراه هو إرضاء محمد نجيب وقبول جميع شروطه والخضوع له وإقناعه بسحب الاستقالة لتفويت الفرصة عليه، ولكن بعد شهر واحد أي في 23 مارس القادم سيتخذ الترتيبات بنفسه لإتمام التخلص منه نهائيًا.

ووفقًا لما ورد في الصفحة 19 من كتاب «الصامتون يتكلمون» للأستاذ سامي جوهر وجد البغدادي نفسه يبكي ويصرخ قائلاً لعبد الناصر: «إزاي واحد منا تخلص منه؟» وأجاب عبدالناصر بهدوء: «لأنه أشد إجرامًا على الثورة من أعدائها.. إنه خان مبادئها» وقال البغدادي وهو لا يزال يبكي: «إن هناك احتمالاً ولو واحد في المليون أن تنكشف الحقيقة، وعندها ستنتهي الثورة، وتنهار كل مبادئها» وتكلم صلاح سالم أيضًا معترضا على فكرة التخلص من محمد نجيب مبينًا أن الأمر لابد أنه سينكشف، ومن أن المجلس هو المدبر له، وأن هذا يكون كفيلاً بالقضاء على سمعة المجلس، وبيّن أيضًا الأضرار التي ستنتج عنه بالنسبة للوضع في السودان وذلك لمحبة الشعب السوداني لمحمد نجيب، ورأى المجلس لحسن الحظ أيضًا استبعاد اقتراح جمال عبدالناصر».

واستكمالاً لمجرى الأحداث التي جرت عقب اجتماع مجلس الثورة الذي تلقى خلاله استقالة محمد نجيب ننقل فيما يلي ما ورد في الصفحة 252 من مذكرات خالد محيي الدين ـ والآن أتكلم ـ: «وكنا يوم الثلاثاء (23 فبراير) موعد اجتماع المؤتمر المشترك واتصلوا بنا من قاعة المؤتمر المشترك (في مبنى مجلس النواب) ليقولوا إن الاجتماع جاهز وأن محمد نجيب هنا، وذهبنا جميعًا إلى الاجتماع فيما عدا عبدالناصر الذي كان فيما يبدو مرتبطًا بموعد في منزله، واتفقنا على أن نلحق به هناك فور انتهاء الاجتماع، وسارت الأمور في الاجتماع سيرها العادي ونوقشت موضوعات عادية واتفقنا على العديد من القرارات ومحمد نجيب يمارس مهامه وكأنه لم يستقل، وأثار هذا الموضوع هواجس عديدة لديَّ، فإن محمد نجيب يقرر الاستقالة لكنه فيما يبدو يقررها لمجرد الضغط، والزملاء يتحدثون لدى أي مشكلة عن الاستقالة دون أن يستقيل أحد أو يفكر جديًا في التنازل عن أقل قدر من السلطة، ومن ثم

يرفضون أي تفكير في عودة الديمقراطية والحياة النيابية» وفور انتهاء الاجتماع أسرع أعضاء مجلس الثورة إلى منزل عبدالناصر لمواصلة مناقشاتهم بشأن الاستقالة التي قدمها محمد نجيب لمحاولة الوصول إلى حل للموقف.

وبعد مناقشات طويلة حادة تم الاتفاق بين الأعضاء على الانسحاب من الميدان السياسي، والعودة إلى صفوف الجيش، وترك مقاليد الأمور لمحمد نجيب مزوداً بسلطات مجلس الثورة كاملة، وعلى أن يتم إعلان ذلك البيان من مقر مجلس الثورة ظهر يوم 24 فبراير 1954 عقب الانتهاء من اجتماع مجلس الوزراء، وتم الاتفاق بين أعضاء المجلس على العودة للعمل في الجيش وإنشاء تنظيم سري جديد، كما كان الحال قبل قيام الثورة، وانتهى الاجتماع في الساعة الرابعة صباحًا، ولكن هذا القرار لم يتم إعلانه ظهر يوم 24 فبراير كما تم الاتفاق، فقد امتلأ المجلس بالجزيرة منذ الصباح بعدد كبير من ضباط الجيش الذين أعلنوا ثورتهم ضد هذا القرار وتصميمهم على ضرورة استمرار أعضاء المجلس في السلطة حتى لو أدى الأمر إلى اعتقالهم وإلزامهم بالاستمرار عنوة، وقد أدى ذلك بالطبع إلى عدول أعضاء المجلس عن قرارهم السابق، وليس هناك من شك في أن بعض أعضاء المجلس هم الذين قاموا بأنفسهم بالاتصال بأعوانهم من الضباط الذين يسيرون في فلكهم، ويجنون المكاسب بحكم صلاتهم الوثيقة بهم، كي يثيروا ثائرتهم ويحرضوهم على الحضور إلى مقر المجلس لعمل تمثيلية الضغط على أعضاء المجلس والتهديد باعتقالهم إذا لم يستمروا في ممارسة السلطة، ومما يثبت ذلك أن موعد انتهاء المجلس بمنزل عبدالناصر، كان الرابعة صباحًا، فكيف علم هؤلاء الضباط الذين حضروا منذ الصباح إلى مقر المجلس بالقرار الذي كان من المفترض إعلانه ظهر يوم 24 فبراير أي بعد بضع ساعات فقط من انتهاء الاجتماع؟!

وعقب عدول مجلس الثورة عن قراره عقد أعضاء المجلس جلسة بعد الظهر في مقر المجلس بالجزيرة لاتخاذ قرار نهائي في موضوع استقالة محمد نجيب، وكانت جلسة طويلة ومثيرة استمرت حتى الثانية صباحًا يوم 25 فبراير، وعندما اشتدت حدة المناقشة وشعر الأعضاء أنهم يدورون في حلقة مفرغة دون التوصل إلى قرار زاد التوتر والانفعال، إلى الحد

الذي جعل جمال سالم يهدد زملاءه بأنه في حالة عدم الوصول إلى حل حتى الساعة الخامسة صباحًا فإنه سيتجه إلى منزل محمد نجيب ويقوم بضربه بالرصاص ثم يقتل نفسه هو أيضًا، وبذلك يكون المجلس قد عرضت عليه خلال بضعة أيام ثلاثة اقتراحات بقتل محمد نجيب، اثنان من جمال سالم وواحد من عبدالناصر، ومن حسن الحظ أنها رفضت جميعًا، وأخيرًا استقر رأي المجلس على قبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبة مع مد فترة الانتقال واتباع سياسة الشدة ضد المناهضين للثورة.

وكان خالد محيي الدين هو الوحيد من أعضاء مجلس الثورة الذي اعترض على قرار المجلس وحاول تقديم استقالته، ولكن زملاءه طلبوا منه إرجاء إعلانها حتى يصدر القرار بقبول استقالة محمد نجيب بإجماع آراء أعضاء المجلس، وإزاء إلحاحهم قال خالد محيي الدين: «سأعلن موافقتي بشرط أن أستقيل من مجلس الثورة ولن أعود للجيش وإنما سأشتغل بالسياسة»، وقرر المجلس تعيين عبدالناصر رئيسًا لمجلس الوزراء ورئيسًا لمجلس قيادة الثورة على أن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرًا لحين عودة الحياة النيابية إلى البلاد، وفي إثر اتخاذ هذا القرار كلف صلاح سالم بالاتصال بالصحف اليومية لكي تنشر قرارات المجلس في طبعتها الصباحية، وكانت الصحف متوقفة عن الطبع بعد إخطارها بانتظار أخبار مهمة، كما كلف عبدالحكيم عامر باتخاذ الإجراءات لتأمين الأوضاع في الجيش والعمل على سحب الحرس الخاص بمحمد نجيب، ووضع حرس آخر بدلاً منه، كما كلف جمال سالم باستدعاء الوزراء المدنيين إلى مبنى مجلس الثورة بالجزيرة لشرح الموقف لهم.

وقد ورد وصف لما جرى من حديث بين جمال سالم والوزراء المدنيين في كتاب (72 شهرًا مع عبدالناصر) للأستاذ فتحي رضوان وزير الدولة ووزير الإرشاد القومي السابق في الصفحتين 38، 39، فقد قال جمال سالم في ذلك الاجتماع ما يلي:

«إنني دعوتكم لأطلعكم على أننا قررنا ـ للأسف الشديد ـ تنحية محمد نجيب فإنه لم يعد ممكنًا احتماله ولا أمل في معالجته، ولعلكم تذكرون جميعًا أننا أبرزناه وقدمناه على أنفسنا حتى لم يعد أحد في مصر يعرف من قادة الثورة سواه، وقد تلقى لهذا السبب من الشعب تأييدًا

وحبًا لا نهاية له ولكن الرجل صدّق أنه أهل لهذا الحب والتأييد وأنه هو الذي اكتسبه بجهده وعمله، وقد تركناه يسعد نفسه بهذا الاعتقاد تعويضًا له عن كونه من غير أعضاء مجلس القيادة، ولكن لقد التف حوله عدد ممن ينتمون إلى فئات معادية للثورة أو من أصحاب الميول الانتهازية فأحبوا أن يستغلوا هذا الاعتقاد عنده وأن يؤكدوا له أنه قادر على الاستقلال عنا والاستئثار بالثورة، وقد احتملنا هذا التطور السيئ طويلاً وحاولنا ـ وخصوصًا عبدالناصر لأني لا طاقة لي على هذه المحاولات ـ محاولات التلطف والمجاملة والمداراة، حاولنا أن نبصره بسوء عاقبة هذا التطور فازداد اقتناعًا بقوته وضعفنا، وهنا تحركت الأحزاب القديمة وما خلفها وخيّل إليهم أن الفرصة قد أتيحت لهم ليطيحوا بالثورة فازدادوا تقربًا إليه ومدحًا فيه وازداد هو بعدًا عنا وكرها لنا، وقد كان من رأيي أن نحسم هذا الموقف، ولكن إخواني ـ وجمال في مقدمتهم ـ كانوا يتهمونني بالتسرع والانفعال وأطالوا صبرهم حتى دخل محمد نجيب في دور خطير للغاية وهو دور النفاق، يشترك معنا في إصدار قرار ما ثم بعد المناقشة يخرج ويعلن أنه ضد هذا القرار وأنه مغلوب على أمره وأنه وحده مع الحرية ومع الحياة النيابة وضد اتخاذ أي إجراء ضد الأحزاب وزعماء الأحزاب، مع أنه في أحوال كثيرة يكون أشد منا تنديدًا بهذه الأحزاب وزعمائها وبالماضي وعيوبه.

ولأن الأمر عنده كله لا يتجاوز شخصه فهو حائر لا يدري أيكون مع الإجراءات الثورية التي تبهره وتعجبه باعتبار أنها إجراءات يدل الإقدام عليها على الشجاعة وعلى الرغبة في التجديد الكامل، أم يكون مع الأحزاب وما تنادي به من وجوب عودتنا إلى الثكنات وإعادة الأحزاب إلى مكانها القديم وتصفية الثورة».

وفي صباح يوم 25 فبراير ظهرت جميع الصحف اليومية المصرية، وهي تحمل في صدر صفحاتها الأولى هذه العناوين المثيرة (اجتماع هام مفاجئ لمجلس الثورة ـ تعيين جمال عبدالناصر رئيسًا للوزراء ـ قبول استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها ـ منصب رئيس الجمهورية يظل شاغرًا حتى تعود الحياة النيابية إلى البلاد).

كما نشرت جميع الصحف البيان الذي أصدره مجلس الثورة بقبول استقالة محمد نجيب،

وكان البيان يستهدف الإساءة إلى شخص محمد نجيب والتقليل من دوره في الثورة والتأكيد على أنه اختير قائداً للثورة على الرغم من أنه كان بعيداً عن صفوف الضباط الأحرار، وأنه اختير لهذه المهمة قبل قيام الثورة بشهرين فقط، وكان سر اختياره سمعته الحسنة الطيبة وأنه علم بقيام الثورة في ليلة 23 يوليو 1952 عن طريق مكالمة هاتفية من وزير الداخلية فتحرك إلى مبنى رئاسة الأركان وأن جمال عبدالناصر وافق على ضمه إليهم وتنازل له عن رئاسته لمجلس الثورة.

وحاول المجلس إظهار محمد نجيب بمظهر المحب للسيطرة والتسلط، فقد ورد في البيان أنه طلب أن تكون له سلطات أكبر من سلطات أعضاء المجلس، وأن المجلس رفض ذلك لأنه خروج على نظامه المتبع منذ سنوات وهو أن أعضاء المجلس متساوون بمن فيهم الرئيس، وعلى الرغم من أن اللواء محمد نجيب عين رئيسا للجمهورية ورئيساً للوزراء ورئيساً لمجلس القيادة فقد أصر على طلب سلطات أوسع وأكبر من المجلس نفسه، ولكن أعضاء المجلس رفضوا ذلك لكي توزع السلطات توزيعًا عادلاً بين أعضاء المجلس.

وأن اللواء نجيب طلب أن يكون له حق الاعتراض على قرارات المجلس حتى لو كانت هذه القرارات قد أخذت بالإجماع، كما طلب أن يكون له حق فصل الوزراء والتصديق على ترقية أو فصل ضباط القوات المسلحة، وبذا حاول أن يعود بالبلاد إلى حكم الفرد المطلق، وتوالت اعتكافاته حتى يجبر المجلس على الموافقة على طلباته، وأخيراً وضع المجلس أمام الأمر الواقع بتقديم استقالته، وانتهى البيان بإعلان القرارات التي اتخذها المجلس بالإجماع وهي:

أولاً: قبول الاستقالة المقدمة من اللواء أ.ح. محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها.

ثانياً: يستمر مجلس القيادة برئاسة البكباشي أ.ح. (المقدم) جمال عبدالناصر في تولي جميع سلطاته الحالية إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر عن أرض الوطن.

ثالثا: يعين البكباشي أ.ح. جمال عبدالناصر رئيساً لمجلس الوزراء.

وأن الثورة مستمرة وستستمر حريصة على مثلها العليا مهما أحاطت بها عقبات وصعاب، والله كفيل برعايتها فإنه نعم المولى ونعم النصير.

وقد وصف محمد نجيب هذا البيان الذي أصدره مجلس الثورة في مذكراته بأنه كان سلسلة من الأكاذيب والافتراءات.

محاولات فاشلة لتشويه صورة وسمعة محمد نجيب:

تنفيذاً لتعليمات اللواء عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة بسحب الحرس الخاص بمحمد نجيب الذي كان يتولى حراسة منزله ووضع حرس آخر بدلاً منه ورد في الصفحتين 231، 232 من كتاب محمد نجيب (كنت رئيسًا لمصر) بشأن هذه الواقعة ما يلي:

«قال لي الملازم حسن صبري من الحرس الجمهوري الذي كان يبيت تلك الليلة حول منزلي إنه جاء لي عبدالمحسن أبو النور الذي تولى قيادة الحرس الجمهوري بعد إجبار محمد رياض على السفر إلى أمريكا بدعوى أنه مريض وقال له: إن هناك اضطرابات تحدث الآن وسط القاهرة وأن قصر عابدين يتعرض للهجوم، وأن عليه أن يذهب إلى معسكر الحرس الجمهوري في الحلمية ويجهز القوة التي هناك للتحرك فوراً، وما أن غادر حسن صبري مكانه حول منزلي حتى أمر عبد المحسن أبو النور جنود الحراسة بالتجمع ونزع سلاحهم ثم اعتقلهم واستبدلهم بقوة أخرى من المشاة والبوليس الحربي، ثم استدعى عبدالمحسن أبو النور حسن صبري وطلب منه الانضمام إليه، لكن الضابط الصغير رفض وحاول المقاومة فتعرض للضرب الشديد وتم إيداعه السجن الحربي، وبسبب هذه العملية حدث رد فعل عنيف بين ضباط وجنود الحرس الجمهوري، فثاروا على عبدالمحسن أبو النور وهتفوا بسقوطه قائلين: (يسقط خنفس الخائن) وكانوا يقصدون بذلك الضابط خنفس الذي خان أحمد عرابي أثناء قتاله مع الإنجليز، وكادوا أن يفتكوا به حتى أمرت بإبعاده عن الحرس، وكان ثمن هذه الخيانة أن فتحت الأبواب أمام عبدالمحسن أبو النور حتى أصبح نائبًا لرئيس الوزراء، ولكن مصيره في النهاية كان السجن على يد أنور السادات في القضية التي عرفت باسم مراكز القوى».

وحاول صلاح سالم وزير الإرشاد القومي تشويه صورة محمد نجيب وتلويث سمعته أمام الرأي العام، فتوجه صباح الخميس 25 فبراير إلى دار الإذاعة وألقى بيانًا على الشعب حاول فيه

إيجاد التبريرات لما جرى من قبول مجلس الثورة استقالة محمد نجيب وقد سجل محمد نجيب في الصفحتين 229، 230 من كتابه (كنت رئيسًا لمصر) بعض ما تضمنه هذا البيان الذي قال فيه صلاح سالم ما يلي: «ردًا على آلاف الاستفسارات التي وردت من جميع أنحاء القطر ـ في مصر والسودان ـ ومن كثير من أبناء الدول العربية الشقيقة يصرون فيها على طلب إيضاحات جديدة عن الخلافات التي نشبت بين مجلس قيادة الثورة ومحمد نجيب، ويتساءلون فيها: لماذا صبر مجلس قيادة الثورة على هذه الخلافات طوال أكثر من عام ولم يحسم الوضع من البداية، ولماذا خلق من محمد نجيب رمزًا شعبيًا آمن الشعب به وكيف يستبعد رجل عزل فاروق وألغى الرتب وحدد الملكية وأقام مشاريع حيوية للبلاد، وكيف يسد مجلس الثورة الفراغ الذي ملأه محمد نجيب؟!... الخ.

وردًا على هذه الاستفسارات أقول: إن السبب الحقيقي لهذه الأزمات أنها ترجع إلى يوم قيام الثورة وإلى الظروف التي أحاطت بها والأزمة النفسية التي ظل نجيب يعانيها وترجع إلى رغبته في الانفراد بالسلطة والهيمنة على المجلس، وبسبب هذا النزوع الملح نحو الانفراد بالسلطة وتحت هذا البند حدثت آلاف المآسي يومًا بعد يوم علم بها الألوف من أبناء هذا الوطن ممن قابلوه وتكلم إليهم وأفاض، كما علم بها الكثير من سفراء الدول الأجنبية ممن تكلم معهم عن أعضاء المجلس، هؤلاء الذين حملوه من كرسيه في رئاسة المشاة على أعناقهم وأرواحهم لينصبوه قائدًا عامًا للقوات المسلحة فرئيسًا للثورة ورئيسًا للوزراء فرئيسًا للجمهورية، هؤلاء الأعضاء الذين جعلوا من أنفسهم حرسًا خاصًا له شهورًا طويلة منذ قيام الثورة، فكانوا إذا ما ذهب إلى زيارة مدينة أو قرية يجلسون حول رفارف سيارته، وكان رائدهم في ذلك أن يحموا جسده بأجسادهم وليمت منهم من يمت ليعيش محمد نجيب هؤلاء الأعضاء وعلى رأسهم جمال عبدالناصر الذين ظلوا حتى توقيع اتفاقية السودان يستخدمون الرقابة على الصحف لحذف اسم كل منهم ليكتب اسم محمد نجيب فقط، هؤلاء الأعضاء الذين كانوا يشقون له طريقه وسط جموع الشعب بأكتافهم وأيديهم كجنود حرسه، ولقد ذكرت لكم من قبل أننا كنا مجبرين

على قبول استقالة محمد نجيب لا مخيرين فوصلنا إلى قرارنا الأول بانسحابنا إلى مراكزنا في الجيش، وتعلمون ماذا حدث من جراء ذلك فقد بلغ الأمر إلى حد أن ضباط الجيش أنذرونا إن لم نبق في مراكزنا ونستمر في تحقيق غايات الأمة ومطالبها فإنهم سيتوجهون من دورهم لقتل محمد نجيب وإحضارنا من منازلنا بالقوة لتسليم زمام الأمور ولو رغم إرادتنا، لقد كنا بين نارين حتى بلغ الأمر بنا نتيجة لهذا الموقف الحرج وهذا الإرهاق المستمر والضغط المرير على أعصابنا أن أظلمت الدنيا كلها في وجوهنا ونحن حائرون بين أمرين بغيضين لا مناص من اختيار أحدهما».

ولم يكف صلاح سالم عن الإدلاء ببيانات وتصريحات متتالية أمام الصحفيين المصريين والأجانب وعن طريق الإذاعة نعت فيها محمد نجيب بأوصاف شائنة وملأها بالطعن في أخلاقه وسلوكه الشخصي.

وقد ورد في الصفحة 256 من مذكرات خالد محيي الدين (والآن أتكلم) تعليقه على رد فعل تنحية محمد نجيب لدى الجماهير فقال: «قال صلاح سالم إن أولاده هاجموه بشده في البيت، وإن خادمه مر على محلات العباسية ليشتري احتياجات المنزل لكن البائعين رفضوا أن يبيعوا له، وأقارب زكريا محيي الدين هاجموه بشدة، والضباط عامة ما إن نزلوا الشارع صباح الخميس حتى ووجهوا برفض جماهيري شامل وانتقادات حادة، أنا نفسي كنت في وسط البلد مساء الخميس ووجدت الناس مجتمعين أمام أحد المحلات يستمعون لخطاب صلاح سالم، نزلت من السيارة ووقفت أستمع معهم، وعندما انتهى البيان علّق أحد الواقفين قائلاً: دول طلعوا أولاد كلب وأسرعت إلى سيارتي» وهكذا حددت إقامة محمد نجيب، وقطعت عنه خطوط التليفون، ومنع الدخول إلى المنزل أو الخروج منه إلى الحد الذي دعا محمد نجيب إلى أن يقدم طلبًا بالسماح لطباخه الخاص بالخروج والدخول دون اعتراض ليحضر المأكولات اللازمة لأسرته.

وقد أدت حملة التهم الجارحة التي شنها صلاح سالم على محمد نجيب إلى عكس المقصود

منها؛ فلقد أغضَب الناس أن يحدث كل هذا الهجوم على الرجل الذي قدمته الثورة للشعب مدة تزيد على عام ونصف العام باعتباره الرئيس والقائد والرمز النظيف للثورة لمجرد أنه اختلف مع مجلس الثورة وقدم استقالته، وكان أشد ما أثار سخرية الشعب وأصبح موضع تندره ما أخذ يردده صلاح سالم في بياناته بالإذاعة من أنه سلم نفسه للسجن الحربي وأغلق عليه باب الزنزانة هربًا من المتاعب التي سببها له محمد نجيب في عمله . .

وأصدر صلاح سالم بيانًا لشعب السودان جاء فيه: «الثورة ليست ثورة نجيب ولا ثورة جمال أو صلاح . . العلاقة المقدسة تربط بين شعبينا الخالدين، وما الحكام إلا أدوات موقوتة زائلة» ولكن بيان مجلس الثورة وكذا كل ما أصدره صلاح سالم من بيانات وتصريحات وتهجمات ضد محمد نجيب لم يصدقه الناس، ولم يحدث أي أثر في الرأي العام سواء في مصر أو في السودان، بل على العكس بدأت سلسلة من ردود الأفعال الغاضبة في مختلف المواقع داخل القوات المسلحة وبين صفوف الشعب.

ماذا دار في الاجتماع العاصف لضباط الفرسان؟

على الرغم من أن اليوم التالي لإعلان تنحية محمد نجيب وهو يوم 26 فبراير كان يوم جمعة، فإن نفوس ضباط سلاح الفرسان كانت حافلة بالغضب والثورة على القرار الذي أصدره مجلس الثورة في اليوم السابق بقبول استقالة محمد نجيب، فلقد سبق أن حضر مندوبون عن سلاح الفرسان اجتماعًا بمقر مجلس الثورة بالجزيرة مساء يوم 24 فبراير، تجمع فيه عدد كبير من مندوبي الأسلحة، وعندما عرض جمال سالم الأزمة التي يواجهها مجلس الثورة بشأن استقالة محمد نجيب، وعرض على الضباط الحاضرين الحلين الوحيدين أمام المجلس للخروج من هذا المأزق، وهو إما أن ينسحب مجلس الثورة ويترك الحكم لمحمد نجيب، وإما أن يستمر مجلس الثورة في السلطة وينحي محمد نجيب، كان رأي الضباط الذين مثلوا سلاح الفرسان في الاجتماع والذين أعلنوه جهارًا أمام الحاضرين هو رفض كلا الحلين، وضرورة إيجاد وفاق بين محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة حرصًا على وحدة الصف وتجنبًا لحدوث انقسامات في

الجيش، وقبل أن يغادر ممثلو الفرسان مقر مجلس الثورة خرج إليهم خالد محيي الدين من قاعة اجتماع المجلس بناء على طلبهم حيث كرروا عليه وجهة نظر ضباط الفرسان فوعدهم بتأييد رأيهم داخل المجلس، لأن ذلك هو رأيه شخصيًا، وانصرف الضباط وقد داعبهم الأمل في أن الأزمة المستعصية سوف تنتهي بسلام، وعندما صدر قرار المجلس بتنحية محمد نجيب مخالفًا بذلك رأي ضباط سلاح الفرسان تزعم الدعوة لعقد اجتماع عام في السادسة مساءً يوم الجمعة لضباط السلاح، ثلاثة من الضباط الأحرار الذين كانوا ضمن المندوبين الذين مثلوا ضباط الفرسان في اجتماع 24 فبراير بمقر مجلس الثورة، والذين أعلنوا رأي ضباط السلاح بصراحة ووضوح أمام الجميع، وهم النقيبان أحمد المصري وفاروق الأنصاري، والملازم أول محمود عبدالعزيز حجازي، وكان الغرض من الاجتماع بحث الموقف الناتج عن قبول استقالة محمد نجيب ومساءلة عضوي الفرسان في مجلس الثورة وهما حسين الشافعي وخالد محيي الدين عن سبب مخالفتهما لرأي ضباط السلاح الذي يمثلانه في المجلس.

وقد بذل النقيب أحمد المصري محاولات عديدة للاتصال بخالد محيي الدين رئيس مخابرات سلاح الفرسان لدعوته لحضور الاجتماع، ولكنه فشل في العثور عليه، وعندما نجح في الاتصال بحسين الشافعي مدير السلاح في منزل صهره بالمعادي اشترط عليه حسين أن يؤجل الاجتماع إلى الساعة الثامنة والنصف مساءً، وأن يعقد في منزله، وأن يقتصر حضوره على مندوبي الوحدات على ألا يزيد عددهم على عشرة ضباط، ونظرًا لأن الدعوة العامة إلى الاجتماع كانت قد أبلغت لمعظم ضباط السلاح لذا لم يعر النقيب المصري وزميلاه أية أهمية للشروط التي فرضها حسين الشافعي وعندما حانت الساعة السادسة مساءً امتلأ ميس الآلاي الثاني المدرع المعروف باسم الميس الأخضر بما يربو على 300 ضابط كان من بينهم ضباط من اللواء الأول مدفعية المضاد للطائرات الذي كان معسكره بالعباسية على مقربة من الجانب الخلفي لثكنات سلاح الفرسان، وقد حضروا الاجتماع بدورهم للإدلاء برأيهم في الموضوع الذي أصبح حديث الساعة في الجيش وهو تنحية محمد نجيب.

ونظراً لغياب حسين الشافعي وخالد محيي الدين لذا بدأ الاجتماع بحوار عام اشترك فيه كثير من الضباط من مختلف الرتب، وكان واضحًا من المناقشات التي دارت أن هناك اعتراضًا عامًا على قرار مجلس الثورة بتنحية محمد نجيب، وتعيين عبدالناصر رئيسًا للوزراء، وأن المصلحة العامة تقتضي في نظرهم إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وضرورة المحافظة على وحدة الصف، وعندما تطرق النقاش إلى أسلوب الحكم في البلاد كان الاتجاه العام للضباط في صف إنهاء الحكم العسكري وتشكيل حكومة مدنية لإعلان الدستور وإطلاق الحريات وإعادة الحياة النيابية، وضرورة عودة جميع العسكريين الذين يعملون خارج الجيش إلى وحداتهم وإلغاء الترقية الاستثنائية التي لم تحدث من قبل في تاريخ الجيوش وهي ترقية عبدالحكيم عامر من رتبة رائد إلى لواء.

وأثناء الحوار الديمقراطي الشائق الذي كان دائراً داخل الميس الأخضر وقعت مفاجأة أذهلت الحاضرين، وجعلتهم يكفون في الحال عن النقاش، ففي حوالي الساعة السابعة والنصف مساءً فتح الباب ودخل عليهم جمال عبدالناصر بنفسه دون أي توقع أو انتظار، فلم توجه إليه دعوة لحضور الاجتماع إذ لم يكن من ضباط الفرسان، كما لم يصلهم أي نبأ مسبق عن نيته في الحضور، وبعد أن حياهم جلس على أريكة كانت تتوسط القاعة بين مجموعة من الضباط، وتطلعت أنظار الضباط الحاضرين إليه، فقد ساق لهم القدر الرجل الوحيد الذي كان يمسك في يده بمفتاح الموقف والذي كان في مقدرته تحويل ما كانوا يرددونه منذ بدء اجتماعهم من اقتراحات وآراء كانت أشبه بأحلام التمني إلى أوامر حقيقية وقرارات واقعية.

وقد اتضح أن عبدالناصر كان موجوداً في مقر القيادة العامة بكوبري القبة التي تواجه ثكنات سلاح الفرسان مباشرة (مقر وزارة الدفاع حاليًا)، وعندما علم بأمر الاجتماع المنعقد في ميس السلاح الذي يحضره هذا العدد الكبير من الضباط توجه في شجاعة وبدون تردد إلى مقر الاجتماع، ولم يكن يرافقه سوى سكرتيره النقيب محمود الجيار والنقيب حسن التهامي وبعض مساعديه، وكان الأمل يحدوه في أن يتمكن كما اعتاد في مثل هذه المواقف بفضل جاذبيته

الشخصية ولباقته وقوة حجته من إقناع ضباط الفرسان الغاضبين بأن قرار مجلس الثورة لم يصدر إلا بعد أن استنفد الأعضاء كل الوسائل الممكنة للتعاون مع محمد نجيب ولكن دون جدوى، وفضلاً عن ذلك كان لجمال عبدالناصر هدف مهم كان يتوق منذ زمن طويل إلى تحقيقه وهو أن ينجح خلال لقائه وجها لوجه مع ضباط الفرسان في اكتسابهم إلى جانبه شخصيًا، مما يجعل في صفه أقوى قوة ضاربة في الجيش.

وكان عبدالناصر يشعر بما أصاب نفوذه في الجيش من ضعف بعد أن انهارت أقوى مجموعة من الضباط الأحرار كانت تسانده وتؤازره منذ بداية الثورة، وهي مجموعة ضباط أحرار المدفعية التي كان يتزعمها النقيب محسن عبدالخالق، فلقد أجبرته الظروف خاصة بعد تنحية رشاد مهنا عن منصب الوصاية على العرش إلى التضحية بهذه المجموعة بل سحقها بلا رحمة في 15 يناير 1953 باعتقال رشاد مهنا ومحسن عبدالخالق، وعدد من أبرز أعضائها فيما عرف باسم قضية المدفعية، وانتهى الأمر بعد محاكمتهم إلى إصدار الأحكام بالسجن لمدة طويلة على الضباط المتهمين في القضية.

وعندما خشي عبدالناصر من قوة وخطورة ضباط الفرسان بعد ما أظهروه من جرأة في مناقشته خلال هذا الاجتماع الذي شاركهم فيه، وعندما أدرك أنه فشل برغم كل محاولاته في اكتسابهم إلى صفة بل وجد نفسه مرغمًا تحت ضغطهم إلى الرضوخ لمطالبهم، إلى الحد الذي كاد الزمام معه يفلت من يد مجلس الثورة، اضطر عبدالناصر إلى الالتجاء ثانية إلى قوة الضباط الأحرار بالمدفعية، فأرسل أثناء احتدام أزمة فبراير 1954 كلا من عباس رضوان وشمس بدران إلى سجن الأجانب لإخراج النقيب محسن عبدالخالق المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة، لكي يضمن وقوف سلاح المدفعية إلى جانبه في صراعه على السلطة مع محمد نجيب الذي لم يكن قد انتهى بعد إلى نتيجة حاسمة، واشترط محسن عبدالخالق قبل الإفراج عنه ضرورة الإفراج عن جميع زملائه المعتقلين في قضية المدفعية، وتم الإفراج عنهم بالفعل على دفعات خلال الأسبوع الأول من مارس عام 1954، فيما عدا رشاد مهنا فلم يفرج عنه إلا في عام 1956.

خالد محيي الدين رئيسًا للوزراء لبضع ساعات:

بعد أن دخل عبدالناصر إلى مقر اجتماع ضباط الفرسان كما ذكرنا حاول استمالة الضباط إليه منذ البداية فسألهم في لهجة ودودة: «هل تثقون بي قبل أن أبدأ كلامي؟» وصدم عبدالناصر عندما رد عليه ملازم صغير السن قائلاً: «هذا يتوقف على ما سنسمعه منك»، وبعد فترة دخل حسين الشافعي وكانت مفاجأة سيئة له عندما رأي اجتماعًا بمثل هذه الدرجة من الضخامة منعقدًا في السلاح الذي يرأسه دون علمه، وزاد من وقع المفاجأة عليه حينما اكتشف أن عبدالناصر جالس بين الضباط يتبادل معهم الحوار، ولذا حاول إثبات وجوده فسأل في غضب: «من الذي دعا إلى هذا الاجتماع؟»، ولكن عبدالناصر قطع عليه الطريق بذكاء فقد بادر بالرد عليه قائلاً: «مش مهم مين اللي دعا، المهم إننا نوصل إلى تفاهم على كل ما جرى».

وقد استمر الحوار بين عبدالناصر وضباط الفرسان نحو ثلاث ساعات متواصلة، وقد طلب الملازم أول محمود حجازي في بداية الاجتماع إبعاد ضباط المخابرات الذين كانوا يرافقون عبدالناصر ومنهم حسن التهامي حتى يمكن ضمان حرية المناقشة، وقد استجاب عبدالناصر لهذا لطلب على الفور وأمرهم بالخروج من مقر الاجتماع.

وقد تركزت المناقشات خلال الاجتماع في موضوعين أساسيين، كان أولهما هو التصرفات المعيبة لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقد ذكر بعض الضباط أمثلة واقعية لتصرفات بعضهم فيما يتعلق بقصص الحب والزواج والطلاق والعلاقات المشبوهة ببعض أميرات الأسرة المالكة وسيدات من الطبقة الارستقراطية، وإنفاق المصروفات السرية بدون حساب، والشائعات التي ذاعت في كل مكان عن السرقات التي ارتكبها بعض أعضاء لجان جرد القصور المصادرة والموضوعة تحت الحراسة، وما قيل عن أن بعض التحف والمجوهرات انتقلت من هذه القصور إلى بيوت بعض أعضاء المجلس، وقد بلغت حدة الهجوم على أعضاء المجلس إلى درجة اضطر معها عبدالناصر إلى التنصل من مسئولية تصرفات زملائه، وانحصرت جهوده في محاولة تبرئة نفسه من هذه الاتهامات، فقد صاح في وجه الضباط الذين كانوا يشنون

تلك الهجمات قائلاً: «أنا أمامكم الآن . . حد يقدر يقول حاجة على تصرفاتي؟» ولكن أحمد المصري أثار غضبه حينما رد عليه قائلاً: «أنت شخصيًا مسئول عنهم جميعًا».

أما الموضوع الثاني الذي امتدت إليه المناقشة فكان قضية الديمقراطية، وعندما ذكر عبدالناصر أن مجلس الثورة يمارس عمله بطريقة ديمقراطية، حيث إن قرارات المجلس تؤخذ بالأغلبية، رد عليه أحد الضباط قائلاً:

«إن هذا يعتبر حكما فرديًا لأن مجلس الثورة يتخذ القرارات وحده في حين أن الشعب لا رأي له».

وعندما تطرق الحديث إلى موضوع تنحية محمد نجيب بدا الحرج على وجه عبد الناصر عندما صاح أحد الضباط:

«لو أن الطلاب خرجوا باكرًا في مظاهرات يطالبون بعودة محمد نجيب، هل نصوب بنادقنا إلى صدورهم؟ . . لا . . لن نصوب سلاحنا إلى صدور أبناء الشعب».

وفي حوالي العاشرة مساءً تصادف عودة مجموعة من الدبابات من الخارج للمبيت في المعسكر، وكانت تطلق سرينة الإنذار المزعجة لإفساح الطريق أمامها، فامتقع وجه عبدالناصر، وسقطت السيجارة التي كان يدخنها من يده خشية أن يكون الأمر انقلابًا قد تم تدبيره للإطاحة به، وتدارك أحمد المصري الموقف فهمس بسرعة لعبد الناصر:

«دي أورطة دبابات (كتيبة) راجعة من الطورائ أرجو أن تطمئن نحن لا نتآمر ولا نخون».

وأخيرًا تبلورت مناقشات الضباط في مطالب محددة وكانت تهدف إلى زوال الحكم العسكري، وإقامة الحياة الديمقراطية السليمة في البلاد، واقترح بعض الضباط إعلان هذه القرارات صباح اليوم التالي حتى يثق المواطنون في صدق نوايا مجلس الثورة، وعندئذ وقف عبدالناصر مشيرًا بسبابته إلى الحاضرين متسائلاً: «هل هذا هو رأيكم الأخير؟» وقوبلت عبارته هذه بعاصفة من أصوات الجميع وهم يصيحون: «أيوه موافقين».

وفي هذه اللحظة ارتفع صوت الملازم السوداني توفيق نور الدين نجل الزعيم السوداني محمد نور الدين، وهو يصيح في انفعال: «القرارات لم تتعرض لمحمد نجيب، أنتم نسيتم علاقة محمد نجيب بالسودان، وإحنا شعب عاطفي، وكلنا في السودان نحب محمد نجيب ومتعلقون به ولا نعرف جمال عبدالناصر.. إن عزل محمد نجيب وتشويه صورته بهذا الشكل مس مشاعر السودانيين، وإن حزب الأمة والإنجليز يشيعون أنكم شيلتوه لأن أمه سودانية، وسوف يصدق الناس هذا الكلام، وسوف يؤثر ذلك على الوحدة بين الشعبين.. أعيدوا إلينا محمد نجيب».

وقوبلت كلمة الضابط السوداني بعاصفة من التصفيق، وأصر الضباط على ضرورة صدور قرار بعودة محمد نجيب، وعندئذ ذكر عبدالناصر أنه سيتوجه إلى القيادة العامة لعقد اجتماع لمجلس الثورة لعرض الاقتراحات والمطالب التي أبداها الضباط، وخرج من سلاح الفرسان برفقة حسين الشافعي بعد أن طلب من الضباط انتظار عودته لإبلاغهم بما سيستقر عليه رأي مجلس قيادة الثورة.

وكان خالد محيي الدين قد أمضى يوم الجمعة خارج منزله، ولذا لم يعلم شيئًا عن الاجتماع الخطير الذي عقده ضباط الفرسان، وعندما عاد في وقت متأخر عقب تمضية السهرة في إحدى دور السينما، علم أنه مدعو للذهاب إلى القيادة العامة بكوبري القبة على الفور لحضور اجتماع لمجلس الثورة، وقد ذكر خالد محيي الدين أنه عندما دخل قاعة الاجتماع وجد زملاءه أعضاء المجلس واجمين، وشعر منهم بروح الكراهية، وبدأ عبدالناصر يروى قصة ذهابه لاجتماع ضباط الفرسان بعد أن فشل حسين الشافعي من قبل في إقناع الضباط أو السيطرة عليهم، وقال إن الضباط طالبوه بعودة محمد نجيب والحياة الديمقراطية، وإنه سمع صوت دبابات تتحرك أثناء الاجتماع، وقال عبدالناصر إنه يقدم اقتراحًا محددًا بأن يتولى خالد محيي الدين رئاسة الوزراء ويعمل على سرعة عودة الحياة الدستورية على أن يستقيل أعضاء مجلس الثورة بعد تهيئة الأمور لخالد محيي الدين وذكر خالد محيي الدين أنه قال: «أنا غير موافق على تعييني وعلى مشيكم أنتم».

فرد عليه عبدالناصر :

«البلد عاوزه نجيب ونحن لا يمكن أن نتعامل معه» وتساءل خالد عن الأسباب التي تدعو إلى انسحاب عبدالحكيم عامر أيضًا، فقال عبدالحكيم :

«أنا قاعد معاك يومين» .

وقال كمال حسين :

«نحن نطلب من خالد ألا يجعل البلد شيوعية» ، ورد عبدالناصر :

«أنا شايف إن الإنقاذ في يد خالد محيي الدين، علينا أن نتفادى حربًا أهلية برجوع نجيب قبل الصباح» .

ومن ذلك الحوار الذي دار خلال اجتماع مجلس الثورة يتضح لنا أن أحدًا من الأعضاء لم يعترض على اقتراحات عبدالناصر التي كانت تعني إبعادهم عن السلطة تمامًا، بل هزيمتهم المنكرة في الصراع الدائر بينهم وبين محمد نجيب الذي سيعود بهذه الطريقة إلى السلطة ظافرًا منتصرًا، ولم يظهر لجمال سالم صوت في هذه المناقشات المصيرية، ولم يسمع أحد صراخه أو عباراته الحادة أو اقتراحاته المتهورة المعتادة، مما كان يعني بوضوح أن أعضاء المجلس كانوا في حالة انهيار تام، فلقد كانوا يدركون أن ضباط الفرسان بدباباتهم لا يفصلهم عنهم سوى عرض شارع الخليفة المأمون، وأن أية حادثة أو صدامٍ كافيان لكي يقتحموا عليهم مبنى القيادة أو يدكوه على رءوسهم .

واقترح عبدالناصر على خالد محيي الدين أن يذهبا معًا إلى ضباط الفرسان لتهدئتهم، وتوجه الاثنان حوالي الساعة الثالثة صباحًا يوم 27 فبراير إلى ثكنات سلاح الفرسان، وفي قاعة المكتبة الملحقة بالميس الأخضر حيث تجمع الضباط حول عبدالناصر وخالد، أعلن عبدالناصر ـ وقد بدت على وجهه ملامح العصبية ـ القرارات التي أصدرها مجلس الثورة :

أولا : حل مجلس قيادة الثورة وعدم عودة أعضائه إلى صفوف الجيش .

ثانيًا : إعادة محمد نجيب رئيسًا لجمهورية برلمانية (بدون سلطات) .

ثالثًا : تعيين خالد محيي الدين رئيسًا لوزارة مدنية على أن يعيد الحياة النيابية في أقرب وقت ممكن .

رابعًا : استقالة القائد العام من منصبة وترك الحرية لخالد لتعيين قائد عام بدلاً منه .

وقوبلت هذه القرارات بعاصفة من التصفيق ، ولكن إسناد الوزارة إلى خالد محيي الدين أثار نوعًا من الشك في نفوس بعض الضباط ، خشية أن يفهم ذلك في الأسلحة الأخرى على أنه انقلاب قام به ضباط الفرسان ، وعندما أبلغوا وجهة نظرهم لعبد الناصر وعدهم بأنه لن يعود إلى بيته إلا بعد أن يمر على الأسلحة الأخرى لتوضيح الموقف لها .

وطلب عبدالناصر من خالد محيي الدين قبل أن ينصرف أن يذهب إلى محمد نجيب في منزله لإقناعه بقبول عودته كرئيس للجمهورية فقط ، وإبلاغه بتعيين خالد رئيسًا للوزراء ، وتوجه خالد بالفعل إلى منزل محمد نجيب بالزيتون وبرفقته ثلاثة من الضباط هم : عماد ثابت وعباس رضوان وشمس بدران ، وأيقظه من النوم وأبلغه بقرارات مجلس الثورة فاحتضنه محمد نجيب ، وقبّله مبديًا ترحيبه وابتهاجه ، فقد كانت علاقته بخالد قوية ووثيقة على خلاف علاقته بباقي أعضاء المجلس .

كيف أعاد الشعب محمد نجيب؟

لم يلبث الموقف في دقائق أن انقلب رأسًا على عقب ، فقد أخذ عدد من الضباط الأحرار وبعض الضباط الآخرين من باقي وحدات الجيش يتوافدون على مبنى القيادة العامة ، وعندما علموا بقرارات المجلس رفضوا الاستجابة لها وحملوا السلاح وتملكتهم حالة هستيرية ، ولما وجدوا إصراراً من أعضاء المجلس على تنفيذ القرارات أخذوا يلحون عليهم لعدم حل المجلس ، وهم يبكون بصوت مرتفع ، وانتقلت العدوى إلى أعضاء مجلس الثورة فشاركوهم في البكاء ، حتى كادت القاعة تتحول إلى مأتم .

وعندما أدرك ضباط الصف الثاني اليأس من عدم عدول أعضاء المجلس عن قراراتهم

ثارت ثائرتهم وأعلنوا عزمهم على تدمير سلاح الفرسان، واحتجزوا أعضاء مجلس الثورة في غرفة الاجتماعات واضعين حراسة منهم على بابها لمنعهم من الخروج، وانسحب أغلبهم إلى وحداتهم كي يحركوها لحصار سلاح الفرسان، وقبيل الفجر أصبحت ثكنات سلاح الفرسان محاصرة ببطاريات من المدفعية المضادة للدبابات من عيار 17 رطلاً من ناحية شارع الخليفة المأمون، وبسرايا مشاة من كتيبة مدافع الماكينة الأولى والكتيبة 13 مشاة من الناحية الخلفية للثكنات المطلة على معسكر العباسية.

وقد ذكر خالد محيي الدين أنه عندما رجع إلى مبنى القيادة في الفجر وجد أن ثكنات سلاح الفرسان محاصرة بالمدفعية وأن عدداً كبيراً من الضباط يحملون أسلحتهم في غرفة المجلس، والبعض منهم يبكي ويطالب ببقاء المجلس، وعندما دخل خالد مكتب عبدالحكيم عامر حاول الرائد ربيع عبدالغني، من البوليس الحربي، الاعتداء عليه وشاركه في ذلك بعض الضباط الحاضرين، ولكن جمال سالم أسرع بتوجيه صفعاته وركلاته إليهم وسحب عبدالحكيم، خالداً خلف مكتبه.

وعندما وجد خالد أن الموقف قد تدهور بهذه الصورة طالب زملاءه بإلغاء القرار السابق إصداره لتجنب حدوث مذبحة، واقترح خالد أن يذهب إلى ضباط الفرسان لتهدئتهم، فوافق عبدالناصر، ولكن أحمد أنور قائد البوليس الحربي منعه من الخروج برغم إصدار عبدالحكيم عامر الأمر له بذلك، وعندما حاول خالد النزول إلى الطابق الأول اعتدى عليه وحيد جودة رمضان (قائد منظمة الشباب وقتئذ) بالسباب، فعاد ثانية إلى غرفة المجلس بالطابق الثاني.

وذكر خالد محيي الدين أنه ما كاد يشرق النهار حتى ظهرت بعض الطائرات محلقة فوق ثكنات الفرسان على ارتفاع منخفض، فسأل عبدالناصر: «من الذي أعطي الأوامر للطائرات؟» فقال على صبري: «أنا يا أفندم».

وهنا ارتفعت الروح المعنوية لعبد الناصر وكذا لأعضاء المجلس وبعدها عين على صبري مديراً لمكتب عبدالناصر.

هذا وقد اتهم محمد نجيب في الصفحة 195 من مذكراته جمال عبد الناصر بالقيام بخدعة ماكرة وقع فيها ضباط الفرسان الذين تعاملوا معه بشرف عندما أعلن عليهم قرار المجلس بعودة محمد نجيب وتعيين خالد محيي الدين رئيسًا للوزراء، وذكر نجيب أن الضباط الذين تجمهروا وأعلنوا أنهم سيحاصرون سلاح الفرسان مهددين بإشعال حرب أهلية كانوا كلهم من أعوان عبدالناصر الذين حدب عليهم، وقربهم منه وجعل منهم عصبة في يديه، وقد وجد هؤلاء قرار مجلس الثورة سوف يطيح بهم وبمراكزهم وبالأموال التي تغدق عليهم، هذا ولم يكد محمد نجيب يتهيأ للنوم عقب انصراف خالد محيي الدين من منزله بعد إبلاغه بقرار عودته وتعيين خالد رئيسًا للوزراء حتى تعرض محمد نجيب لمغامرة من أغرب المغامرات في حياته، فقد فوجئ بالنقيبين كمال رفعت وداود عويس يحضران إلى منزله ويطلبان منه الخروج معهما، ولما سألهما عن السبب قالا له: «إن قرارات مجلس الثورة قد ألغيت» ولما طلب منهما السماح له بالاتصال التليفوني رفضا تحت تهديد السلاح، ثم دفعاه إلى عربة أسرعت به إلى مبنى سلاح المدفعية بألماظة، حيث وضع في غرفة لا تدخلها الشمس في يوم كان شديد البرودة، وعند الظهر حضر إليه في الغرفة التي أعتقل فيها بسلاح المدفعية النقيب حسن التهامي ومعه خمسة من الضباط، وأبلغه أنه متهم بالاشتراك مع خالد محيي الدين في انقلاب شيوعي، وضحك محمد نجيب من هذا الحديث ساخرًا، ووضع حسن التهامي محمد نجيب في عربة جيب وأسرع به في اتجاه الصحراء فقال له محمد نجيب: «إذا كنتم تريدون أن تغتالوني فأنا لا أخاف الموت، وقد عشت شجاعًا وسأموت شجاعًا، ولكن دمي سيظل لعنة عليكم».

وقد اتضح فيما بعد أن كمال رفعت قد قام بعملية اعتقال محمد نجيب من تلقاء نفسه وبدون أوامر من أي من رؤسائه وعندما عاد إلى مبنى القيادة وأبلغ عبد الحكيم عامر بما جرى ثار عليه وأنّبه هو وصلاح نصر قائد الكتيبة 13 مشاة التي أصبحت تتولى حراسة منزل محمد نجيب بعد استقالته وأرسل على الفور النقيب حسن التهامي الذي عاد به داخل العربة الجيب إلى منزله بالزيتون بعد أن دار بالعربة الجيب دورة واسعة في طريق الصحراء ووصل محمد نجيب إلى منزله سالمًا بعد يوم حافل بالأحداث، ولكن المؤسف أن مبادئ الانضباط قد ضاعت وأن قواعد الاحترام لرئيس الجمهورية قد انتهكت، ولم تلبث عجلة الأحداث التي دارت في اتجاه عدول مجلس الثورة عن قراراته بشأن عودة محمد نجيب تحت ضغط ضباط الأسلحة التي

حاصرت سلاح الفرسان، والتي وجدت هوى في نفوس أعضاء المجلس أن دارت مرة أخرى، ولكن في الاتجاه العكسي لترغم مجلس الثورة على إعادة محمد نجيب، وكانت القوى التي عكست اتجاه مجرى الأحداث هذه المرة هي قوى شعبية جارفة لا يمكن التصدي لها.

ففي الوقت الذي اطمأن فيه أعضاء مجلس الثورة إلى أنه قد أمكنهم السيطرة على زمام الموقف، وأن النصر قد دان لهم بعد أن تحركت وحدات معينة في الجيش لتأييدهم، وهي التي كان يسيطر عليها أعوانهم الذين يسيرون في ركابهم لاجتناء المغانم وابتغاء المكاسب كانت الشوارع في وسط العاصمة تموج بجموع هائلة من المواطنين الذين احتشدوا في مظاهرات صاخبة تهتف «محمد نجيب أو الثورة. . إلى السجن يا جمال. . إلى السجن يا صلاح» وفي الوقت نفسه عمت المظاهرات شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان تهتف «لا وحدة بلا نجيب».

وفي الوقت الذي غمرت فيه المظاهرات الشعبية القاهرة والخرطوم تأزم الوضع في الجيش مرة أخرى، ففي إثر اعتقال نحو 40 ضابطًا من سلاح الفرسان ووضعهم في سجن الأجانب اتصل بعض ضباط الفرسان هاتفيًا بالقائد العام عبدالحكيم عامر وأبلغوه أنه إذا لم يفرج عن كل ضباط الفرسان المعتقلين، فإن الدبابات المحاصرة داخل الثكنات سوف توجه نيران مدافعها إلى مبنى القيادة وليحدث بعد ذلك ما يحدث، كما أن ضباط المنطقة الشمالية في الإسكندرية أعلنوا اعتراضهم على قبول استقالة محمد نجيب، وعندما عقد حسن إبراهيم الذي أوفده إليهم مجلس الثورة اجتماعًا في نادي الضباط بالشاطبي، وحاول فيه التهجم على محمد نجيب والطعن في أخلاقه وسلوكه أوقفه آمال المرصفي عند حده، ولقنه درسًا قاسيًا وأيده جميع الحاضرين بالتصفيق.

وعند الثالثة بعد الظهر كان الإرهاق قد استبد بجميع أعضاء مجلس الثورة، فقرروا الخروج من القيادة العامة للنوم بضع ساعات، وفوضوا عبدالناصر الذي ظل وحده في القيادة بالتصرف إذا ساءت الأمور أثناء غيابهم، وانصرفوا إلى منازل بعض أقاربهم أو أصدقائهم،

فقد كانوا خلال هذه الفترة لا يقيمون ولا يبيتون في منازلهم خشية وقوع محاولات للاعتداء عليهم أو اعتقالهم، وعندما توجه صلاح سالم إلى بيت سكرتيره جلال فيظي ليستريح عنده بضع ساعات، وفي طريقه إلى عابدين رأي بعينيه الحشود الشعبية الضخمة التي ملأت شوارع القاهرة والتي ارتفعت هتافاتها بحياة محمد نجيب، والتي سدت عليه الطريق واستدار صلاح سالم عائدًا إلى مبنى القيادة العامة، ووصف لجمال عبدالناصر الذي كان يجلس وحيدًا شارد الفكر في الغرفة الحشود الضخمة التي رآها في شوارع وسط القاهرة وميدان عابدين، وأبدى رأيه بضرورة عودة محمد نجيب، ولكن عبدالناصر لم يحر جوابًا، وكرر صلاح سالم عليه الاقتراح عدة مرات دون أن ينطق بحرف، وقال صلاح سالم سأبلغ الخبر للإذاعة. واستمر صمت عبدالناصر وكرر صلاح عبارته في إلحاح، ولكن عبدالناصر ظل متحفظًا بصمته وأفكاره، ولم يجد صلاح سالم بدا من تبليغ الإذاعة وفوجئ أعضاء مجلس الثورة في منازلهم ببيان تذيعه الإذاعة في السادسة مساء يوم 27 فبراير 1954 جاء فيه «حفاظًا على وحدة الأمة، يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك».

رسائل شهود أزمة فبراير 1954

نظرًا لأن الحدث التاريخي يمكن أن يكون له أكثر من منظور واحد وحرصًا على الأمانة التاريخية وفائدة القراء رأينا أن ننشر بعض الرسائل المهمة التي تلقيناها من مجموعة من شهود أزمة فبراير 1954، ومن تتبع هذه الرسائل نجد أنها قد تحولت إلى حوار مفتوح بين الأخ حسن التهامي السفير ونائب رئيس الوزراء الأسبق وبين بعض أعضاء مجلس الثورة والضباط الأحرار الذين كانوا بحكم ظروفهم موجودين في بؤرة الأحداث خلال أزمة فبراير 1954، وسوف نقوم في نهاية هذا الحوار بإبداء الرأي ونشر تعليقنا بشأن نقاط الخلاف الرئيسية التي ثارت بين أطراف الحوار.

الرسالة الأولى

«من حسن التهامي

السفير السابق بوزارة الخارجية ويشغل درجة نائب رئيس الوزراء»

لما استشرى الخلاف بين عبدالناصر ومجلس الثورة وبين محمد نجيب رئيس الجمهورية واتخذ مجلس الثورة قراراً بالتنحي عن الثورة وترك الجمهورية لمحمد نجيب وذلك في يوم 24فبراير 1954، بدأ المجلس إثر ذلك عملية جس نبض للضباط الأحرار ولضباط الجيش عامة للوقوف على آرائهم في هذا القرار، ولكنه قوبل برفض كامل من جميع من استشارهم وأجمعت الآراء ـ وكان رأيي الشخصي أيضًا ـ على التوفيق بين المجلس ومحمد نجيب، وبعد الظهر تجمع في مبنى مجلس الثورة عدد كبير من الضباط وتناقشوا في الحلول المطروحة ودارت مناقشات حادة جدًا كان الشعور فيها هائجًا ضد قرار المجلس بالتنحي، وأجمع الضباط تقريبًا على أنهم يفضلون استقالة محمد نجيب على استقالة مجلس الثورة، وعاد المجلس للاجتماع في مساء نفس اليوم ودام الاجتماع إلى الساعة الواحدة والنصف صباحًا، وقرر المجلس في هذا الاجتماع المطول قبول استقالة محمد نجيب، وأعلن ذلك على بعض الضباط وأخطرت الجهات المسئولة لمراقبة الحالة والاستعداد لأي طوارئ.

ومر يوما 25 و 26 فبراير 1954 بهدوء نسبي فيما عدا أن الشعب قد صدم بابتعاد نجيب فجأة عن المسرح، وفي مساء يوم 26 فبراير انعقد اجتماع في الميس الأخضر داخل معسكر سلاح الفرسان بالعباسية أخطر به البكباشي جمال عبدالناصر، وكنا متواجدين في القيادة العامة للقوات المسلحة بمنشية البكري (على الجانب الآخر من الشارع العمومي) وأخبرني عبدالناصر أنه متوجه إلى ميس الفرسان فتوجهت إلى الاجتماع وكنت بملابسي المدنية، وواجه عبدالناصر الضباط المجتمعين في الميس، وشرح لهم الأسباب التي بناء عليها اتخذ المجلس قرار قبول استقالة محمد نجيب، ولكن لم يقتنع هؤلاء الضباط بما قاله عبدالناصر، وبعد الجدل والأسئلة والأجوبة ظهر في الجو العام للمناقشة وأسلوبها وموضوعاتها أن هذه المناقشات كان لها سابق تدبير، واستخدمت ألفاظ وشعارات واصطلاحات سبق أن صدرت في منشورات سرية سبق

توزيعها في الجيش طيلة الشهور الستة السابقة، وكانت معظم وجهات النظر التي قيلت من ضباط الفرسان تتخلص في: حرية الشعب، وعودة الحياة النيابة، وعودة الدستور، ثم المطالبة بتخلي مجلس الثورة عن حكم البلد للمدنيين والإيمان بقوة الشعب والتخلي عن ديكتاتورية مجلس الثورة.

وأخذ جمال عبدالناصر يشرح لهم (كأنه تلقين) الخطوات التي كان مزمعًا اتخاذها لعودة الحياة النيابية للبلاد، والخطوات التي اتخذت لبناء وطنيين أحرار من المدنيين ليحلوا محل طبقة السياسيين المحترفين، إلا أن الضباط لم يقتنعوا بهذا الكلام وقالوا نريد أن نرى شيئًا ملموسًا لا أن نسمع كلامًا فقط، ونريد تحديد هذا الكلام بوقت وموعد، وأن هذه الخطوات يجب أن تنفذ بسرعة بعودة الحياة النيابية في ظرف شهور، ثم قالوا إنه لا يمكنهم التغاضي عن شعور الشعب، وأنهم ما زالوا من الشعب ولن يقفوا ضد رغبات الشعب، وتساءلوا ماذا يحدث إن قامت مظاهرات شعبية وصدر لنا الأمر بوقف هذه المظاهرات؟ وأجابوا على أنفسهم بأنهم لن يمنعوا أي شخص من إظهار شعوره، ولن يكونوا أداة لكبت شعور الناس حتى يطمئنوا إلى أن رغبات هؤلاء في الحرية وعودة الدستور قد أجيبت.

وبعد انتهاء المناقشة السياسية أثير موضوع عودة نجيب على أساس بقائه رئيسًا للجمهورية، وأنهم مستعدون لإقناعه بذلك، وقالوا إنهم سيظلون مجتمعين في ميس الفرسان إلى أن يقرر المجلس إعادة نجيب، وقال لهم عبدالناصر إنه لا يعطيهم وعدا بعودة نجيب ولكنه سيجتمع بمجلس الثورة الذي عليه أن يقرر ما فيه الصالح العام.

وفي القيادة العامة اجتمع مجلس الثورة كله ما عدا الصاغ خالد محيي الدين الذي قيل إنه فضّل أن يتوجه إلى السينما بدلاً من حضور الاجتماع بالرغم من أنه أحيط علمًا باجتماع المجلس، وحدثت جملة مناقشات بين صلاح سالم والضباط المجتمعين في القيادة، وكان معظمهم موجودًا يوم 24 فبراير في مجلس الثورة عند اتخاذ القرار السابق، وخرج صلاح سالم مرة أخرى من قاعة اجتماع مجلس الثورة إلى الضباط وحاول إقناعهم بالإذعان للقرار الذي

يتضمن تخلي مجلس الثورة والقائد العام عن قيادة الجيش وترك البلد لمحمد نجيب والصاغ خالد محيي الدين رئيسًا للوزراء، وأنهم ما زالوا يضعون ثقتهم في خالد، فرفض الضباط جميعًا هذا القرار منذ البداية، وصمموا على ألا ينفذوه مهما حدث، ونظرًا لأن الصورة التي أعطيت لمجلس الثورة من عبدالناصر على اعتصام ضباط الفرسان كانت أكبر من اللازم، إذ تصور أعضاء المجلس أن سلاح الفرسان بأجمعه خلف هذه المجموعة من الضباط من صغار الرتب. لذلك أمكن لعبدالناصر أن يستخرج من المجلس هذا القرار بأن يحكم مصر محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وخالد محيي الدين رئيسًا للحكومة، ويتخلى باقي أعضاء المجلس عن مراكزهم بمن في ذلك القائد العام، ويُلغي مجلس الثورة، وأعلن عبدالناصر هذا القرار على الضباط وهو واقف وسطهم فوق مائدة اجتماعات في مكتب جانبي بسلاح الفرسان، ونزل من على المائدة وسط تذمر الضباط وعدم قبولهم لهذا الحل، وأعلن جمال أن هذا القرار سيوضع موضع التنفيذ الليلة، وكان ذلك حوالي الساعة الرابعة صباحًا، وبعد إعلان القرار انصرف عبدالناصر.

وبعد خروج عبدالناصر وعودته إلى مكتب القائد العام كان الجميع في حيرة مما يجب عليهم عمله بعد ما سمعوه واتجهوا إليّ وسألوني: وتعمل إيه؟ فقلت باختصار: «هذا القرار لن ينفذ بإذن الله ويجب منعه وخلّونا نفكر شويه إزاي نوقفه» فهدأ الضباط نسبيًا واتجه تفكيرهم جميعًا نحو الذي قلته، وبدأ الجميع يصرون على فكرة المنع ووقف المؤامرة على جميع المستويات، ولم يعد لقرار مجلس الثورة ولا لمجلس الثورة قيمته في مواجهة هذا الفكر الوطني، فلقد كان الفكر الوطني أكبر بكثير من أي شيء آخر (لا جمال عبد الناصر ولا غيره).

وبعد إعلان القرار في ميس الفرسان انتخب ثلاثة من ضباط الفرسان ليصحبوا خالد محيى الدين عند توجهه إلى منزل محمد نجيب لإخطاره بقرار المجلس، كما قرر مجلس الثورة إيفاد ضابطين من القيادة العامة هما: شمس بدران وعباس رضوان للذهاب أيضاً مع خالد محيي الدين.

وفي الساعة الخامسة والربع صباح 27 فبراير تقابل خالد مع محمد نجيب في منزله وعرض

عليه قرار مجلس الثورة، واقترح عليه عودته لرئاسة الجمهورية وقيام خالد برئاسة الوزراء، ولاحظ شمس وعباس أن المناقشة بين خالد ونجيب حصلت وكأن هناك سابق تفاهم بين نجيب وخالد على هذا الوضع (تغيب خالد عن المجلس بحجة ذهابه للسينما يفسر هذا الاتفاق السابق التفاهم عليه بينهما).

وناقش محمد نجيب أمام الحاضرين موضوع عودة الحياة الدستورية والنيابية في أسرع وقت، ووافقه خالد على ذلك (كأنه اتفاق مسبق)، وفي الفترة التي خرج فيها خالد لمقابلة محمد نجيب أيقن الضباط بأن هناك سابق تدبير لما يحدث وأنه تنفيذ لاتفاق سابق وتحريض من خالد لضباط الفرسان وشعر الضباط بأن المسألة كلها مدبرة من خالد، وتبادل الضباط التعليق على خطورة هذا القرار وتلقائية الانحراف الشيوعي المعروف علنا عند خالد محيي الدين، والذي سيجر البلاد إلى الخط الشيوعي ، وقال لي كمال رفعت الذي كان يقف معي بصفة مستمرة تلك الليلة: «إنني الآن متأكد من أن هذه الخطوة مدبرة بالكامل بين خالد وضباط الفرسان من مدة ستة شهور، وهي المدة التي راجت فيها المنشورات التي تدعو الثورة للتخلي عن الدكتاتورية وعودة الحريات والحياة النيابية والعمل بالدستور (دستور الملك الوحيد الذي كان متداولاً وقتها)، وأن هذا الذي يحدث الآن هو انقلاب شيوعي مائة في المائة. فطلبت من كمال أن يدخل إلى عبدالناصر ويسأله، عما إذا كان يعرف أن هذا التدبير من خالد هو في الواقع انقلاب شيوعي، فقابله كمال على انفراد في غرفة القائد العام وسأله وعاد كمال رفعت إليّ ليقول إن جمال قال له: «معلش أنا عارف»، فلما أخبرني بذلك قلت: «إذن فذلك الذي يحدث هو تواطؤ بين عبدالناصر وخالد محيي الدين زميله في الماركسية والشيوعية وعضو مجموعة حدتو من الضباط» (حدتو هو الحزب الوطني للتحرر الديمقراطي).

فلما قال عبدالناصر لكمال رفعت «أنا عارف إنه انقلاب شيوعي» ولما كان من المستحيل تصور أن خالد محيي الدين عضو مجموعة حدتو وأنصار السلام مع عبدالناصر قبل الثورة وأثناءها مستحيل له أن يستمر في إصدار منشوراته لمدة ستة شهور وهو يدعو لهذه الوقفة،

وهذا التحول الشيوعي تحت ستار الحريات ووقف دكتاتورية الثورة والعودة إلى الدستور وتكتله مع مجموعته الخاصة في الفرسان، ومن المستحيل أن يصدر منشوراً واحداً دون إذن وتفويض من عبدالناصر وموافقته وطلبه، وبهذا الفكر البديهي والفوري تبلورت صورة المؤامرة بين عبدالناصر وخالد محيي الدين بالكامل، فكان لابد من وقفها وسئلت: «هتعمل إيه؟» فقلت لمن حولي: «تعالوا معي سنمنع هؤلاء من التصرف ونكتفهم على مكاتبهم وننقذ الموقف ونقود نحن العملية حتى نؤمن البلاد ونعيدهم إلى كراسيهم بعد ذلك».

وتوجهت إلى مكتب القائد العام وفتحت بابه ودخل خلفي الضباط وأولهم كمال رفعت، وكنا حوالي ستة وقفلت الباب وأسندت ظهري عليه حتى لا يدخل أحد، وكان موجوداً بمكتب القائد العام في هذه اللحظة عبدالحكيم عامر جالساً على كرسيه خلف المكتب وعبدالناصر واقفًا أمامه وسط المكتب وعبداللطيف البغدادي مستنداً بظهره على مائدة الاجتماعات بالمكتب، فشرع الضباط في تكتيف عبدالحكيم وهو جالس على كرسيه وكتفوه فعلاً ويداه خلف رأسه ولم يقاوم.

وتوجه الضباط إلى جمال الذي كان واقفًا يتطلع إلى عبدالحكيم وهو يكتف دون أن تتبين له حقيقة ما يحدث، وأمسك الضباط بيدي عبدالناصر خلف ظهره، وكان منهم كمال رفعت الذي كان في غاية الغيظ والانفعال من اللعبة التي أقدم عليها عبدالناصر (كان كمال رفعت يعرف خالد محيي الدين جيداً، وكان يرى في نفسه الأحقية في رئاسة الحكومة على خالد وعلى جمال عبدالناصر نفسه، وكنت أعرف ذلك جيداً منه لمواقف حدثت بيننا) فأدار عبدالناصر عينيه في أركان المكتب فوجدني مستنداً على الباب وأراقب عملية التكتيف فقال للضباط: «سيبوني» فلم يتركوه فالتفت إليّ وقال: «يا حسن قول لهم يسيبوني اللي أنت عاوزه رايح أنفذه» فقلت لإخواني الضباط: «سيبوه» وقلت لعبد الناصر: «قرار المجلس مرفوض والذي يحدث الآن هو مؤامرة ولن نقبل بأن يكون خالد محيي الدين رئيس حكومة، ولابد من اتخاذ إجراءات تأمين الثورة الآن، إن ميس الفرسان قد تدكه المدفعية وإن على عبدالحكيم أن

يستخدم البوليس الحربي وأجهزة الأمن لمنع التصادم ووقف احتمال إراقة الدماء، وإذا لم تفعلوا هذا فسنقود الثورة من الآن حتى نخلص البلاد من هذه الاحتمالات أو الكارثة، وأنه لا يمكن للضباط أن يذعنوا لتآمر خالد محيي الدين مع مجموعة محدودة ومعروفة من سلاح الفرسان». فرد عبدالناصر بالآتي بالضبط: «يا عبدالحكيم إنت سمعت اللي قاله حسن، إحنا بنفذ هذه العملية وأنت القائد العام وارفع سماعة التليفون وإدي التعليمات» وكان عبدالحكيم ما زال مكتفًا ففكه الضباط ورفع السماعة وبدأ يتصرف.

ومع تكتيف عبدالناصر توجه ضابطان آخران إلى عبداللطيف البغدادي فرفض أن يكتف وقال: «سيبوني أنا وطني زيكم». وبتراجع عبدالناصر والاستجابة لمطلب الضباط الوطنيين ترك الضابطان البغدادي الذي قال لي وفي عينيه دمعة: «الحمد لله، إحنا كنا حنضرب بعضنا البعض والبلد كانت حتروح في داهية».

ومع الاطمئنان إلى تنفيذ عبدالناصر وعبدالحكيم لخطة التأمين تركت المكتب مع المجموعة وخرجنا إلى الضباط الأحرار الوطنيين، ودخل الضباط بعد ذلك غرفة القائد العام وأكدوا لجمال عبدالناصر وعبدالحكيم والبغدادي أنهم لن يذعنوا لقرار مجلس الثورة وأنهم لن يرضوا بخالد محيي الدين رئيسًا للحكومة، وطالبوا بالقبض على ضباط الفرسان المعتصمين وإعطاء أمر استعداد بالتحرك إلى باقي وحدات الجيش، ووزع الضباط أنفسهم لهذا العمل وبدأت الاتصالات التليفونية بينهم وبين وحداتهم، وحضرت إلى القيادة بعض حمالات مدرعة ومدافع (6 رطل) ضد الدبابات ووزعت الأسلحة والذخيرة في مبني القيادة، وتولى البوليس الحربي حراسة المبني واتخذت ترتيبات لإحضار سلاح المدفعية بالموقف كي يقفوا بجانب سلاح المشاة.

ولما دخل الضباط غرفة القائد العام احتدت بينهم المناقشة مرة أخرى، وقال بعضهم إن الانتحار أهون من أن يتسبب أي فرد في انقسام الجيش، وكان الشعور فياضًا جدًا ومرهفًا لدرجة أن معظم الموجودين بكوا أو انفعلوا من هذا الموقف الذي كنا وصلنا إليه بسبب القرار،

وكان عدد من أعضاء مجلس الثورة قد عاد إلى القيادة مع طلوع النهار، ولما وجد عبدالحكيم هذا الانفعال الزائد أمسك بطبنجته وهدد بالانتحار فعلاً ومنعه الضباط، فقال لهم: «إن هناك حلاً واحداً يوقفه عن الانتحار حرصًا على عدم انقسام الجيش على بعضه، وهو أن يرى جميع الضباط مذعنين لأوامره كقائد عام»، وقال للضباط: «سأقود بنفسي الموقف الجديد وسيمتنع المجلس عن قراره الأخير بالتنحي عن مراكزهم».

وللحق والتاريخ قد شهدت بنفسي عيون الكثير من الضباط قد دمعت مع تحرك مشاعرهم الفياضة وشعورهم بالقلق بما كان يمكن أن يحدث بمصر كلها نتيجة هذه المكيدة أو الوقفة إلى جانب خالد ومن خلفه بتيارهم العقائدي الماركسي، ومن غريب ما رأيت في ذلك اليوم تأثر عبدالناصر نفسه بهذه المشاعر والكلمات الوطنية فإذا بي أراه قد استدار بوجهه وذرفت منه دمعة، وأيقنت أنه عاد للحق بالقوة التي رآها في عزائم الرجال، وسيطر جمال على نفسه ثم استكمل حديثه مع الضباط ومع القائد العام.

ودخل في هذه الأثناء خالد محيي الدين من باب القيادة التي حضر إليها بعد أن اتفق مع محمد نجيب على تسلم الحكم، ومن لحظة دخوله بوابة القيادة وهو يتلقى من الضباط أسوأ معاملة، وما أن بدأ يمر وسط الضباط المتجمعين أمام مكتب عبدالحكيم حتى تلقفه الضباط ودفعوا به وأهانوه إهانات لا أود ذكرها هنا، ولما اقترب من مجموعتنا أنا وكمال رفعت توقف أمامنا وأخرج أحد الضباط طبنجته ووجهها إلى صدره وكاد يطلق عليه الرصاص متهمًا إياه بالخيانة، فوضعت يدي بسرعة تلقائية على فوهة الطبنجة الموجهة إلى صدره لأمنع ضربه، فقال الضابط: «إنه خائن، فقلت له: «الدم يجر الدم». وربتُّ على كتف خالد بيدي موجهًا إياه نحو مكتب عبدالحكيم وقلت له: «روح.. كل حاجة انتهت» ودخل خالد غرفة القائد.

وواجه عدد من أعضاء مجلس الثورة خالد باللوم والتعنيف وبأنه بعمليته المدبرة قد سبب فتنة في الجيش، وكان من الممكن أن تتحول إلى صدام دموي، فكل الذي حصل من تدبيره، فطلب منهم عبدالناصر إرجاء هذا الحديث واللوم إلى وقت لاحق ليتفرغ هو وزملاؤه لتنفيذ ما

تم الاتفاق عليه معنا ومع الضباط لتصفية الجو ومنع التصادم. والذي حدث بعد ذلك أن اجتمع مجلس الثورة وقرر على ضوء هذه الفتنة إبعاد خالد محيي الدين من مجلس الثورة وخروجه من مصر، وتم ذلك في أسبوع واحد.

وتعهد الضباط أمامي وأمام زكريا محيي الدين بألا يفعلوا ما يسبب انقساماً أو حرباً داخلية وأن يذعنوا لأوامر القائد العام لصالح البلاد، وبدأوا في الخروج بسرعة وحماسة، كلٌّ إلى وحدته لتنفيذ الترتيبات اللازمة وحاصرت كتيبة مدافع الماكينة بقيادة البكباشي عبدالحليم عبدالعال بسياراتها ومدافعها معسكر الفرسان من الخلف، وأثار ذلك سخط بعض ضباط الفرسان وشعروا بحرج موقفهم الشديد في تلك اللحظة.

وأستأذن حسين الشافعي وخالد محيي الدين من مجلس الثورة والقائد العام للتوجه إلى سلاح الفرسان للاجتماع مع الضباط، وكان الشعور لدى الضباط بالقيادة بوجوب القبض على خالد وعدم السماح له مرة أخرى بالاجتماع مع ضباط الفرسان، إلا أنه بعد أخذ ورد تركوهما يتوجهان إلى سلاح الفرسان، وظهر من حديث حسين الشافعي مع بعض ضباط الفرسان المخلصين ومنهم الصاغ محمود التهامي أنه لم يكن يتصور أن الموقف يصل إلى هذه الحالة من السوء.

وبدأ الشافعي في إعطاء أوامر بتغيير ضباط رئاسته وتعيين ضباط مخلصين خلاف الطاقم السابق الذي ثبت له أنهم كانوا مندمجين مع هذه العصابة كما قال، ومن بينهم ضابط مخابراته وسكرتيره الخاص، وأن جميع هذه الفئة من الضباط كانت متواطئة مع خالد محيي الدين، وأن خالداً كان يعمل لذلك شهوراً عديدة، ومما يدل على سابق التواطؤ والاتفاق بين خالد ومجموعته مع عبدالناصر ما ردده بعض الضباط حينما قيل إن الموقف أخطر مما نتصور، فكان رد نور الدين عفيفي قائلاً: «ما تنساش زي ما أنت عارف محدش راح يجري له حاجة».

وبتعليمات من القائد العام، ومن خلال ممثلي الطيران في مجلس الثورة قام سلاح الطيران في هذا الموقف بعمل طلعة استكشافية بالطائرات النفاثة لاستطلاع الموقف على طريق السويس

(حيث تتواجد أقرب نقطة للقوات البريطانية من القاهرة)، وحلقت الطائرات النفاثة فوق مبني القيادة بعض الوقت مما أوجد الشعور بالطمأنينة لدى الضباط وقوّى من روحهم المعنوية، وتوجه الصاغ كمال رفعت ومعه بعض الضباط الآخرين إلى منزل محمد نجيب ونقلوه إلى مبنى رئاسة المدفعية في ألماظة.

وفي حوالي العاشرة صباحًا تحدثت إلى عبدالحكيم عامر مقترحًا عليه أن يصدر محمد نجيب بيانًا إلى الشعب يعترف فيه بفضل مجلس الثورة على البلاد وعليه، ويدعو فيه الشعب لأن يستكمل المسيرة مع مجلس الثورة حفاظًا على وحدة الصف، وأن علاقتي مع محمد نجيب منذ حرب فلسطين وبعد توليه رئاسة الجمهورية تجعلني واثقًا من أنه سيستجيب إلى هذا المطلب وفي إمكاني إقناعه بالعدول عن موقفه والتعاون مع مجلس الثورة على ضوء قراره الأخير، وهو إلغاء قرار استقالة مجلس الثورة، وإلغاء تسليم الحكم إلى خالد محيي الدين، ووافق عبدالناصر وعبدالحكيم على أن أبذل هذه المحاولة، وقلت لهم إنني سأكون مسئولاً عن تحقيق هذا الهدف.

وتوجهت إلى محمد نجيب في مبني رئاسة المدفعية بألماظة بعد أن أوصلني شمس بدران بسيارته الجيب إلى هناك وتركني، وكان محمد نجيب بزيه الرسمي، وكان في حالة من الذعر والارتباك والعصبية والانهيار النفسي، وقال إنه في هذا الموقف يرغب في ضرب نفسه بالرصاص، وقال مشيرًا إلى رأسه: «إذا كنتم تنوون التخلص مني، وإذا كان ذلك سيعود على الضباط والثورة بالفائدة فأعطوني طبنجة أضرب بها نفسي وأنتحر بها لأموت بدلاً من أن تشنقوني في ميدان الأوبرا أو عابدين ـ كما تصور أن يفعل ذلك به عبدالناصر ومجلس الثورة».
ورجاني ألا نأخذ بالظواهر بل نتحقق من الوقائع (يقصد ما كان يبلغ عنه مجلس الثورة من تصرفاته الشخصية) وقال إنه مستعد أن يوقع بيانًا بأنه خائن إذا كان في ذلك مصلحة، وقال كلامًا كثيرًا يتنازل فيه عن شخصيته المعروفة ومركزه، وحزنت وأسفت لهذه الحال التي رأيت عليها محمد نجيب فهدأت من ورعة وأفهمته الموقف الجديد، وإني حضرت إليه لإصلاح حاله

مع المجلس، توطئة لإعادته لرئاسة الجمهورية وللتفاهم معه حول إصدار بيان يوجه إلى الشعب عن طريق الإذاعة يعلن فيه تعاونه مع مجلس الثورة.

وبعد أن اطمأن إلىّ جلسنا نكتب مسودة البيان، وصغنا معا معظم هيكل البيان على الأسس التي ذكرتها، وهي انه لا خلاف بينه وبين مجلس الثورة ودعوته الشعب لوحدة الصف والتجمع خلف مجلس الثورة للعمل على بناء الوطن، وحضر في المرحلة النهائية لصياغة البيان ضابط من المدفعية، وقال ينبغي نقل محمد نجيب إلى منزله ثانية حيث إن بعض ضباط المدفعية يفكرون في اختطافه وتخليصه من هذا المأزق، وأحضروا بعد ذلك سيارة جيب مغلقة من الباب الخلفي لرئاسة المدفعية، وركبنا معًا في الكرسي الخلفي وعدنا في طريقنا إلى بيت محمد نجيب.

وللأسف عاد إليه الشك فورًا وقال: «أنا عارف أنتم رايحين تشنقوني وسط جبل ألماظة من غير ما حد يشوفنا». وبذلت جهدًا كبيرًا لإقناعه بالاطمئنان وإننا في طريقنا إلى بيته، وعادت بنا السيارة إلى منزل محمد نجيب وتبعنا بعد قليل شمس بدران وحسين عرفة، وفي منزل محمد نجيب حدث تغير كامل في شخصية محمد نجيب، فمن اللحظة التي نزل فيها على قدميه وأدى له حراس البيت التحية العسكرية تقمص شخصية محمد نجيب البطل العائد من حرب فلسطين، وتغير أسلوب كلامه تمامًا فاسترحت نفسيًّا لهذا الاعتدال في شخصيته، وأول ما سأل محمد نجيب سأل حاشيته الموجودة في البيت عن الأحوال فأجابوه بأن الشعب يحبه ويطالب بعودته، وظهر رد فعل ذلك على سلوكه، فقال له وأنا أنتظره في غرفة الاستقبال: لا.. لا.. ده الناس بتسأل عني والشعب بيهتف لي وبيحبني أنا حغير صيغة البيان.

وفوجئنا بحضور الصاغ خالد محيي الدين أثناء المناقشة، وكانت لديه تعليمات أخرى من مجلس الثورة بأن يكتب محمد نجيب بيانًا عن قبوله دعوة الشعب له لرئاسة الجمهورية من جديد، وثارت مناقشة حول صيغة ذلك البيان، فقد أبدى محمد نجيب رغبته في أن تعود الحياة النيابية وينتهي إعداد الدستور الجديد بأسرع ما يمكن، وحاول إدماج هذه الشروط في صيغة قبوله لرئاسة الجمهورية، وحاول خالد إقناعه بالاكتفاء على أن ينص بقوله جمهورية برلمانية، ووعده بأن الإجراءات الدستورية ستنتهي في أقرب فرصة.

وأثناء الحديث قال خالد لنجيب: «إنني أرجوك أن تكتفي بكتابة جمهورية برلمانية، وإنني لم أرجوك من قبل في عمل شيء، وهذا هو رجائي الأول لك وأرجو ألا ترفضه لمصلحة البلد» فرد محمد نجيب على خالد: «الآن أنت رجوتني مرتين المرة السابقة عندما رجوتني للشيوعية والمرة دي علشان جمهورية برلمانية» وضحك نجيب، ولم يرد خالد على ذلك، وأرسل هذا البيان مع شمس بدران وخالد محيي الدين وحسين عرفة ومحمد نصير إلى القيادة العامة بكوبري القبة في حين رجاني محمد نجيب أن أنتظر معه، وحدثني أن مجلس الثورة هو الذي كان يريد أن يسلبه حقوقه وسلطاته، وأنه لم يقبل الإهانات والتجاهل، ولذا فضل الاستقالة من أن يظل بهذا الشكل، وحاولت إقناعه بأن المجلس يضمر له الخير وأنهم هم الذين رشحوه وساعدوه كي يحبه الشعب ولا يضمرون له أي شيء، وانتقلت في الحديث معه إلى حاشيته في مجلس الوزراء والقصر الجمهوري، وقلت له إنهم أعطوه أكثر من فرصة وأكثر من دليل على عدم صلاحية هؤلاء الأشخاص لهذه المراكز، ويجب عليه في تصرفاته أن يعتبر نفسه رئيس جمهورية مصر وليس شخص محمد نجيب، وأن يحيط نفسه بحاشية نظيفة حتى لا تكون سببًا في إساءة سمعته دون أن يشعر، فقال لي إنه ينوي ذلك وطلب مني أن أعمل معه فرفضت، ولكني وعدته بمعاونته في اختيار بطانته ووعدني بأن يستشيرني في أي إشكال ولو شخصيًا قبل أن يتخذ فيه قرارًا قد يسيء إليه شخصيًا، ثم سألني عن تطورات الموقف التي أدت إلى عودته إلى رئاسة الجمهورية فشرحتها له باختصار ثم انصرفت من عنده عائدًا إلى القيادة العامة حيث كان مجلس الثورة منعقدًا لمناقشة البيانات التي كتبها محمد نجيب، واستقرت بعد ذلك الأوضاع نسبيًا وأذيع البيان الذي تم الاتفاق على صيغته».

رد خالد محيي الدين على رسالة حسين التهامي

بمناسبة ما نشره حسن التهامي الذي وصف فيه أحداثًا وقعت ليلة 26/ 27 فبراير عام 1954، يؤسفني أن أسجل أن كل ما نشر من وقائع أو تفسيرات لها هو أمر بعيد عن الحقيقة وعار من الصحة تمامًا، وعلى سبيل المثال ذكر التهامي أن عدم حضوري جلسة مجلس قيادة

الثورة يوم 26 فبراير وتفضيلي الذهاب إلى السينما، كان أمراً متفقاً عليه بيني وبين محمد نجيب وتآمرًا منى ضد مجلس الثورة، وواقع الأمر أن عدم حضوري الجلسة يرجع إلى أنني في اجتماع المجلس الذي صدر فيه القرار بقبول استقالة محمد نجيب فجر يوم 25فبراير 1954، عارضت هذا القرار، ولكن زملائي أعضاء المجلس طلبوا مني إرجاء معارضتي لقرارهم بقبول استقالة محمد نجيب حتى يصدر القرار بالإجماع، فوافقت على ذلك شريطة تسجيل استقالتي من مجلس قيادة الثورة مع تركي لهم تحديد موعد إعلانها، وفي نفس الوقت أخطرتهم بأنني سأمتنع عن حضور أي اجتماع تتم فيه مناقشة موضوع محمد نجيب سواء داخل المجلس أو في القوات المسلحة أو في سلاح الفرسان إلى أن يعلن المجلس قبول استقالتي منه فوافقوني على ذلك.

ومن هنا يصبح تغيبي عن حضور اجتماع مجلس الثورة يوم 26 فبراير 1954 أمرًا طبيعيًا وتنفيذًا لاتفاقي السابق مع زملائي، وكان ذلك هو السبب الذي دعاني إلى مغادرة منزلي في هذا اليوم منذ الصباح الباكر، والذي تعمدت من أجله ألا أعود إلى المنزل إلا في منتصف الليل حتى أتجنب اتصال أي إنسان بي، وبالتالي يصبح ادعاء حسن التهامي بأني قمت بتدبير الاجتماع الخاص بضباط سلاح الفرسان بالميس الأخضر لا أساس له من الصحة، إذ لم ينجح أحد من ضباط الفرسان في الاتصال بي، وقد اعترف الملازم أول أحمد المصري بأنه حاول الاتصال بي هاتفيًا في هذا اليوم عدة مرات لدعوتي لحضور الاجتماع بالميس الأخضر، ولكن دون جدوى وذلك بسبب وجودي خارج البيت منذ الساعة الثامنة صباحًا، هذا ولم أعلم بأي نبأ عن اجتماع ضباط الفرسان إلا بعد عودتي إلى منزلي في منتصف الليل، وعندما استدعيت إلى القيادة العامة بكوبري القبة، إذ إنني هناك فقط وعقب وصولي القيادة أخطرني زملائي بنبأ ذلك الاجتماع الذي عقد بالميس الخضر داخل سلاح الفرسان والذي حضر جانبًا منه جمال عبدالناصر.

ولقد ادعى حسن التهامي أنه خلال نقاش عبدالناصر مع ضباط سلاح الفرسان استخدمت ألفاظ وشعارات واصطلاحات سبق أن صدرت في منشورات سرية، وسبق

توزيعها في الجيش طيلة الشهور الستة السابقة على الاجتماع، ونسب إلىّ تهمة إصدار هذه المنشورات التي كانت تدعو إلى التحول الشيوعي تحت ستار الحريات ووقف ديكتاتورية الثورة والعودة إلى الدستور، وإنني أؤكد للقراء أن واقعة إصدار هذه المنشورات ليست سوى محض اختلاق، وأتحدى حسن التهامي أن يبرز لنا منشوراً واحداً من هذه المنشورات، أو يدلنا على مرجع أو كتاب أو مذكرات صدرت منذ قيام الثورة حتى اليوم ذكر فيها أي معلومات عن مثل هذه المنشورات.

ولاشك أن أطرف ما ورد في أقوال حسن التهامي هو ذلك الادعاء الذي ذكر فيه أنني وعبدالناصر قد قمنا بالتواطؤ والتآمر معًا لعمل انقلاب عسكري شيوعي باعتبارنا زميلين سابقين في جماعة (حدتو) الشيوعية، ودلل على ذلك التآمر بتفويض عبدالناصر وإذنه لي بإصدار المنشورات السرية داخل الجيش طوال ستة أشهر من جهة، ومن جهة أخرى بإعطائه صورة لمجلس الثورة عن اعتصام ضباط الفرسان أكبر من اللازم، بحيث خيل لأعضاء المجلس أن سلاح الفرسان بأجمعه خلف هذه المجموعة من الضباط من صغار الرتب، مما أمكن معه لعبدالناصر أن يستخرج من المجلس قراراً بأن يحكم مصر محمد نجيب وخالد محيي الدين، ويهمني أولاً أن أؤكد للقراء أن عبدالناصر لم يكن في يوم من الأيام شيوعيًّا ولا عضوًا في أي تنظيم شيوعي بحيث يدير معي انقلابًا عسكريًّا شيوعيًّا، والأمر الثاني الذي يبعث على الدهشة، بل على السخرية، أن يبذل عبدالناصر كل هذه الجهود التي بذلها في التآمر ـ على حد زعم التهامي ـ لا لكي يحكم هو مصر وحده مثلاً أو حتى بالاشتراك معي، ولكن من أجل أن يتيح لي الفرصة ولمحمد نجيب لكي ننفرد نحن الاثنين بتسلم مقاليد الحكم، ويخرج هو من المؤامرة صفر اليدين أي أنه نسج المؤامرة معي كنوع من المودة والمحبة الشخصية، والأغرب من هذا أنه في الوقت الذي اتهمني فيه في أول رسالة بالتآمر مع جمال عبدالناصر لعمل انقلاب شيوعي عاد في آخر الرسالة ليتهمني بالتواطؤ والاتفاق المسبق مع محمد نجيب، وأن ذلك ظهر بوضوح بل لاحظه الضباط المرافقون لي عندما ذهبت إلى منزله بتكليف من مجلس الثورة لإخطاره بقرار المجلس بإعادته إلى رئاسة الجمهورية وتعييني رئيسًا للحكومة، ولا يعني هذا

الكلام إلا أنني كنت في وقت واحد مشتركًا في مؤامرة تجمع بيني وبين عبدالناصر من جهة وبيني وبين محمد نجيب من جهة أخرى، مما يدل حتمًا على أن هناك تفاهمًا وتنسيقًا ومصالح مشتركة بين محمد نجيب وعبدالناصر، فكيف يمكن لعاقل إذن أن يتصور اشتراك الاثنين في وقت واحد معي في مؤامرة بينما كانت أزمة فبراير ليست سوى صراع على السلطة بين الاثنين؟!

إن المزاعم والادعاءات التي يرددها حسن التهامي عن هذه المؤامرة الوهمية التي نسجها خياله السقيم تدل على عدم الترابط وخلل الاتزان وفقد الصدق، وليست سوى محاولات فاشلة مفضوحة لتزوير التاريخ والرغبة في تفسير الوقائع التاريخية بنظريات تآمرية ومحاولات ساذجة لإثبات مواقف بطولية وهمية لا سند لها من الواقع.

وليس أدل على ذلك من هذا الادعاء المضحك المبكي الذي لا يمكن لأحد داخل مصر أو خارجها أن يتخيل حدوثه حقيقة، وهو ما زعمه حسن التهامي من أنه وبعض الضباط دخلوا مكتب القائد العام وقاموا بتكتيف عبدالحكيم عامر ثم جمال عبدالناصر واستسلام الاثنين لهذا الاعتداء دون أية مقاومة كما لو كانا طفلين صغيرين لا حول لهما ولا قوة، وكادوا كذلك يقومون بتكتيف عبداللطيف البغدادي لولا أنه قال لهم إنه وطني مثلهم، ولولا أن عبدالناصر قد أنقذه بإعلان خضوعه على الفور لحسن التهامي بعد تكتيفه، إذ قال له: «يا حسن قول لهم يسيبوني واللي أنت عايزه رايح أنفذه» وبكلمة واحدة من التهامي عدل الضباط عن تكتيف البغدادي وفكوا الحبال التي كتفوا بها عبدالناصر وعبدالحكيم ـ ولا ندري إلى الآن كيف أتوا بهذه الحبال ـ ووقف التهامي وسط مكتب القائد العام يهدد وينذر الضباط الثلاثة الموجودين من أعضاء مجلس الثورة (عبدالناصر، وعبدالحكيم، والبغدادي) ويلقي التعليمات لعبدالناصر بالخطة التي ينبغي عليه اتباعها، وإلا فسوف يتولى هو وأعوانه قيادة الثورة.

ويبدي عبدالناصر على الفور خضوعه واستسلامه بلا قيد ولا شرط فيقول لعبدالحكيم عامر: "يا عبد الحكيم أنت سمعت اللي قاله حسن؟ إحنا بنفذ العملية، وارفع سماعة التليفون وادي التعليمات".

وهكذا صور لنا التهامي كيف أمكنه في دقائق قليلة أن يحول عبدالناصر من زعيم مهاب قوي الشخصية إلى قزم هزيل مستسلم يرتعد أمامه من الخوف، ورغم أنني لم أكن حاضراً في مكتب القائد العام في ذلك الوقت فإنني بحكم زمالتي الطويلة لأعضاء مجلس قيادة الثورة ولقاءاتي المستمرة معهم سواء قبل استقالتي النهائية من المجلس في 6 أبريل 1954 أو بعدها لم أسمع مطلقًا أن هذه الواقعة جرت.

ولقد سبق لحسن التهامي أن كتب مقالات في جريدة الأهرام تضمنت إحداها هذه الواقعة المزعومة، وعندما التقيت بعدها بالإخوة حسين الشافعي والبغدادي وكمال حسين وسألتهم عن رأيهم فيما نشره التهامي، سخروا جميعًا مما نشر واعتبروا أن واقعة التكتيف ما هي إلا إحدى النكات المسلية أو النوادر المضحكة، وكان رأينا جميعًا وقتئذ أن هذه الواقعة لا تحتاج إلى تكذيب، فإنه لا يمكن لأي عاقل أن يصدقها، وأن الشعب المصري بفطنته وذكائه سيدرك في الحال أنها ليست سوى نوع من التهيؤات التي اشتهر حسن التهامي بها، أو إحدى محاولاته المعتادة لإثبات بطولات وهمية.

ولقد أدهشني كذلك ما ادعاه حسن التهامي من أنني منذ لحظة دخولي بوابة القيادة العامة عقب عودتي من لقاء محمد نجيب وأنا أتلقى الإهانات من الضباط، إلى الحد الذي جعل أحد الضباط يخرج مسدسه ويوجهه إلى صدري ويتهمني بالخيانة، وأن حسن التهامي الذي أنقذني من الموت، فلولا أنه وضع يده على فوهة المسدس لكان الضابط قد أطلق عليّ الرصاص، ومن العجيب أن تصل الجرأة بحسن التهامي في اختلاق الحوادث إلى هذا الحد، إذ إن واقعة دخولي القيادة العامة وقعت أمام عشرات من الضباط، وكثيرون منهم ما يزالون أحياء ـ والحمد لله ـ وإني أتحداه أن يذكر لنا اسم الضابط الذي وجه المسدس إلى صدري، أو يأتي بضابط واحد من الذين كانوا حاضرين في هذا الموقف كي يؤيده في أقواله.

والأمر الذي جرى حقيقة هو أنني عند دخولي مبني القيادة قابلت عدداً من الضباط الزملاء فألقيت عليهم التحية فردوا عليّ جميعًا ما عدا واحداً هو الزميل وحيد جودة رمضان،

وعند دخولي مكتب عبدالحكيم عامر وجدت عشرات من الضباط داخل المكتب وهم في حالة هياج وبكاء بسبب قرار مجلس الثورة بتنحيته عن السلطة، وأشار علىّ البعض قائلين: إنني المسئول، وتقدم منى ضابط من الشرطة العسكرية يدعى ربيع عبدالغني وحاول أن يمسك بخناقي وتقدم بعض الضباط ليشاركوه في ذلك، ولكن جمال سالم أسرع بتوجيه صفعاته إليهم وقام بضربهم بالشلاليت، وسرعان ما وقف عبدالحكيم عامر بجواري محذرًا أي ضابط من الاقتراب مني وقال لهم جمال سالم: الراجل منكم يروح وحدته.

وفي كل هذه المواقف لم ألمح مطلقًا حسن التهامي لا من بعيد ولا من قريب، والذين أذكر أنني رأيتهم في هذا الموقف هم: أحمد أنور، ومجدي حسنين، وأبو الفضل الجيزاوي، وبالطبع لا حاجة لي إلى تكذيب واقعة إشهار المسدس ضدي، وتعرضي لإطلاق الرصاص، واتهام الضابط لي بالخيانة، لولا تدخل حسن التهامي لإنقاذي، فإنني على يقين من أنني لم أصادف مطلقًا حسن التهامي بالقيادة العامة في ذلك اليوم، ولم أسمع أنه قد لعب أي دور كبيرًا كان أو صغيرًا خلال أزمة فبراير 1954، وبالتالي فإن قصة الضابط والمسدس واتهامي بالخيانة ليست كلها إلا سلسلة من قصة ركيكة من نسج خيال وتأليف حسن التهامي، هذا وأود أن أضيف استكمالاً للسرد التاريخي، أنه بعد فترة من دخول مكتب القائد العام سمعنا أصوات طائرات تطير فوقنا، فأسرعنا إلى الشرفة حيث وجدنا أن سلاح الفرسان محاصر ببعض من قوات الجيش، وأن بعض الطائرات تطير على ارتفاع منخفض فوق معسكر سلاح الفرسان ومبني القيادة، فسأل عبدالناصر: «من الذي أصدر الأمر بخروج الطائرات» فأجاب علي صبري بأنه هو الذي أمر بذلك، وعندئذ جلست إلى جانب عبدالناصر وقلت له إننا أصبحنا في هذه اللحظة نواجه موقفًا جديدًا، وإن ذلك الموقف يستلزم أن يلغي مجلس الثورة قراره السابقة بالتنحي، وكذا قرار تعييني رئيسًا للحكومة حتى لا تحدث مجزرة داخل الجيش، وطلبت منه أن أذهب بنفسي إلى سلاح الفرسان لتهدئة الموقف خشية حدوث تطورات لا يمكننا السيطرة عليها خاصة بعد اتخاذ بعض قوات من المدفعية والمشاة مواقعها حول معسكر سلاح الفرسان.

أما عن واقعة ذهابي أول مرة إلى منزل محمد نجيب فقد توجهت في الساعة الخامسة والربع صباح يوم 27 فبراير 1954 إلى منزله وكان يرافقني عباس رضوان وشمس بدران، وعلى ما أذكر عماد ثابت بتكليف من مجلس الثورة بإبلاغه بقرار المجلس بإعادته رئيسًا للجمهورية، وتعييني رئيسًا للوزراء، وقد ادعى حسن التهامي أن المناقشة التي دارت بيني وبين محمد نجيب بشأن ذلك القرار تدل على أن هناك سابق تفاهم بيني وبينه على هذا الوضع ـ وللحقيقة والتاريخ ـ أقول إنني عندما دخلت منزل محمد نجيب وبرفقتي زملائي الضباط تركتهم في غرفة الصالون ودخلت بمفردي إلى المنزل، وكان محمد نجيب نائمًا في غرفة النوم فأيقظته بهدوء وأبلغته بأنني قادم إليه لأبلغه بقرار مجلس قيادة الثورة، الذي يتلخص في عودته رئيسًا للجمهورية، وتعييني رئيسًا للوزراء، فصمت برهة لا أدري إن كانت من تأثير المفاجأة أم بسبب خيبة أمله لعوده رئيسًا للجمهورية فقط؟ بينما وضعني المجلس في مكانه في رئاسة الحكومة، ولكنه بعد تفكير قليل قال لي: إنه موافق ومرحب بهذا القرار، وعندما دخل معي محمد نجيب بعد ذلك إلى الصالون حيث قام الضباط لتحيته وأعدت عليه أمامهم مرة أخرى نص القرار الذي كلفني المجلس بإبلاغه إليه كان الطبيعي أن يبدي موافقته على الفور، فلقد سبق له معرفة القرار منى بداخل المنزل، وسبق له التفكير فيه وسبق له الموافقة عليه أمامي، ومن هنا تخيل حسن التهامي بخياله التآمري أن سرعة موافقة محمد نجيب على القرار أمام الضباط إنما كان نتيجة لمؤامرة رسمناها معًا، وإننا دبرنا كل ما جرى من أحداث حتى يتسنى لنا تحقيق الغرض الذي استهدفناه من مؤامرتنا، وهو الوصول إلى الحكم.

أما عن واقعة ذهابي للمرة الثانية إلى منزل محمد نجيب حوالي الظهر وكان قد عاد منذ فترة قليلة إلى المنزل عقب اعتقاله في مبني رئاسة المدفعية بألماظة، فقد كان الغرض من ذهابي إليه هذه المرة هو التأكد من قبوله ما كان يعرضه عليه مجلس الثورة بعد أن عقد اجتماعًا ثانيًا إثر إلغاء قراره الأول، وهو أن يعود رئيسا لجمهورية برلمانية، ولم يكن المجلس واثقًا من قبول محمد نجيب هذا العرض فكلفني بإبلاغه ذلك ومحاولة إقناعه بقبول هذا العرض، ودارت مناقشة طويلة بيني وبين محمد نجيب الذي كان رافضًا عرض مجلس الثورة في بادئ الأمر، وكان

مُصراً على إما عودته إلى كل سلطاته بما فيها رئاسة الحكومة وإما عدم العودة مطلقًا، وبذلت كل جهدي لإقناعه بأن قبوله العودة كرئيس للجمهورية ليبدأ في ممارسة سلطاته الشرعية أفضل بكثير من بقائه معتقلاً في منزله، وأن توليه رئاسة الجمهورية سوف يمكنه من السعي لتحقيق رغبات الأمة في إقامة الحياة الديموقراطية، كما أن فيه الضمان على أن يسود الاستقرار في البلد وتحاشي حدوث انقسام في الجيش، وخلال مناقشاتنا لم يحدث على الإطلاق أن قال محمد نجيب لي: أنت رجوتني مرتين. . المرة السابقة عندما رجوتني للشيوعية، والمرة دي علشان جمهورية برلمانية. إذ كيف يمكن أن يحدث بشأن هذا الموضوع رجاء؟

وأود قبل أن أختم حديثي أن أنوه بشجاعة ووطنية ضباط الفرسان في مواقفهم خلال أزمة فبراير 1954، فلقد كانوا يمثلون داخل الثورة التيار الديمقراطي الوطني. فإن ثورة 23 يوليو 1952 مثل كل ثورات العالم تسودها اتجاهات فكرية مختلفة، ولا يمكن أن تمثل الثورة تياراً أو اتجاهًا واحدًا، ولم تكن مطالبهم في إقامة الحياة الديمقراطية وعودة الحريات العامة وإقامة الحياة النيابية لها صلة بأي مذهب أو حزب، وإنني أتحدى أن يذكر أي ضابط من ضباط الفرسان أنني تحدثت معه في أمور تتعلق بأوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو تحبيذ أي نظام اجتماعي أو مذهب من المذاهب، فإن كل ما كان يشغلنا في تلك الفترة المهمة من تاريخنا هو حماية الثورة من أعدائها خاصة العدو الذي كان ما يزال يحتل أراضينا في منطقة قناة السويس، وكنا على يقين من أن الديمقراطية والحرية وحكم الشعب لنفسه هم السياج الذي يحمي الثورة ويحقق أهدافها الوطنية.

ورغم أن ضباط الفرسان كانوا هم أيضًا بدورهم يمثلون اتجاهات فكرية مختلفة فإنهم جميعًا كانوا متفقين على المطالبة بالحكم البرلماني الديمقراطي، وإعادة الحريات العامة، وإقامة الحياة النيابية السليمة، وأود أن أؤكد أن كل ما جرى في تلك الفترة من أحداث مسجل بالصحف والمجلات المصرية والعربية والأجنبية التي صدرت خلال هذه المدة، أما عن الدستور الذي كان يطالب به ضباط الفرسان فقد كان هو الدستور الذي كانت لجنة الدستور برئاسة على ماهر

تعدّه منذ صدور القرار بتأسيسها لكي يعرض على الشعب في استفتاء عام، وكان مطلب ضباط الفرسان من جمال عبدالناصر عند لقائه بهم في الميس الأخضر يوم 26 فبراير 1954 هو أن يستحثوا على ماهر بسرعة الانتهاء من إعداد الدستور الجديد، ولم يكن يدور في خلد أحد منهم بالطبع دستور الملك، كما ذكر حسن التهامي بخياله المريض.

وختامًا أود أن أسجل أنني شخصيًا لم أستغرب صدور كل هذه الاختلافات والافتراءات والقصص الوهمية من حسن التهامي، فهو يريد أن يضفي على نفسه أي دور بطولي بأي شكل من الأشكال بعد أن فاته التفاخر بما قام به من أعمال ليلة الثورة لعدم اكتشاف أي مؤرخ وجود أي دور له في تلك الليلة التاريخية، والكثيرون يعلمون أنه مصاب بحالة نفسية تجعله يتخيل أحيانًا أشياء لا وجود لها ويتحدث أحيانًا مع أشخاص غير ماثلين أمامه، ولست أعلم له أي دور مهم في حياته سوى اشتراكه في المحاولة الفاشلة لاغتيال اللواء حسين سري عامر مدير سلاح الحدود قبل الثورة، واتصالاته المشبوهة الأخيرة بموشي ديان، وزيارته للقدس المحتلة والولايات المتحدة خلال مفاوضات كامب دافيد، أما أبطال ورجالات ثورة 23 يوليو الذين قاموا بأدوارهم الخالدة في تلك الليلة المجيدة، فهو للأسف بعيد عنهم كل البعد ولا تربطهم به أية صلة من الصلات.

رسالة من أحمد المصري
أحد الضباط الأحرار بسلاح الفرسان

طالعت ما جاء على لسان حسن التهامي من مزاعم عن دور يدعيه إبان أزمة الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة في فبراير 1954، وقد أفزعتني محاولة حسن التهامي تزييف وقائع التاريخ واختلاق أحداث تدل على جرأة بالغة واستخفاف شديد بعقول قرائه، وليست تعنيني محاولة حسن التهامي خلق دور لنفسه، ولكن ما يدعيه قد جانب الحقيقة وأساء بغير مقتضى لرجال نحترمهم ونقدر ما قاموا به وما بذلوه برغم بعض أخطائهم أو قصور رؤيتهم لقضية الحرية والديمقراطية السياسية، وقد يشفع لحسن التهامي أن معظم ما كتبه ربما استوحاه من

تهويماته وتهيؤاته التي درج على ترديدها، ورؤاه التي لا تتوقف عن القوى غير المنظورة التي تمده بأنباء الغيب والكرامات والمعجزات، وقد لا يعرف شباب الجيل الحاضر أن حسن التهامي كان ثالث فرقة الاغتيالات الذين اشتركوا في محاولة اغتيال اللواء حسين سري عامر مدير سلاح الحدود قبل الثورة، ولئن خاب التدبير فذلك لأن الله أراد أن يحمي الضباط الأحرار من مسبة وصفهم بأنهم قتلة أو سفاحون. إن هذه التركيبة النفسية لحسن التهامي وافتقاده الإمكانات الذاتية وعدم مشاركته من قريب أو بعيد في ثورة 23 يوليو تدبيرًا أو تنفيذًا تجعله دائم التطلع إلى دور بطولي، فادعي أنه أحد أبطالها البارزين وأنه لعب أهم أدوارها، فلما كشف مؤرخو الثورة بكتبهم الموثقة «أطول يوم في تاريخ مصر» للواء أ.ح. جمال حماد المؤرخ العسكري و «قصة ثورة 23 يوليو» لأحمد حمروش وغيرهما ممن تصدوا لتاريخ الثورة، انكشف المستور، وأدرك الجميع أن التهامي قد أغرقنا ببطولاته الوهمية.

أكد حسن التهامي أنه توجه مع جمال عبدالناصر إلى سلاح الفرسان يوم 26 فبراير لحضور اجتماع الضباط بالميس الأخضر، وأنه كان بملابسه المدنية، وتلك فرية لا أساس لها من الصحة، فالحقيقة أن جمال عبدالناصر جاء إلى سلاح الفرسان ولم يكن برفقته سوى ياوره محمود الجيار، وقد بادرت شخصيًا باستقباله بمجرد أن أخطرت بأن عربته أوقفت على بوابة سلاح الفرسان، واصطحبته إلى مكتب مدير السلاح حيث انضم إلينا النقيبان عبدالفتاح على أحمد وأحمد سامي ترك، وقد لاحظت أن عبدالناصر كان متوتر الأعصاب، وبعد أن تناول القهوة صحبناه جميعًا إلى مكان اجتماع الضباط بالميس الأخضر، وتوقف عبدالناصر في مدخل قاعة الاجتماع حيث استمع إلى ما كان يدور من نقاش بين الضباط المجتمعين وكان عددهم حوالي 300 ضابط من الفرسان، والمدفعية المضادة للطائرات، وكان محمود حجازي في هذه اللحظة يأخذ الرأي: هل الأفضل الاستمرار في الحكم العسكري أو تسليم الحكم للشعب وإعلان الحياة الديموقراطية؟ وقد أجمع الضباط الحاضرون على تفضيل إعلان الحياة الديموقراطية، وهنا دخل عبدالناصر الاجتماع، وقد سمع بنفسه وشاهد بعينيه ما أجمع الضباط عليه.

وعند بدء المناقشة مع جمال عبدالناصر اعترض بعض ضباط الفرسان على وجود حسن التهامي الذي كان قد وصل بعد عبدالناصر بقليل بملابسه المدنية بصحبة عدد من ضباط المخابرات لتسجيل تقاريرهم عن الاجتماع، وحدثت مشادة عنيفة بين حسن التهامي وبين أحمد حمودة وأحمد عطية من ضباط الفرسان، وهنا قال محمود حجازي لجمال عبدالناصر: «إذا كنت حضرتك جاي ومعاك مخابرات يبقى اتفضل القهوة ومع السلامة، وإذا كان الهدف المناقشة يبقى عايزينك لوحدك». ولما احتج حسن التهامي على هذه الكلمات قال عبدالناصر: «اخرج بره يا حسن» وخرج التهامي وبعض ضباط المخابرات بصحبة نور الدين عفيفي الذي قادهم إلى خارج مكان قاعة الاجتماع.

وقد ناقض حسن التهامي نفسه في رسالته، فبينما يذكر أن المناقشات التي دارت بين ضباط الفرسان وعبدالناصر خلال الاجتماع تركزت كلها حول إعادة الحريات العامة والدستور والحياة الديموقراطية والتمثيل النيابي للشعب ووقف دكتاتورية مجلس الثورة، وكشفهم عن انحرافات بعض أعضائه ومن يحيط بهم من شلل انتهازية، إذا به يصف بعد ذلك ما دار في الاجتماع بأنه مؤامرة شيوعية دبرها خالد محيي الدين بالاشتراك مع عبدالناصر زميله في الشيوعية وعضو جماعة «حدتو» وذلك بالتنسيق مع ضباط سلاح الفرسان، والغريب أن يصل خيال حسن التهامي لهذه النتيجة رغم تأكيده أن خالد محيي الدين لم يحضر الاجتماع، ولم يكن له أية علاقة بالمناقشات والقرارات التي اتخذت في الاجتماع، ولا أدري كيف تكون مطالبة ضباط الفرسان بتسليم الحكم للشعب مؤامرة شيوعية، أي تفكير سقيم وعاجز يمكن أن يرتب هذا المنطق؟ لماذا لا نضع الأمور في موضعها الطبيعي: أن هؤلاء مواطنون مخلصون ويعبرون عن آمال الشعب ويلتزمون بمبادئ الثورة التي شاركوا فيها؟!

ذلك هو حقيقة موقف الضباط من عبدالناصر في أوج قوته ونفوذه معرضين أنفسهم بذلك الموقف لأشد الأخطار، كما جرى بعد ذلك بالفعل.. ولعلي أسأل حسن التهامي: إذا كانت هناك مؤامرة شيوعية أطرافها عبدالناصر وخالد محيي الدين وضباط الفرسان.. فكيف

تفسر إبعاد خالد محيي الدين من مجلس الثورة، وتشريد بل سجن عدد كبير من ضباط الفرسان الذين شاركوا وعبروا عن رؤيتهم؟

إن تحليل حسن التهامي لا يمكن أن يكون إلا نابعًا من رؤيته المريضة للسلطة، وقصور فكره عن أن يستوعب أن ثورة يوليو ليست سوى حلقة من حلقات نضال الشعب المصري. . لقد كان ضباط الفرسان مخلصين في مطالبهم الوطنية وتعاملهم مع عبدالناصر بشرف. . لم يحاولوا استغلال فرصة وجود عبدالناصر داخل معسكر سلاحهم ليحتجزوه رهينة لتنفيذ مطالبهم، ولم يفرضوا رأيهم بقوة السلاح، وقد كانوا يملكون منه الكثير، وفي المقابل فإنني أقرر أيضًا أن عبدالناصر قد تعامل معنا بشرف حين نقل بأمانة إلى مجلس الثورة كل ما دار من مناقشات وما أبدينا من آراء، وعندما عاد إلينا قبيل الفجر ومعه خالد محيي الدين ليبلغنا بقبول مجلس قيادة الثورة لرأينا وقرارات المجلس أحسسنا إخلاصه، وكذا معظم أعضاء المجلس في تنفيذ هذه القرارات وهي عودة محمد نجيب رئيسًا لجمهورية برلمانية، وتكليف خالد محيي الدين برئاسة حكومة مدنية انتقالية مدتها ستة شهور، وإعادة الحريات العامة والحياة الديمقراطية للبلاد، وفي تقديري أن الأمور لو سارت على طبيعتها ولم تتدخل العناصر المغرضة ذات المصلحة في استمرار الحكم الدكتاتوري لكانت مصر قد نعمت بحياة ديمقراطية سليمة منذ عام 1954، ولكنا قد تجنبنا كثيرًا من المآسي والنكبات التي حلت بالبلاد نتيجة للدكتاتورية وحكم الفرد، ولكن ما حيلتنا وقد اعتبروا أن إعادة الحريات العامة والحكم الديمقراطي للشعب مؤامرة ونكبة سوف تقضي على أحلامهم وأمنياتهم، ولا غرابة أن يستميت هؤلاء جميعًا في العمل وبكل الطرق والوسائل لإيقاف هذه المؤامرة كما وصفها حسن التهامي، إلى الدرجة التي يسارعون فيها إلى استنفار وحداتهم العسكرية لحصار سلاح الفرسان، والقيام بطلعات طيران فوقه وحجز أعضاء مجلس الثورة وإرهابهم في مكتب القائد العام والبكاء والتشنج كي يمارسوا الضغط على مجلس الثورة ورئيسه للعدول عن قراراتهم التي تلاقت مع رأي ضباط الفرسان.

ولم تهدأ ثائرتهم إلا بعد أن ضمنوا الاستمرار في مراكزهم يستمتعون بمغانمهم دون مساءلة أو حساب، وهنا من حق ضباط سلاح الفرسان علينا أن نسأل الشعب اليوم بعد مرور فترة طويلة على هذه الأحداث، من هم الذين تآمروا عليه وعلى حريته ومستقبله؟ هل هم ضباط الفرسان الذين واجهوا عبدالناصر بشجاعة بمطالبهم في الحرية وإقامة حياة ديمقراطية وإنهاء الحكم الفردي تعبيرًا عن إرادة الشعب، أم حسن التهامي ومعاونوه الذين استخدموا قوة الجيش في فرض الدكتاتورية واستمرار التنكيل بالمواطنين، والإصرار على وأد الحريات العامة والضمانات التي يكفلها دستور البلاد وفرض الرقابة على الصحف ومنابر التعبير عن الرأي؟ أية مؤامرة شيوعية تلك التي يحدثنا عنها حسن التهامي؟ ثم يبقى سؤال أخير: إذا كان عبدالناصر كما أكد التهامي في حديثه شيوعيًا منظمًا في حركة (حدتو)، وكان حسن التهامي على يقين من أنه كان يدبرًا انقلابًا شيوعيًا مع خالد محيي الدين، فلماذا استمر تابعًا لصيقًا به طوال حياته؟ لماذا لم نسمع منه ما يردده إلا بعد وفاة عبدالناصر ـ رحمه الله ـ؟.. إن خانتكم الشجاعة في حياته فأولى بكم أن تصمتوا بعد مماته.

أما عن واقعة تكتيف عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ومحاولة تكتيف البغدادي التي ادعى حسن التهامي وقوعها فيكفي أن أقول: إنني عندما راجعت هذا الادعاء مع خمسة ممن كانوا بالقيادة العامة في هذا اليوم وهم: عبداللطيف البغدادي وحسين الشافعي عضوا مجلس قيادة الثورة، وعباس رضوان وتوفيق عبدالفتاح مديرا مكتب القائد العام، وعبدالفتاح فؤاد قائد الحرس الوطني وقتئذ فقابلوا هذا الادعاء بالاشمئزاز والاستنكار، وطلبوا جميعًا مني أن أكتب على لسانهم أن هذا الادعاء كاذب، والأغرب أنهم جميعًا قد أكدوا عدم رؤيتهم حسن التهامي بالقيادة العامة في هذا اليوم، وقد بلغ الغضب بحسين الشافعي حدًا جعله يقول منفعلاً: «هو ده معقول.. ما هذا التخريف.. طبعًا لم يحدث شيء من هذا على الإطلاق.. أعلن ذلك على لساني».

رسالة من محمود عبداللطيف حجازي
أحد الضباط الأحرار بسلاح الفرسان

اطلعت بكامل الأسي على القصة المختلة التي أبدعها خيال حسن التهامي عما حدث في سلاح الفرسان عام 1954، وكنت بصدد عدم التعليق عليها نظراً لما جاء بها من أحداث وهمية مختلقة من أساسها لا تدخل على القارئ لفرط سذاجتها ووضوح الكذب فيها، ولكن أن يترك مثل هذا العبث غير المسئول دون تحقيقه أمر غير جائز، فقد يؤخذ في فترة لاحقة من الزمن على أنه حقيقة واقعة.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يتهجم فيها السيد حسن التهامي على جزء من تاريخ الثورة، فقد سبق أن ردد سيادته هذه المقولات الممجوجة على صفحات جريدة الأهرام خلال شهري يوليو وأغسطس 1977 تحت عنوان التهامي يخرج عن صمته ـ وليته ظل على صمته ـ ولكنه وفي عدة مقالات أخذ ينهش لحم أخيه ميتًا وأخذ يجرد جمال عبدالناصر من كل قيمة وأظهره بمظهر المتآمر الضعيف المتهالك، وختم هذا الهراء بأن ادعى بأنه قام بتكتيفه بالحبال هو وعبدالحكيم عامر وعبداللطيف البغدادي، ونظراً لعدم معقولية أن يتم ذلك منه أو من غيره فلم يهمني الأمر إلى أن تعرض لموقف ضباط سلاح الفرسان أثناء أزمة فبراير 1954 وما حدث باجتماع الميس الأخضر، وحاول أن ينال من الموقف الشريف المشرف الذي وقفناه في هذه الفترة محاولاً الإيهام بأن ما حدث منا كان مؤامرة شيوعية وأنه تم بتدبير وتنسيق بيننا وبين خالد محيي الدين.

لقد قمت في أهرام 23/ 8/ 1977 بالرد عليه موضحًا أن ما تم في سلاح الفرسان في هذا الوقت كان ملحمة وطنية مشرفة، ودعوت حسن التهامي في نهاية الرد إلى حضور مواجهة بينه وبين مجموعة من ضباط سلاح الفرسان الذين حضروا الاجتماع مساء 26 فبراير 1954، كما طلبت منه أن يحضر هذه المواجهة السيد خالد محيي الدين، وجاء رد التهامي غريبًا، فقد قال إنه يؤثر العودة إلى صمته حتى ينتهي شهر رمضان كيلا يصرف القراء عن العبادة، وأنه هو الذي

سيقوم بتحديد موعد ومكان المواجهة، ومضى شهر رمضان بل مضت أعوام طويلة دون أن يتجرأ السيد حسن التهامي ويحدد موعد اللقاء، وقام الزميل صبري القاضي بمقابلة التهامي محاولاً أن يستحثه كي يحدد موعداً لهذا اللقاء، ولكنه زاغ وانخرط في بعض التسبيحات والهمهمات والألفاظ غير المفهومة.

ولقد فهمنا جميعًا أن حملته على جمال عبدالناصر وهو ولي نعمته وسبب سعده قد تكون نوعًا من الزلف لأنور السادات رئيس الجمهورية آنئذ، وإلا لما أفردت له الصحيفة القومية الكبيرة مثل هذا العدد من الصفحات، أما أن يعود لنشر هذه المقولات مرة أخرى فقد دفعني هذا إلى محاولة العثور على سبب معقول لذلك فلم أجد، وسوف أوجز ما وصلني من معلومات عن سيادته فقد يكون فيها الرد على هذا التساؤل:

= حسن التهامي لم يلعب أي دور ـ قل أو كبر ـ ليلة الثورة أو أثناء التجهيز لها، وهذا أمر يؤلمه ويملؤه مرارة، ولهذا فهو يستبيح لنفسه التهجم على الثورة وعلى كل من اشترك فيها.. مدعيا لنفسه تخيلاً مواقف بطولية تمنى حدوثها كشفًا لإحباطه ونرجسيته وفرط حبه لذاته.

= حسن التهامي لم يكن له أي دور يذكر كضابط تميز بين أقرانه طوال مدة خدمته سوى اشتراكه في محاولة قتل اللواء حسين سري عامر.. وفشلت المحاولة لعدم دقته في التصويب رغم تسلحه برشاش.

= عمل فترة طويلة بالمخابرات كما كان دائمًا هو المصري الوحيد الذي يقبل القيام ببعض العمليات ذات الطابع الخاص كالاجتماعات السرية بمندوبي إسرائيل في الخارج.

= حسن التهامي له تصورات غريبة لأمور غيبية كادعاء مخاطبة الموتى والأنبياء والأولياء، ولدى زملائه العديد من هذه النوادر التي أقل ما توصف به أنها استخفاف بالعقول واستهزاء بالقيم، وسأكتفي هنا بذكر بعض ما جاء في كتاب السيد محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية السابق أثناء محادثات كامب ديفيد، فقد ورد في الصفحتين 528 و 529 من كتابه «السلام الضائع» ما يلي حرفيًا:

«وكان الوقت يمضي ثقيلاً مملاً حتى يفرغ حسن التهامي من جولاته المجهولة وينضم إلينا في الاستراحة، وما أن يعبر التهامي مدخل الاستراحة حتى يتلاشي في لحظة جو الملل والتثاؤب والقلق، وكأنه ضغط على زر إلكتروني وينقلب إلى جو من البهجة والمرح والدعابة، ويبدأ بآخر الأخبار، فيقول مثلاً: إن موشى ديان قد وافقه منذ ساعة على عودة القدس إلى العرب، ثم يتكلم عن التصوف وتفسير الأحلام وينتقل إلى القصص والروايات، ويحكي كيف حل مشكلة المسلمين في الفلبين وكيف استطاع أن يؤجل قيام الثورة في الميلانو ـ ربما يقصد الملايو ـ لمدة ثلاث سنوات وكيف عالج نفسه من السم الزعاف الذي دس له في الطعام أثناء إحدى زياراته لبعض الدول العربية، فانسحب إلى غرفته يتلوى من الألم وأغلق عليه الباب بالمزلاج لمدة ثلاثة أيام لا يأكل ولا يشرب وراح يعالج نفسه بترياق السموم الذي يحمله معه دائمًا، ثم يتكلم عن القدس ويخاطبني قائلاً: "القدس أمانة في عنقك يا أخ محمد فحذار أن تفرط فيها" وتجاوز الاهتمام بكرامات التهامي ومعجزاته الوفد المصري، ففي أحد الأيام دخلنا غرفة الطعام فوجدنا حسن التهامي واقفا بالقرب من إحدى موائد الطعام المخصصة للوفد الإسرائيلي، وقد التف حوله العديد من الإسرائيليين يستمعون إليه ويناقشونه في اهتمام وتبين أن التهامي قد أخبرهم بأن في مقدوره أن يوقف قلبه عن الحركة إلى أي وقت يشاء، وطالت المناقشات بينهم ثم عاد إلينا لتناول طعامه معنا، وفي العشاء دعا التهامي أعضاء الوفد الإسرائيلي إلى استئناف الحوار معهم، وكانوا قد أحضروا معهم طبيب بيجين الخاص خصيصًا ليتولى مناقشته علميًا في هذا الموضوع» (انتهت أقوال محمد إبراهيم كامل). وقد وردت في ذات الكتاب مواضيع كثيرة أكثر إضحاكًا لا يتسع المجال لسردها.

رجل بهذا الهزال الفكري والسطحية يوجه المطاعن إلى الضباط الأحرار بسلاح الفرسان دون مبرر، فيصف الاجتماع الوطني لهم بالميس الأخضر تارة بأنه كارثة، وتارة أخرى بأنه مؤامرة شيوعية، كما وصف هذه المجموعة من الضباط الشرفاء بأنهم عصابة، وللتذكرة فإن هؤلاء الضباط الذين استحقوا لعنات التهامي لم تكن لهم مطالب شخصية، ولكنهم كانوا

يطالبون عبدالناصر في أوج قوته بالحكم الديمقراطي وعودة الحياة النيابية إلى مصر على أن يعود ضباط الجيش جميعًا إلى عملهم الأساسي وهو الاستعداد لمعركة لم تنته بعد مع إسرائيل، على أن يتم ذلك وفقًا لأحكام الدستور الذي كانت تعده لجنة يتولاها على ماهر والدكتور السنهوري، وليس كما يقول التهامي في مقاله بأننا نطالب بدستور الملك، ولقد قلنا لعبد الناصر في هذا الاجتماع: «نحن برلمان هذا الشعب إلى أن يكون له برلمان» وهذا وحده يوضح مدى قناعتنا بالحياة النيابية ومدى تمسكنا بها.

ولم تتم هذه المطالبة عن طريق الهمس أو المنشورات، ولكنها تمت في مواجهة جمال عبدالناصر وكانت وسيلتنا المناقشة والإقناع دون استخدام القوة أو التلويح بها.

وجميع ما جاء بمقال التهامي عما دار في اجتماع ضباط سلاح الفرسان بالميس الأخضر منقول إليه، إذ إنه ليس بشاهد عليه لأنه طرد من بداية الاجتماع وبأمر من جمال عبدالناصر.

وعندما يصف التهامي هذه المطالب بأنها مؤامرة شيوعية فهذا أمر غير مستغرب منه، لأنه استمرار للاتهام المبتذل المرذول الذي استخدم في تلك الفترة لضرب أي قوى وطنية إما بادعاء أنها شيوعية وإما أنها إخوانية.

أما وصف التهامي لهذه المطالب بأنها كارثة فهي فعلاً كارثة، ولكن من وجهة نظر خدم السلطة والمستفيدين من استمرار الحكم الدكتاتوري المطلق، الذي في ظله سمح لهم بمميزات وحصانات وعلو على القوانين لم تحدث من قبل، ولا أتصور أن تحدث من بعد ولولا هذه الطغمة من المنتفعين من أمثال حسن التهامي والذين جاء ذكرهم في مقاله الذين ضغطوا على أعضاء مجلس الثورة للتراجع عن قرارهم بعودة الديموقراطية، لفدى الله مصر وجنبها كثيرًا من الظلم والعسف والهزائم المنكرة في كثير من المجالات.

بقيت عملية التكتيف التي يدعيها التهامي من أنه قام بتكتيف جمال عبدالناصر وعبدالحكم عامر، كما شرع في تكتيف عبداللطيف البغدادي بمعونة بعض زملائه، وهو مستند بظهره على باب المكتب حتى لا يستطيع أحد دخول المكتب وكأنما قد خلت القيادة العامة من الضباط

والحراسة، وكأنما مكتب القائد العام مكان مستباح، وكأنما التهامي هرقل الذي لا يقهر، ويستمر في لغوه فيقول إنه فك وثاق هؤلاء القادة بعد أن وافقه عبدالناصر على رأيه، وأنه ـ أي التهامي ـ قاد عملية السيطرة على الموقف بعد ذلك، هذه الحادثة المختلقة من أساسها ليست في حاجة إلى شهود. . ولكنها في حاجة إلى طبيب نفسي لتفسير هذه الحالة النفسية الشاذة لإنسان يريد أن يقتحم باب التاريخ عنوة، وهذا حقه ولكن أي أبواب التاريخ يدخل.

ولم يستثن التهامي من اتهاماته سوى ضابط واحد من الفرسان وصفه بأنه الضابط الوطني محمود التهامي، والذي لا يعلمه القراء أن محمود التهامي هذا هو شقيق حسن التهامي، وكان عمله الرئيسي في هذه الفترة في سلاح الفرسان هو التجسس على زملائه لحساب مجلس قيادة الثورة لإحباط عملية المطالبة بالديمقراطية، كما يذكر له زملاؤه أنه ليلة 23 يوليو 1953 قال لضباط الدبابات الممتلئين حماسة وهم يعدون دباباتهم تأهبا للخروج للقيام بالثورة: «ما بلاش حكاية الانقلاب دي وخلونا نكتب عريضة لمولانا الملك».

إن حسن التهامي وأمثاله من الضباط الذين حركوا بعض الوحدات العسكرية لحصار سلاح الفرسان بعدما استطاع ضباطه الشرفاء أن يجبروا عبدالناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة بالمناقشة والمنطق السليم على إصدار قرارهم بالبدء في إقامة الحياة الديموقراطية، هم موصومون أمام الله وأمام شعب مصر لأنهم بهذا العمل لم يتورعوا عن تعريض جيش مصر لمجزرة بشعة لولا حكمة ضباط سلاح الفرسان ووطنيتهم وحسن تقديرهم للمسئولية وقبولهم ـ عن قوة ـ أن يضيعوا على هذه الفئة من الضباط سوء تدبيرهم.

والثورة لا تحاسب على أفعال هذه الفئة الضالة التي نعمت بما اقتطعت لنفسها من مغانم، لأن إقامة الحياة الديموقراطية السليمة كانت أحد مبادئ الثورة الستة، فلا لوم على الثورة ولكن اللوم كله على من ادعوا الانتماء إلى الثورة وهي منهم براء.

رسالة من محمد رياض سكرتير محمد نجيب

نشر حسن التهامي رسالة مطولة عن أعمال وبطولات فذة هيأتها له أوهامه، وظن أنه قام بها يوم 27 فبراير 1954، عقب أن أعلن مجلس الثورة قراره في اليوم السابق لقبول استقالة محمد نجيب، وسوف أركز على هذه الوقائع الوهمية، فقد وجدت أنه من الضروري الرد عليها خشية أن يصدقها أحد، وهي تتعلق بالمقابلة التي جرت بين التهامي ومحمد نجيب في مبنى رئاسة المدفعية بألماظة عقب اعتقاله وقبل إعادته إلى منزله بالزيتون.

ولاشك أن أي ضابط أو جندي ممن قاتلوا تحت قيادة محمد نجيب في حرب فلسطين عام 1948 أو من الذين سمعوا عن شجاعته النادرة في هذه الحرب سوف يصاب بالذهول لهذا الافتراء الشائن ضد أشجع القادة المصريين في هذه الحرب بلا منازع. . ذلك القائد الذي رغم رتبته الكبيرة في ذلك الوقت (رتبة العميد) كان يتقدم دائمًا في الصفوف الأولى حتى جرح بسبب ذلك ثلاث مرات، كان آخرها معركة التبة 86 التي أصيب فيها بجرح نافذ بجوار القلب، حتى اعتقد الجميع أن نجاته مستحيلة، وكان هو الضابط الوحيد في حرب عام 1948 الذي منح وسام النجمة العسكرية مرتين، وهو أعلى وسام عسكري وقتئذ.

وكانت شجاعته الفذة هي التي لفتت أنظار لجنة القيادة في تنظيم الضباط الأحرار، فقررت عرض قيادة الثورة عليه قبل قيامها بمدة، وبرغم أنه كان في ذلك الوقت في رتبة اللواء فإنه بفضل شجاعته ووطنيته تحدي إرادة الملك في انتخابات نادي الضباط، وانتخب رئيسًا لمجلس الإدارة بأغلبية ساحقة، وعندما قامت ثورة 23 يوليو 1952 وضع نفسه منذ اللحظة الأولى على رأسها متحملا مسئوليتها، موجها إلى الشعب بيانها الأول باسمه، وكان نجاح الثورة ما يزال في كف القدر.

ما هو الداعي إذن الذي يحمل قائدًا على هذا القدر من الشجاعة والإقدام أن ينهار ويفقد أعصابه ويرغب في الانتحار ليموت نظيفًا بدلاً من شنقه في ميدان الأوبرا أو عابدين؟ ما هو الدافع الذي يجعل قائدًا لم يخش الموت في ميدان القتال يبدي استعداده لتوقيع بيان يسجل فيه

على نفسه أنه خائن؟ ماذا ارتكب من جرائم حتى يصاب بمثل هذا الانهيار؟ ومن الذي يجعل تفكيره يتجه إلى أنه سوف يشنق في أكبر ميادين القاهرة، بينما هو لم يفعل شيئًا أكثر من تقديم استقالته؟ وهل يمكن أن يحدث كل هذا التدهور لمحمد نجيب بحيث يفقد شخصيته ومركزه، ويصبح جبانًا مذعوراً يريد الانتحار لمجرد أن ضابطين صغيرين من المغامرين، مثل كمال رفعت وداود عويس أخذاه من منزله إلى رئاسة المدفعية بألماظة، ليبقى هناك رهن الاعتقال بضع ساعات، على الرغم من أن خالد محيي الدين وبرفقته مجموعة من الضباط كانوا قد حضروا إليه قبل ذلك بقليل، موفدين من مجلس الثورة لإبلاغه بقرار المجلس بعودته إلى رئاسة الجمهورية وتعيين خالد محيي الدين رئيسًا لحكومة مدنية، استجابة لمطالب ضباط الفرسان بهدف إعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد؟ وما الذي جعله يفقد الأمل في عودته إلى منصبه وهو يعلم أن الجيش يؤيده، وأن الشعب كله وراءه؟ في الواقع إن الشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يمنع عودته بناء على إرادة الجيش والشعب، هو أن يتوجه إليه بعض القتلة المأجورين لاغتياله.

وقد أوضح محمد نجيب هذا الاحتمال في الصفحة 194 من مذكراته «كلمتي للتاريخ» فقال: «وخرجوا معي إلى عربة جيب بدعوى أننا سنذهب إلى منزلي، وتجمهر عساكر المدفعية عندما لمحوني، وخشى حسن التهامي من مغبة هذا التجمهر فأسرعوا بي في اتجاه الصحراء، فقلت لهم: إذا كنتم تريدون أن تغتالوني فأنا لا أخاف الموت.. وقد عشت حياتي شجاعًا وسأموت الآن شجاعًا!!".

هذه هي الكلمات التي يمكن أن يصدق الناس أنها تصدر عن القائد الشجاع محمد نجيب عندما يشك في أن بعض القتلة السفاحين يريدون اغتياله غدراً دون أن يتيحوا له الفرصة للدفاع عن نفسه، أما أن يحاول البعض تزوير التاريخ وتزييف الوقائع وتشويه صورة أبطال مصر الشجعان ليظهروهم بمظهر الجبن والانهيار لكي يختلقوا لأنفسهم بطولات وهمية، فهذه جناية على تاريخ مصر عامة وعلى تاريخ حرب عام 1948 وتاريخ ثورة 23 يوليو 1952 خاصة، وهي جناية ترتكب ضد الناشئين من شباب مصر، حينما يجدون زعماء مصر وأبطالها يحطم تاريخهم بهذه الطريقة.

ويبدو أن حسن التهامي استمر سابحًا في أوهامه وتخيلاته، فقد ذكر أن محمد نجيب ما كاد يعود من رئاسة المدفعية بألماظة إلى منزله بالزيتون حتى حدث تغيير كامل في شخصيته، بعد أن أدى له الحرس التحية العسكرية وأنه تقمص مرة أخرى شخصية محمد نجيب البطل العائد من فلسطين، وتغير أسلوب كلامه بعد أن سأل حاشيته الموجودة في البيت عن الأحوال، وأجابوه بأن الشعب يحبه ويطالب بعودته، وظهر رد فعل ذلك على أسلوب محمد نجيب.

ولاشك في أن التهامي قد نسي خلال قصته المسلية أن محمد نجيب لم تكن له حاشية في البيت في ذلك الحين حتى يسألها عن الأحوال، لأن البيت كان خاليًا إلا من عائلته التي منع أفرادها بتاتًا من الدخول أو الخروج، وكان محاصرًا بقوات من الكتيبة 13 مشاة التي كانت لدى أفرادها تعليمات صارمة من قائد الكتيبة صلاح نصر بعزل البيت تمامًا عن الخارج، إذن فمن أين جاءت الحاشية التي أبلغته أن الشعب يحبه ويطالب بعودته؟ أما الحرس الجمهوري الذي أدى له التحية عند عودته، كما ذكر التهامي فلم يكن له وجود حول المنزل في ذلك الوقت، فلقد تم تغييره واعتقال أفراده في سواد الليل، بطريقة غادرة أوردها محمد نجيب في الصفحتين 190 و 191 من مذكراته «كلمتي للتاريخ»، أما عن البيان الذي ادعى حسن التهامي أنه اشترك في صياغته مع محمد نجيب والذي كان الغرض منه أن يعترف فيه بفضل مجلس الثورة عليه وعلى البلاد، فهذه واقعة خيالية، لأن محمد نجيب لم تصدر إطلاقًا أية بيانات باسمه خلال أزمة فبراير 1954، وأود أن أقول إنه ينبغي ألا نأخذ كل ما يرويه حسن التهامي على محمل الجد، أو أن نحاسبه على ما يرويه أحيانًا من قصص يعتقد هو في قرارة نفسه أنها صحيحة.

ولكي يدرك القراء حقيقة ما أقصده فإنني أنقل لهم فقرة مما سجله محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق في الصفحتين 318 و 319 من مذكراته (السلام الضائع) فقد ذكر أنه كان في ساليزبورج بالنمسا مع الرئيس الراحل السادات قبل سفره إلى لندن لحضور الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية مصر والولايات المتحدة وإسرائيل، وفي ساليزبورج كان لقاؤه الأول مع حسن التهامي الذي قال لمحمد إبراهيم كامل: سوف أعطيك أرشيفي السري، وهو يتضمن أسرارًا خطيرة جدًا ووثائق سرية على أكبر قدر من الأهمية، وشكره محمد

إبراهيم كامل على ذلك، واستطرد حسن التهامي متحدثًا عن الاجتماع المقبل لوزراء الخارجية، وقال التهامي لوزير خارجية مصر «إنك سوف تلتقي بموشى ديان وزير خارجية إسرائيل وإذا لاحظت أنه يراوغ في الحديث معك فما عليك إلا أن تقبض يدك اليمنى وأنت تنظر إليه ثم ترفعها أمام وجهه وأنت تصيح . . يا تهامي يا تهامي، وستجد أنه سيعود إلى رشده على الفور وبذلك تستطيع أن تتفاهم معه».

حديث المؤلف مع محمد إبراهيم كامل

وزير الخارجية الأسبق

سبق أن استشهد النقيب محمود حجازي أحد الضباط الأحرار بسلاح الفرسان ضمن رسالته بفقرات نقلها عن كتاب «السلام الضائع» الذي قام بتأليفه محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق، وذكر أنه أراد أن يدلل بها على مدى استخفاف حسن التهامي بالعقول واستهزائه بالقيم وعلى مدى سطحيته وهزاله الفكري.

كما نهج محمد رياض سكرتير الرئيس الراحل محمد نجيب نفس النهج، فاستشهد ضمن رسالته بفقرة أخرى نقلها عن نفس الكتاب، وذكر أنه أراد أن يبرهن بها على أنه ينبغي ألا نأخذ كل ما يرويه حسن التهامي على محمل الجد. وقد رد حسن التهامي على كل ما قيل عنه من شهود أزمة مارس 1954، بل على كل ما رواه عنه محمد إبراهيم كامل في كتابه (السلام الضائع) فقال:

«بالنسبة لمحاولة البعض التشكيك في أقوالي بزعمهم وزعم من نقلوا عنهم أنني أتحدث إلى أرواح وشخصيات غير موجودة، وقالوا من قبل إنني ألتقي بسيدنا الخضر عليه السلام ويلقي عليَّ السلام، وحيث إن أيا من هؤلاء الكتاب ليس بيني وبينه فكريًا ما يسمح بالحديث في هذا المجال فإني أكتفي بالرد على واقعة ما ورد على لسان محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المستقيل، ففور علمي بنشر ذلك الكلام طلبته تليفونيًا أمام الشاهد الذي أنبأني بذلك، فاعتذر محمد إبراهيم كامل قائلاً: أنا آسف هم اللي كتبوا أنا آسف سامحني، فقلت له إنني يا أخ محمد

سوف أرد عليك، فقال: لك حق مائة في المائة أن ترد وأنا آسف، ولم أرد بعد فسيأتي ذلك الرد بإذن الله عند التحدث عن المبادرة والمفاوضات التي حضر هو جزءًا منها، ويتضح لنا من ذلك أن هناك من لهم مصلحة في هذا التشويش وبهذا الأسلوب».

ونظرًا لأن ما أورده الأخ حسن التهامي في رسالته على لسان محمد إبراهيم كامل خلال حديثهما التليفوني يعد أمرًا مستغربًا، إذ كيف يمكن تصور أن مؤلف كتاب (السلام الضائع) يتبرأ من وقائع منشورة في ذلك الكتاب الذي يحمل اسمه بدعوى أن آخرين هم الذين كتبوها، مما حمله على إبداء أسفه وأن يطلب من التهامي مسامحته، لذلك بادرت بزيارة الأخ محمد إبراهيم كامل في منزله وقمت بسؤاله عن حقيقة هذه الواقعة التي يرويها التهامي، فأكد لي أن الواقعة بالطريقة التي رواها التهامي لا تمت إلى الحقيقة بصلة، أما الذي جرى وفقًا للواقع فهو كالتالي:

منذ حوالي عامين وأثناء نشر حلقات كتابي (السلام الضائع) في جريدة (الشرق الأوسط) قبل صدوره عام 1984 في كتاب، وبينما كنت في زيارة لمنزل والدتي رن جرس التليفون قبل الظهر وقيل لي إن رئاسة الجمهورية تطلبني، فاندهشت واعتقدت أن أمرًا مهمًا لابد قد جرى مما دعا رئاسة الجمهورية إلى أن تبحث عني بهذه الطريقة إلى أن عثرت عليَّ في منزل والدتي، وحدثني شخص ذكر لي أنه سكرتير حسن التهامي ولم يلبث أن قال لي: «إن السيد نائب رئيس الوزراء حسن التهامي سيتحدث معك، وبالفعل جرت بيننا محادثة تليفونية أتذكر أنها كانت بالطريقة التالية:

التهامي: صباح الخير يا أخ محمد.

محمد كامل: صباح الخير يا حسن بك.

التهامي: بالحق أنت يا أخ محمد قلت إني أكلم الإنسان والجن وكلام زي ده؟ (اتضح أن محمد إبراهيم كامل ذكر في الصفحة 313 من كتابه أنه سمع أن التهامي على اتصال مع الجن والأنبياء وأنه يتحدث مع الموتى).

محمد كامل: يا حسن بك أنا ما قلتش عليك كده أنا كتبت إني سمعت الناس بتقول كده.

التهامـــــي: طيب مادام مش أنت اللي قايـل الكـلام ده، طلّـع بقـى تكـذيب وقـول فيـه إن الكلام ده محصلش.

محمد كامل: يا حسن بك أنا مش حطلع تكذيب إذا كنت عاوز تكذب إنك على اتصال مـع الجن فلك مطلق الحرية وهذا حقك.

التهامـــــي: بقى كده.

محمد كامل: أيوه كده.

التهامـــــي: طيب أنا بقى حكتب وحنشر كل اللي حصل وبكل صراحة.

محمد كامل: هذا حقك واللي تقدر تعمله اعمله.

وانتهت على إثر ذلك تلك المحادثة التليفونية الطريفة، وقـد سـألت الأخ محمـد إبـراهيم كامل بهذه المناسبة عن حقيقة الواقعتين اللتين وردتا ضـمن رسـالتي محمـود حجـازي ومحمـد رياض نقلاً عن كتابه، فأكد لي أن الواقعتين صحيحتان تمامًا، وأن الواقعة الأولى منهمـا وهـي التي أخبر فيها التهامي أعضاء الوفد الإسرائيلي في قاعة الطعـام في كامـب ديفيـد أن في قدرتـه إيقاف قلبه عن الحركة إلى أي وقت يشاء، مما جعلهم يحضرون لـه في العـشاء الطبيـب الخـاص لمستر بيجن (رئيس وزراء إسرائيل الأسبق) ليناقشه علميًا في هذا الموضـوع، هـذه الواقعـة قـد جرت أمام معظم أعضاء الوفد الرسمي المصري في محادثات كامب ديفيـد وبعـض المستـشارين الذين كانوا يرافقون الوفد من وزارة الخارجية ومنهم السفيران أحمد ماهر ونبيل العربي.

وعندما أبديت للسيد محمد إبراهيم كامل استغرابي لصدور مثل هذه التصرفات من السيد حسن التهامي، وهو الرجل الذي خدم في السلك الـسياسي سـفيرًا لمـصر في النمـسا لـسنوات عديدة، والذي تولى مناصب مهمة تعد من أكبر مناصب الدولة، ووصل في الـسلك المـدني إلى درجة نائب رئيس وزراء، أجابني بأنه لم يسجل في كتابه سوى الحقائق المجردة دون أي ميل أو هوى.

وذكر لي أن هناك واقعـة أخـرى طريفـة جـرت في مدينـة سـاليزبورج بالنمـسا مدونـة في

الصفحتين 317 و 318 ويستحسن أن أطلع عليهما، ولم يكن وحده عند وقوعها فقد شهدها معه السفير أحمد ماهر بوزارة الخارجية، وعندما رجعت إلى الكتاب وجدت أن نصها كما يلي:

«في المساء مر على أحمد ماهر، ثم ذهبنا لتناول العشاء في قاعة الطعام بالفندق، وكنا نفحص قائمة الطعام عندما دخل القاعة حسن التهامي ولمحنا من بُعد، فاتجه إلى مائدتنا وسألنا إذا كنا نسمح له بمشاركتنا، ورحبنا به وجلس معنا، وما هي إلا دقائق حتى كان منطلقًا في الحديث يروي قصصه ومغامراته، وتطرق الحديث إلى الديانة اليهودية فقال: إنه تعمق في دراستها وقرأ التوراة والتلمود وتسني له الاطلاع على وثائق ومخطوطات قديمة من بينها وثيقة سرية لا يعرف بأمرها أحد ما عدا قلة معدودة من أحبار اليهود، وتعتبر ذات سرية مطلقة وتتحدث هذه الوثيقة عن أن اليهود سيعيشون في الشتات لأكثر من ألفي سنة يعودون بعدها إلى القدس كي يذبحوا، ولم نفهم فسألناه: كيف يكون ذلك؟ فقال: إن الله بعد أن أغضبه اليهود حكم عليهم بالخروج من القدس والعيش في المنفى مشردين في أنحاء الأرض، وأنهم تظلموا إلى الله وأعلنوا عن توبتهم والتمسوا من الله غفرانه، وآية ذلك أن يعودوا إلى القدس أرض الميعاد على أن يذبحوا بعدها، وبذلك يكونون قد تطهروا من آثامهم وتابوا عن معصيتهم لله وأزالوا غضبه ونالوا عفوه.

وقال حسن التهامي: إنه بعد أن اطلع على هذه الوثيقة ظل يوالي البحث والتقصي إلى أن ذهب إلى إنجلترا وقابل كبار أحبار اليهود فيها، وذكر أنهم أصيبوا بالذهول ثم بالذعر عندما أطلعهم على معرفته بما تضمنته الوثيقة المذكورة.

وعبثًا حاولوا أن يعرفوا منه كيف اطلع على هذا السر الخطير، ووقع في روعهم في النهاية أن إطلاعه ومجيئه إليهم هو إشارة وطلبوا منه أن يعود إليهم بعد ستة أشهر، وبالفعل سافر إليهم بعد ستة أشهر وقابلهم فقالوا له: إنهم تداولوا في الأمر وإن ما جاء في الوثيقة صحيح ورجوه أن يعطيهم مهلة مدتها خمس سنوات حتى يرتبوا أمورهم، ونظر التهامي إلى ساعته ـ

وكانت قد بلغت الحادية عشرة والنصف ـ ولم يبق غيرنا في قاعة الطعام، فقام وحيّانا وانصرف وتابعته أنا وأحمد ماهر بعيوننا حتى خرج من القاعة، وانفجرنا ضاحكين في نفس اللحظة.

وليصدق القارئ أو لا يصدق، ولكن هذه القصة كانت السند المستتر لبعض الاقتراحات التي ترددت في فكر الرئيس السادات بعد ذلك بشهرين أثناء مؤتمر القمة الثلاثي في كامب ديفيد بخصوص حل مشكلة القدس كما سأروي في حينه».

وعندما استفسرت من محمد إبراهيم كامل في نهاية حديثي معه عن الهدف الذي يرمي إليه من تسجيله لهذه الوقائع التي تتعلق بحسن التهامي في كتابه (السلام الضائع)، أجابني بأنه لم يدون هذه القصص التي هي أشبه بالنوادر والفكاهات لتسلية القراء كما قد يتصور البعض أو بقصد تجريح التهامي شخصيًا، إذ ليست بينه وبين التهامي أية معرفة سابقة قبل لقائه به لأول مرة في النمسا، وبالتالي فليس بينهما أية ضغائن أو خلافات، وإنما الأمر الذي استهدفه من النشر هو أن يعطي للقراء فكرة عن مستوى عقلية الشخص الذي كان بحكم وضعه يعتبر الرجل الثاني في الوفد الرسمي المصري في محادثات السلام التي دارت في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، والتي كانت تعتبر بالطبع قضية مصيرية بالنسبة للشعب المصري وبالنسبة لقضية الحرب والسلام في الشرق الأوسط، وقال: إنه تحدث عن ذلك المعنى الذي قصده بأسلوب غير مباشر عندما تحدث عن شخصيات أعضاء الوفد الرسمي المصري في الصفحة 516 من كتابه (السلام الضائع)، فقد ذكر ما يلي:

«وأوضح فأقول إن الوفد الرسمي كان يتكون من الرئيس السادات وحسن التهامي وحسن كامل وأنا وبطرس غالي وأسامة الباز، أما التهامي فإلى جانب عدم تخصصه في طبيعة ما نمارسه فقد كانت له آراء فريدة من نوعها لا أستطيع أنا ولا غيري أن يرقى إلى مستوى فهمها بسهولة».

رسالة من اللواء طلعت حسين

سكرتير عام محافظة الجيزة الأسبق

$ # " !

L E D C B @ ? > = < : 9 8 M

(سورة البقرة آية : 283)

أستاذي اللواء أ.ح. جمال حماد

بهرني ما تسجله للتاريخ عن ثورة 23 يوليو بأمانة ودقة جعلتني أتقدم بالشهادة عن أحداث مهمة جرت خلال أزمة فبراير وفي أوائل أزمة مارس 1954، قد تكون عونًا في توضيح الحقائق خاصة أن تسجيل أحداث ثورة 23 يوليو 1952 أمانة في رقابنا نحن الذين عاصرنا هذه الفترة وتعايشنا معها، وفيما يلي موجز لأهم الوقائع التي حضرتها بنفسي شخصيًا خلال هذه المرحلة من تاريخ الثورة، وكنت وقتئذ برتبة النقيب وكنت أعمل ياورًا للرئيس الراحل محمد نجيب :

1ـ في ليلة 25 فبراير 1954 وبعد أن انتهى المؤتمر المشترك من اجتماعه وعاد الرئيس محمد نجيب إلى منزله بالزيتون، وكنت برفقته في ذلك الوقت حيث كنت (الياور المنوب) توجهت إلى منزلي بشارع قصر العيني وكانت الساعة حوالي الواحدة صباحًا، واستيقظت من نومي على رنين التليفون في حوالي الساعة الرابعة صباحًا، ووجدت على الخط البكباشي (المقدم) عبدالمحسن أبو النور قائد الحرس الجمهوري وقتئذ الذي أبلغني أن الإخوان المسلمين قد هاجموا منزل محمد نجيب وأنه أرسل على الفور قوات من الحرس الجمهوري بعابدين لتعزيز الحراسة، وأن الأمر يتطلب حضوري إلى قصر عابدين في الحال وأنه أرسل سائقه بعربته الخاصة إلى منزلي لإحضاري، وبعد دقائق طرق السائق باب منزلي فأمرته أن ينتظرني بعربته أمام المنزل ريثما أرتدي ملابسي العسكرية، وعند نزولي وركوب سيارة قائد الحرس وفي طريقي إلى عابدين لاحظت بوضوح ارتباك سائق السيارة، وعندما

سألته عن السبب أجهش بالبكاء وقال لي : «الراجل الكبير دبحوه» .

ودب الاضطراب إلى نفسي بعد أن أدركت أنه يقصد الرئيس محمد نجيب، ولما سألته عن الذين ارتكبوا هذه الجريمة أجابني بأنهم المقدم عبد المحسن أبو النور وضابطان من الحرس الجمهوري هما الرائد مصطفى رمزي والرائد يحيى زغلول، كما أخبرني بأنهم قاموا بإلقاء القبض على جنود الحرس الذين يتولون الحراسة على منزل الرئيس بالزيتون، وبعد أن جردوهم من أسلحتهم قاموا بترحيلهم باللواري إلى عابدين، ولا أعرف حتى الآن اسم هذا السائق وكل ما أذكره عنه أنه كان برتبة الأنباشي (العريف)، وقد أخبرني بهذه المعلومات رغم عدم معرفتي السابقة به ورغم أنه السائق الخاص لعبد المحسن أبو النور، ولكن في ذلك أبلغ برهان على أصالة الفلاح المصري وكراهيته للغدر والخديعة .

وعند دخولي فناء قصر عابدين لاحظت أنه مضاء بأنوار كثيرة وأن جنود الحرس الجمهوري يجلسون على الأرض في شكل حلقات متفرقة مجردين من السلاح، وعندما نزلت من السيارة سمعت همهمة بين الجنود تبينت منها أنهم يعلنون لبعضهم نبأ وصولي، وقابلني بمجرد وصولي المقدم عبدالمحسن أبو النور وأبلغني أن الرئيس محمد نجيب قدم استقالته وأن مجلس الثورة قرر قبولها وأنه تبعًا لذلك حاول سحب الحراسة من منزله، ولكن جنود الحرس الجمهوري قاموا باضطراب مما دعاه إلى تجريدهم من السلاح وأحضرهم تحت الحراسة إلى قصر عابدين، ورددت عليه بأن تصرفه هذا يعتبر عارًا من جهة الشرف العسكري، وأن التاريخ سيسجل عليه هذا العمل الغادر فغضب عبد المحسن أبو النور، وأمر النقيب فؤاد عسل بوضعي تحت التحفظ في غرفة بالدور الثاني تطل على شارع حسن الأكبر .

وعندما طلع الصباح سمعت باعة الصحف ينادون : «استقالة محمد نجيب، ولكن في حوالي العاشرة صباحًا سمعت صوت مظاهرة داخل أسوار قصر عابدين وهتافات تدوي بسقوط عبدالمحسن أبو النور وعلمت بعد إطلاق سراحي أن هذه المظاهرات اشترك فيها

صف ضباط وجنود الحرس الجمهوري وكانوا يريدون الفتك بقائدهم عبد المحسن أبوالنور جزاء لغدره وخيانته لرئيسه محمد نجيب، وما كاد عبد المحسن يعلم بأمر المظاهرة ويسمع بأذنيه هتافات الجنود بسقوطه حتى فر هاربًا بسيارته من الباب الجانبي للقصر، وحتى يمكن لنائبه مصطفى رمزي إنقاذ حياته سارع برفع صورة محمد نجيب التي أحضرها من مكتبه وأخذ يهتف بحياة الرئيس والجنود تردد الهتافات من خلفه.

2ـ بعد إذاعة البيان بعودة الرئيس محمد نجيب بعد ظهر يوم 27 فبراير 1954، وكانت قوة الحرس التي تتولى حراسة منزله قد تم لعبد المحسن أبو النور قائد الحرس عن طريق الغدر ترحيلها إلى معسكرها مجردة من السلاح إلى قصر عابدين وتغييرها بقوة من الكتيبة 13 مشاه، أصرّ محمد نجيب على أن تتولى حراسته قوة من جنود سلاح الحدود، وبالفعل حضرت على الفور قوة من سلاح الحدود وتولت حراسة المنزل اعتبارًا من مساء ذلك اليوم.

3ـ كان الضابط محمد كامل إبراهيم الغنام قائد الكتيبة الثانية سيارات مدرعة ضمن ضباط سلاح الفرسان الذين حضروا اجتماع ضباط الفرسان بالميس الأخضر مساء يوم 26 فبراير 1954 الذي حضره فجأة جمال عبدالناصر، وكان له دور بارز في الحوار الجريء الذي دار بين ضباط الفرسان وعبد الناصر، وأدى هذا الموقف إلى أن يقوم ضباط من الشرطة العسكرية باعتقاله قبل ظهر يوم 27 فبراير في إحدى الغرف بالقيادة العامة للقوات المسلحة بكوبري القبة مع عدد كبير من ضباط سلاح الفرسان الذين حضروا اجتماع الميس الأخضر.

وعقب إذاعة البيان بعودة الرئيس محمد نجيب تم الإفراج عن جميع ضباط الفرسان الذين تم اعتقالهم بمبنى القيادة العامة بكوبري القبة وبسجن البوليس الحربي بميدان محطة مصر، وفي الساعة الثامنة مساء يوم 27 فبراير توجه الرائد محمد كامل إبراهيم إلى معسكر كتيبته المدرعة بطريق الفيوم الصحراوي وأصدر أوامره بتجهيز الكتيبة للتحرك.

وفي الساعة التاسعة مساء قام الرائد محمد كامل إبراهيم بالتحرك على رأس الكتيبة التي

كانت تتكون من 12 سيارة مدرعة ثقيلة و 6 سيارات مدرعة خفيفة وخمسة لواري تحمل الذخائر على طريق الفيوم الصحراوي إلى الجيزة فشارع قصر العيني فشارع رمسيس إلى كوبري القبة فشارع ابن سندر، حتى وصل إلى منزل محمد نجيب بشارع طومان باي بالزيتون وبمجرد وصول كتيبة السيارات المدرعة إلى منزل الرئيس أمر الرائد محمد كامل إبراهيم بضرب نطاق حراسة حول المنزل من السيارات المدرعة، وقدم نفسه لمحمد نجيب وأبلغه أنه قام من تلقاء نفسه بالحضور من معسكره بطريق الفيوم إلى منزل الرئيس بالزيتون ليتولى حراسته بعد أن بلغه نبأ بأن بعض ضباط البوليس الحربي قد دبروا مؤامرة لاغتياله، وبعد فترة وجيزة وصل كل من الرائد شمس بدران والنقيب على شفيق إلى منزل الرئيس وحاولا إرجاع قوة السيارات المدرعة إلى معسكرها ولكن الرائد محمد كامل إبراهيم رفض طلبهما وأمرهما بالانصراف حتى لا يأمر جنوده باعتقالهما، وعقب ذلك اتصل به المقدم حسين الشافعي مدير سلاح الفرسان وقتئذ وطلب منه إعادة كتيبة السيارات على الفور إلى ثكنات سلاح الفرسان بكوبري القبة، ولكن الرائد محمد إبراهيم كامل رفض وقال له إنه يقوم بحماية رئيس الجمهورية الشرعي وأنه سيظل يحرسه بقواته حتى صباح اليوم التالي إلى حين أن يطمئن لحماية الشعب له.

وفي صباح يوم 28 فبراير وبعد أن عمت المظاهرات الشعبية أرجاء القاهرة وأحاطت جموع الشعب بمنزل محمد نجيب، عادت كتيبة السيارات المدرعة مخترقة شوارع القاهرة إلى معسكرها بطريق الفيوم الصحراوي، وقد حاول المقدم حسين الشافعي مدير سلاح الفرسان محاكمة الرائد محمد كامل إبراهيم لتحركه بكتيبته من معسكره دون أوامر، ولكن تكتل ضباط الفرسان في هذا الوقت منعه من تقديمه إلى محاكمة عسكرية.

وانتهز المسئولون بالقيادة العامة فرصة انكشاف محاولة الانقلاب التي دبرها النقيب أحمد المصري وإلقاء القبض على عدد كبير من ضباط الفرسان في أواخر أبريل 1954 كي يلقوا القبض على الرائد محمد كامل إبراهيم الذي ظل معتقلاً في سجن البوليس الحربي بميدان محطة مصر حوالي شهرين، وبرغم تبرئة مجلس التحقيقات التي كان يتولى التحقيق مع الضباط

المتهمين برئاسة اللواء فؤاد الدجوي له، فقد قررت القيادة العامة الاستغناء عن خدماته في يونيو 1954 ولم يمنح إلا معاشًا قدره 24 جنيها فقط.

تعليق المؤلف على رسائل شهود

أزمة فبراير 1954

منطق حسن التهامي مع التاريخ:

إن كتابة التاريخ الصحيح علم له أصوله وقواعده، وحينما ينبري المؤرخ لتسجيل الوقائع والأحداث التاريخية فإنه يجري ذلك وفقًا لمنهج البحث التاريخي متبعًا في ذلك الأساليب العلمية المدروسة التي لا تتأثر بأية عوامل خارجية، كالخضوع لأي نوع من أنواع التهديد أو الضغوط أو تدخل النوازع النفسية أو العاطفية الشخصية التي قد تدفع المؤرخ إلى تدوين الأحداث بطريقة معينة، أو وفقًا لهوى أشخاص بالذات وإلا انقلب التاريخ إلى نوع من الأدب العاطفي أو الإرهاب. وإن المؤرخ الذي يتصدى لدراسة حدث من الأحداث التاريخية التي وقعت في تاريخ معاصر، لديه فرصة أسنح كثيرًا من ذلك الذي يتناول بالدراسة حدثًا تاريخيًا وقع في الماضي البعيد، إذ إنه بالإضافة إلى الوثائق الأصلية أو المراجع العامة والخاصة التي في مقدرته الاطلاع عليها فأيضًا لديه فرصة ثمينة للاستماع بنفسه إلى أقوال شهود الواقعة التاريخية نفسها، سواء كانوا من الذين لعبوا فيها أدوارًا رئيسية أو ثانوية أو كانوا من شهود عيانها.

وتصبح مهمة المؤرخ بعد استماعه لهؤلاء هي إخضاع شهاداتهم لعمليات النقد والتحليل والفحص والتمحيص ومقارنة أقوالهم ببعضها وصولاً لإثبات صحة أو كذب شهادة من استمع إليه منهم.

فإذا ما اتفقت أقوال طائفة من الشهود الذين لا مصلحة لهم في الكذب أو التزوير على واقعة معينة، وكانت أقوالهم في الوقت نفسه تتفق مع العقل والمنطق وتتماشي مع مجرى الأحداث التي وقعت، فإن المؤرخ يعتبر الواقعة في هذه الحالة صحيحة من الناحية

التاريخية، وإذا كانت هناك رواية مفردة لم يؤيدها سوى شاهد واحد، ولكن لم ينف شهود آخرون وقوعها، وفي الوقت نفسه لا تتعارض مع العقل والمنطق أو مع سير الأحداث، فإن من واجب المؤرخ إثباتها تاريخيا ولكن مع الحرص على أن يسجل أنها رواية ضعيفة، أما إذا كانت الرواية مفردة ثم كذبها الشهود الآخرون أو أغلب الذين تم الاستماع إلى شهاداتهم وكانت كذلك تتنافى مع العقل والمنطق فليس أمام المؤرخ ـ وفقًا للأسلوب العلمي ـ من مفر إلا نبذها واستبعادها وتسجيل زيفها حتى لا تنخدع بها الأجيال في المستقبل.

أقول هذه المقدمة وأمامي الرسالة الشخصية التي أرسلها لي الأخ حسن التهامي، وكان من ضمن ما استلفت نظري في رسالته تلك الفقرة التي قال فيها:

«التزمت معك بألا أكتب إلا الحقائق المجردة بصرف النظر عن وجود شهود نفي أو إثبات، لأن ذلك لا يغير في نظري الحقائق الثابتة التي سردتها لك».

وكان من ضمن ما تضمنته الرسالة أيضًا تلك الفقرة التي قال فيها:

«لن أقبل أن تنشر أية عبارة خارجة عن الموضوع أو خارجة عن اللياقة من أي من الذين يكتبون إليك، ولن أتسامح في أي نوع من هذا الكلام ينشر تحت مسئوليتك فأنت الناشر، وسوف أعود عليك وعلى الكاتب بما لي من حقوق عن كل ما سبق نشره على صفحاتك وعن كل ما سوف يستجد إذا ما استجد شيء».

عندما نشرنا لحسن التهامي رسالته الأولى والتي كانت تتضمن بعض الوقائع التي جرت خلال أزمة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبدالناصر في فبراير 1954 من وجهة نظره الخاصة، كنا نتوقع أن تصلنا بعض الردود تعليقًا على ما ورد بهذه الرسالة، وبالفعل وصلتنا رسائل عديدة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار من سلاح الفرسان وغيرهم، وقد كنا نتوقع أن تتضمن الرسالة الأخيرة التي بعث بها إلينا الأخ حسن التهامي رده على ما وجهه إليه الزملاء الذين سبق أن تضمنتها رسائلهم من تساؤلات وما طالبوه به من

شهود وبراهين لإثبات بعض الوقائع الخطيرة التي تضمنتها رسالته الأولى خاصة تلك التي تتعارض مع المنطق المألوف، ولكن لشدة دهشتنا خلت رسالته الأخيرة من كل ما كان ينتظره منه الجميع، وكانت الرسالة مجرد إصرار منه على أقواله السابقة، وكان منطقه في ذلك أنه لا يكتب إلا الحقائق المجردة بصرف النظر عن وجود شهود نفي أو إثبات، وهو منطق قد يكون سليمًا من وجهة نظره ولكنه بالطبع لا يمكن أن يتفق مع الأسلوب العلمي في تسجيل الأحداث التاريخية.

ولكن الأمر الذي أثار في نفوسنا مزيدًا من الدهشة والتعجب أن التهامي في سبيل إثبات واقعة تكتيفه لعبد الناصر بمكتب القائد العام ليلة 26فبراير 1954 خرج بنا عن موضوع أزمة فبراير 1954 كلية وزج بنفسه في معترك جديد وخيم العواقب ، إذ سجل في رسالته العاجلة وبكل بساطة في سياق الحديث واقعتين على أكبر جانب من الأهمية والخطورة، وقد أثارتا من قبل بلبلة كبرى وجدلا شديدًا بين الرأي العام لا في مصر وحدها بل في العالم العربي بأسره، فقد كتب في رسالته بالحرف:

«ففي سنة 1968 استدعاني ـ يقصد عبدالناصر ـ من الخارج في شهر مايو وطلب إليّ عودة العمل معه بعد كارثة 1967 ومقتل عبدالحكيم عامر».

كما تضمنت رسالته كذلك ما يلي بالحرف:

«وحينما أقر لي ـ يقصد عبدالناصر أيضًا ـ ونحن في منزله بمنشية البكري بناءً على سؤالي المباشر له بأنه هو الذي أمر عبدالحكيم بالانسحاب الشامل من سيناء على أثر بدء ضربة الطيران الأولى لإسرائيل وأنه أمر بالانسحاب إلى غرب القناة».

ووجه الخطورة في الموضوع أن الواقعة الأولى التي ذكر فيها التهامي أن المشير عبدالحكيم عامر قد قتل ولم ينتحر لا تعني سوى توجيه تهمة القتل العمد إلى أكبر مسئولي الدولة في عهد عبدالناصر، وكذا تهمة التستر على جريمة القتل بل خداع الشعب وتزوير الحقائق أمامه وإلباس الباطل ثوب الحق، أما الواقعة الثانية التي هي أشد خطورة من الأولى لأنها ليست

جناية ضد فرد بل جناية ضد مصر والأمة العربية بأجمعها، فهي ذلك الادعاء الذي يوجهه التهامي ضد عبدالناصر شخصيًا وهو أنه اعترف له بأنه هو الذي أصدر لعبدالحكيم عامر أمر الانسحاب الشامل من سيناء إلى غرب القناة على إثر بدء ضربة الطيران الأولى لإسرائيل. . أي في الساعة التاسعة صباح يوم 5 يونيو 1967، ولا يعني هذا الادعاء سوى أن عبدالناصر أمر بتسليم سيناء وقطاع غزة إلى إسرائيل بدون قتال، ومن غير أن أوضح صراحة المعنى الذي يحمله هذا الكلام، فإني أترك الفرصة للقراء كي يفكروا بأنفسهم فيما يعنيه هذا الادعاء الخطير.

والمشكلة التي باتت تواجهنا مع حسن التهامي بعد أن سجل في رسالتيه مجموعة من أخطر الاتهامات، بعضها بطريق مباشر والبعض الآخر بطريق غير مباشر إلى عبدالناصر وغيره من كبار المسئولين سواء خلال أزمة فبراير 1954 أو في حرب يونيو 1967، أنه في رسالته الشخصية التي وجهها إلىّ تعليقًا على ما أنشره من مقدمات في الرسائل الخاصة ببريد القراء، قال بالحرف:

«لاحظت أنك استخدمت في أكثر من موضوع عبارة: إن فلانًا يتهم فلانا بكذا وكذا وهذا غير صحيح إلا أن يكون الاتهام من جانبك أنت وبتصورك أنت، ولم يرد في أي من رسائلي إليك توجيه اتهام إلى أحد بل مجموعة من الحقائق والأحداث سواء أقرّ بها من كانت له يد فيها أو لم يقر، وبصرف النظر عن المناصب التي كان يشغلها بعض هؤلاء في الدولة كما تقول، ولكنها في نظري عملية إقدام على تذكر الحقيقة والقول بها».

ولا يعني هذا القول من التهامي سوى أنه ينبغي علينا أن نأخذ كل ما يوجهه في رسائله من ادعاءات خطيرة ضد بعض الشخصيات التي تولت في وقت من الأوقات أكبر المناصب في الدولة على أنها ليست اتهامات، وإنما على أنها قضايا مسلم بها لا تخضع للفحص أو التحليل أو التثبت من صحتها بواسطة الأدلة والشهود، وبهذا المنطق الذي ينادي به ينبغي علينا أن نصدق على سبيل المثال أن اجتماع ضباط الفرسان يوم 26 فبراير 1954، والقرارات التي

أصدرها مجلس الثورة في إثر الاجتماع الذي عقد بالقيادة العامة عقب عودة عبدالناصر من سلاح الفرسان، والتي كان أهمها عودة محمد نجيب رئيسًا لجمهورية برلمانية، وتولى خالد محيي الدين رئاسة حكومة مدنية تمهيدًا لإقامة الحياة الديمقراطية لم تكن سوى مؤامرة مرسومة منذ ستة أشهر سابقة، وانقلاب عسكري شيوعي تم تدبيره بالتواطؤ بين خالد محيي الدين وعبدالناصر باعتبارهما زميلين في الحركة الماركسية والشيوعية وعضوين سابقين في جماعة حدتو الشيوعية.

وكذلك علينا كذلك ألا نناقش ما سجله التهامي من وقائع خطيرة في رسالته العاجلة، وهي أن عبدالناصر قد أصدر أمرًا بإخلاء سيناء وقطاع غزة من القوات المسلحة المصرية في التاسعة صباح يوم 5 يونيو 1967 والانسحاب إلى غرب قناة السويس كي تتسلمها إسرائيل دون قتال، ولا أعتقد أن أحدًا من الناس يمكن أن يوافق على هذا المنطق العجيب الذي يريد منا التهامي أن نخضع له، وهو أن نتيح أمامه الفرصة لكي يقذف من يشاء من المسئولين السابقين بأشنع التهم دون أن يقدم لنا أي دليل مادي أو شاهد واحد أو مستند موثق يؤيد به اتهاماته، مكتفيًا بالقول أن ما يقوله هو حقائق ثابتة لا تحتاج في نظره إلى شهود أو أدلة، وهو أمر لم يسبق له مثيل من قبل من ناحية تسجيل الوقائع التاريخية.

ما هي حقيقة حادث محاولة اغتيال حسين سري عامر؟

لكي أثبت للقراء عامة والأخ التهامي خاصة بطريقة عملية كيف تسجل وقائع التاريخ بطريقة صحيحة، فسوف أتخذ من حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سري عامر ـ مدير سلاح الحدود ـ التي وقعت يوم 7 يناير 1952 مثالاً لما ينبغي على الباحثين اتباعه عندما يريدون إثبات واقعة تاريخية معينة، والوصول إلى الحقيقة المجردة بعيدًا عن أية ادعاءات مزيفة.

= ملخص لأقوال التهامي عن الحادث في الرسالة الأخيرة للتهامي ردًا على ما ورد في رسائل

القراء بشأن فشله في اغتيال حسين سري عامر قبل قيام الثورة بحوالي نصف عام، ذكر أنه سبق له الكتابة عن هذا الموضوع تفصيلاً على صفحات مجلة أكتوبر منذ عامين، وأورد في رسالته ملخصًا لما سبق نشره، وهو أنه قد استقر في وجدانه بعد تفكير وأناة أن الرجل لا يستحق القتل شرعًا ولذا تعمد عدم إصابته رغم أن قتله لم يكن يستلزم منه أكثر من طلقة واحدة في المكان الصحيح، لأنه كان عضوا في فريق الرماية للقوات المسلحة وكذا في فريق مصر، ومن مراجعة أعداد مجلة أكتوبر اتضح أن التهامي قد سبق له بالفعل نشر مقال عن هذا الحادث في العدد 307 الصادر في 12 سبتمبر 1982، وكان من ضمن ما تضمنه المقال ما يلي:

«استحرمت على نفسي إراقة دماء أي منهم (الأعداء السياسيين)، وثبت في فكري يقينا وبوجه القطع أن أفعل ما أراه لتحقيق هذا الهدف (العبرة والرعب)، ووقف جبروت أعدائنا ولكن هذا الرجل (حسين سري عامر) يجب ألا يلمس حتى لا يمس تنظيمنا، ولم يلبث أن أصبح الإلهام بالنسبة لي قرارًا».

ووصف التهامي بعد ذلك كيف توجهوا هم الأربعة (عبدالناصر وحسن إبراهيم وحسن التهامي وكمال رفعت) بعربة عبدالناصر إلى مكان الحادث قبل وصول الرجل إلى بيته بنصف ساعة، وبينما بقى عبدالناصر وحسن إبراهيم ينتظران في السيارة في شارع جانبي على مسافة 300 متر من الفيلا الخاصة به، توجه هو وكمال رفعت إلى مدخل هذه الفيلا واحتمى الاثنان بسور من شجر الدرانته مزروع خارجها وبارتفاع حوالي متر، وبينه وبين الحائط حوالي 3 أو 4 أمتار، وكان الشارع ترابيا والوقت ليلاً وطلب التهامي من كمال رفعت عدم الضرب على الرجل، وترك هذه المهمة له على أن يلتزم هو بستر ظهره والتصدي لأي تدخل خارجي أثناء الضرب.

وعندما وصلت سيارة حسين سري عامر وقفت أمام التهامي على مسافة أقل من عشرة أمتار، وفتح هو باب السيارة لنفسه، وشرع في النزول فأطلق عليه التهامي طلقتين متتاليتين من

الرشاش الذي يحمله، مرتا أمام وجهه متعمداً عدم إصابته، واستدار حسين سري عامر بسرعة البرق وارتمى داخل السيارة على الدواسة، وكان نصفه العلوي داخلها بينما كانت رجله خارجها، واستطرد التهامي قائلاً:

إنه استكمالاً لمظهر العملية حوّل الرشاش من الضرب الفردي إلى الضرب السريع وضرب حول الرجل أربع دفعات نيران (حوالي 15ـ16 طلقة) وكانت بينهما وبين جسد الرجل ما لا يزيد على قبضة يد، ولو أصابته لحولت جسده إلى منخل، وعندما بدأ الصراخ من بيته اعتزم التهامي إنهاء العملية، فأطلق دفعة نيران على العجلة الخلفية للسيارة فنامت (المفترض أن دفعة النيران من 3ـ4 طلقات) ووقعت كل هذه الأحداث فيما لا يزيد على نصف دقيقة.

وشرح التهامي بعد ذلك المفاجأة التي كادت تؤدي إلى سفك الدماء، فقد نزل السائق من مكانه وبمنتهى الجرأة والإقدام أخرج مسدسه وجاء إلى مؤخرة السيارة في مواجهة التهامي وكمال رفعت، وعلى مسافة 7 أمتار منها وأطلق في اتجاههما ست رصاصات، ورغم أن التهامي أطلق عليه كما ذكر دفعتين من الرشاش أمامه (أي من 6 إلى 8 طلقات) فإنه لم يتراجع، وقبل انسحاب التهامي وكمال رفعت من مكانهما بعد إتمام العملية إذا بالسائق الأسمر قد استدار (أي أعطى ظهره لهما) وبدأ يعبئ مسدسه من جديد، ولكي يضمن التهامي عدم متابعته لهما أطلق عليه رصاصة واحدة في مؤخرته، فسقط على الأرض ووجهه في الاتجاه المضاد، وبذلك نجا الاثنان من المأزق وتم إحداث الرعب المطلوب من العملية من غير إراقة دماء، وتوجها بعد ذلك إلى عربة عبدالناصر التي سارت بالجميع إلى منازلهم.

= **ملخص أقوال الصحف غداة يوم الحادث:**

نظراً لأن الحادث وقع في حوالي العاشرة والنصف مساء يوم 7 يناير 1952، لذلك لم تنشر أية أنباء عنه إلا في الصحف الصباحية يوم 9 يناير، ولكي أتمكن من معرفة أهم ما نشرته الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية عن هذا الحادث نقلا عن التحقيقات التي كانت تجريها

النيابة العامة لشمال القاهرة تحت إشراف عبدالخالق علام رئيس النيابة ومحمد مجاهد بك الأفوكاتو العام (المحامي العام) وقتئذ، ونقلا عن أقوال اللواء حسين سري عامر نفسه وسائق سيارته الأومباشي (العريف) أحمد موسى، قمت بإحضار نسخة مصورة من عدد الأهرام (العدد 23802 الصادر في 9 يناير 1952) ونسخة مصورة من عدد الأهرام (الصادر يوم الجمعة 11 يناير 1952) اللتين تضمنتا آخر أنباء التحقيقات في الحادث كنموذج لما نشر في الصحف اليومية، كما أحضرت نسخة مصورة من مجلة المصور (العدد 1423 الصادر في 18 يناير 1952) والتي نشرت على صفحاتها أهم أنباء الحادث (كنموذج لما نشر في المجلات الأسبوعية)، ومن فحص كل ما نشر في الصحافة المصرية عن هذا الحادث يمكن وصف كيفية وقوعه الحقيقي بالطريقة التالية :

عقب أن أمضى اللواء حسين سري عامر سهرة في نادي الضباط بالزمالك يوم 7 يناير 1952 مع اللواء أحمد توفيق مدير الخدمات البيطرية، غادرا النادي معًا في العاشرة مساءً عائدين إلى داريهما، فنزل اللواء توفيق عند داره في العباسية، وواصل اللواء عامر السير في سيارته الحكومية إلى منزله بشارع القرقول بالزيتون، وما كادت السيارة تقف أمام المنزل حتى هرول السائق من مقعده ليفتح الباب لرئيسه (كما كانت العادة المتبعة في ذلك الوقت)، وعندما فتح وتأهب اللواء عامر للنزول انهمر حوله الرصاص فبادر بإغلاق الباب وجثم على دواسة السيارة ليحتمي من الرصاص (وكان جسمه كله بالطبع داخل السيارة بحكم أن البابين الخلفيين مغلقان).

وفي هذه اللحظة وكان جسم السائق من الخلف ما يزال معرضا للمكان الذي يطلق منه الرصاص، أصيب السائق برصاصتين استقرت إحداهما في عجزه ونفذت الأخرى من ساقه اليسرى ونقل إلى مستشفى الدمرداش، وقد دلت المعاينة على أن إحدى الرصاصات اخترقت الجانب الأيمن السيارة ونفذت منه إلى المقعد الخلفي وأن رصاصة ثانية حطمت زجاج الباب الأيمن الأمامي، ونفذت منه فحطمت زجاج واجهة السيارة (البربريز) وأصابت رصاصة ثالثة

الإطار الخلفي من الجهة اليمنى، فانفجر ونفذت رصاصة رابعة من مؤخرة السيارة فاستقرت خلف المقعد الذي كان يجلس عليه اللواء حسين سري عامر، كما أصابت إحدى الرصاصات رفرف السيارة الأيسر وأصابت رصاصات غيرها أماكن مختلفة منها (قدرت الرصاصات التي أصابت جسم السيارة بعدد 13 طلقة بخلاف طلقتين أصابتا السائق، بينما استقرت ثلاث رصاصات في الحائط وبذا يكون المجموع 18 رصاصة).

وقد دلت المعاينة على أن جميع الرصاصات أطلقت من اتجاه واحد، وعثر المحققون أمام المنزل المجاور للفيلا على مظاريف فارغة (حوالي 20 ظرفًا) تحت شجرة تبعد عن السيارة بنحو 17 مترًا، فرجحوا أن يكون الجاني اختبأ خلف هذه الشجرة من داخل السور، وظل يترقب عودة اللواء عامر فارتكب جريمته وتسلل هاربًا تحت جنح الظلام، وظهر من فحص المظاريف الفارغة أنها من ذخيرة رشاش (تومي جن) عيار 9.5 مم وخزانة هذا النوع لا تسع سوى 20 طلقة.

وقد انتقل المحققون ـ في نفس الليلة ـ إلى فيلا المجني عليه حيث باشروا التحقيق وسمعوا أقواله وروى لهم كيف وقع الحادث.

وانتقل المحققون ظهر اليوم التالي (8 يناير) إلى مستشفى الدمرداش حيث سمعوا أقوال السائق المصاب، واستطاع عدة مندوبين من الصحف متابعة السائق وسؤاله عن الحادث، وقد اتفقت مع أقوال رئيسه.

ومن المسلم به أن المؤرخ يستقي معلوماته الصحيحة عن مثل هذا الحادث من مصادره الأصلية التي تتمثل في الحادث الذي ندرسه في تحقيقات النيابة العامة وأقوال المجني عليهما (اللواء عامر وسائقه الخاص) وأقوال الشهود، وقد نشرت كلها في أعداد الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية في أعقاب الحادث مباشرة، ومن مقارنة رواية التهامي التي نشرت في مجلة أكتوبر في 12 سبتمبر 1982 (بعد مرور 30 عامًا على وقوع الحادث) بالرواية الحقيقية التي

نشرت في الصحف المصرية على إثر وقوع الحادث مباشرة تتضح لنا الحقائق التالية :

1ـ ثبت من التحقيق أن كلا من اللواء عامر والعريف أحمد موسى (السائق الخاص) لم يكونا مسلحين بأي نوع من السلاح، ولم تجر العادة مطلقًا ـ كما يعرف كل ضباط القوات المسلحة ـ أن يسلح سائقو السيارات العسكرية بمسدسات، لأن مهمتهم هي القيادة فحسب وفي حالة الحاجة إلى حراسة فإن السيارة تزود بفرد من الشرطة العسكرية يسلح برشاش قصير، وعلى ذلك تكون قصة مواجهة السائق للتهامي وكمال رفعت وإطلاقه ست رصاصات في اتجاههما قصة غير حقيقية.

2ـ إذا تغاضينا عن الحقائق الدامغة السابقة، فهل يتفق مع العقل والمنطق أن يستدير السائق ويعطي ظهره ـ وهو واقف ـ للاتجاه الذي يصدر من ناحيته الرصاص ليعيد ملء خزانة المسدس؟ إن الغرض من ذكر قصة السائق بهذه الطريقة هو تبرير إصابة السائق في مؤخرته لإبعاد شبهة إطلاق الرصاص بقصد القتل، بينما الثابت من التحقيق أن السائق قد أصيب منذ الطلقات الأولى بطلقتين لا بطلقة واحدة كما ذكر التهامي، وسقط في الحال بجوار السيارة.

3ـ إذا كان السائق قد أظهر تلك الجرأة وذلك الإقدام، كما سجل التهامي في مقاله، وواجه الجناة في شجاعة وأفرغ في اتجاههم رصاص مسدسه وكان على استعداد لمطاردتهم، فكيف تغفل تحقيقات النيابة عن تسجيل هذا العمل الشجاع، وكيف تغفل الصحف عن إبراز هذا العمل البطولي في عناوينها الرئيسية؟ وكيف لا يشيد اللواء عامر في التحقيق بشجاعة سائقه ويأمر بمنحه مكافأة سخية بعد أن أصيب برصاصتين وهو يقاتل دفاعًا عنه؟ وكيف ينسى السائق التحدث عن هذا الدور البطولي الذي قام به هو شخصيًا سواء في تحقيقات النيابة أو أمام مندوبي الصحف؟ وهل من المعقول أن تتجاهل الصحف قصة السائق وبطولته في الوقت الذي كانت تنقب فيه عن أتفه التفاصيل عن الحادث لنشرها مثل تسجيلها عثور المحققين على علبة سجائر فارغة ماركة هوليوود في مكان الحادث،

ومثل ذكرها صراخ امرأة تدعى أم إبراهيم كانت تقطن بجوار مسكن اللواء عامر عندما سمعت صوت إطلاق النار مما دفع الجناة إلى سرعة الفرار؟

4ـ إذا أحصينا عدد الطلقات وفقًا لرواية التهامي فيكون قد أطلق من الرشاش ما بين 27 و 30 طلقة، بينما الثابت من التحقيق أن خزانة الرشاش لا تسع أكثر من 20 طلقة، ولم يذكر التهامي رغم التفاصيل الدقيقة التي ذكرها أنه قام باستبدال خزانة الرشاش أثناء الضرب، كما أن العملية لم تكن تحتاج مع دقته المعروفة في التنشين لأكثر من 20 طلقة.

5ـ الخلاصة التي نصل إليها بعد فحص وتمحيص جميع المعلومات المتوافرة أن العملية قد دبرت تدبيراً محكمًا، وكان المفروض أن يتم اغتيال اللواء حسين سري عامر بنجاح تام، خاصة أن الذي تولى مهمة إطلاق الرصاص عليه هو حسن التهامي ـ عضو فريق الرماية للقوات المسلحة ـ ومهارته في التنشين أمر مسلم به، وقد ثبت أنه رغم أن العملية قد تمت في ظلام الليل فإن 15 رصاصة من رصاصات الرشاش التي عددها 20 قد أصابت جسم السيارة والسائق، أي أن التنشين كان محكمًا، وقد تدخل القدر تدخلاً عجيبًا لكي ينجو اللواء عامر من الموت، فإن وثوب السائق بسرعة من مقعده الأمامي ووصوله إلى الباب الخلفي لكي يفتح الباب لرئيسه جعل جسده يحجب اللواء عامر لمدة لحظة عند تأهبه للنزول من السيارة، وهي نفس اللحظة التي انطلقت فيها رصاصتان من الرشاش أصابتا السائق في مؤخرته وساقه فسقط على الأرض، بينما سارع اللواء عامر في الحال إلى إغلاق الباب والنوم على الدواسة، وانهمرت 12 رصاصة أخرى على السيارة تخترقها في أمكنة متعددة، بعضها كان على مسافة بضعة سنتيمترات من المكان الذي رقد فيه اللواء عامر فوق الدواسة، وهكذا أصيب السائق غير المقصود إصابته برصاصتين وأصبحت السيارة كالمنخل من كثرة الرصاصات التي اخترقتها، بينما نجا الرجل المقصود بالقتل بفضل حسن حظه، وقد عبر اللواء عامر أصدق تعبير عما جرى في حديثه لمندوبي الصحف فقال:

«لست أدري ماذا اقول؟ فلو كان يدور في خلدي أن يقع مثل هذا الحادث لحملت

سلاحي على الأقل لأدافع بـه عـن نفـسي أو لـسمحت لـبعض الجنـود بمـرافقتي، لم أر الجاني مطلقًا ولا أعتقد أنه فرد واحد، وهو بعد ذلك قد مـرن علـى ضـرب النـار مرانًـا كبيرًا، ومع أنه فشل في مهمته إلا أن مرجع ذلك هو الحظ وحده الذي أحمد الله عليه».

* * * * *

obeikandl.com